



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (1500) ل.س ● دمشق ص. ب (35033) ● تليفاكس (00963 11 3321775) ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



كبتاغون 2: كلما كبرت الجزرة

ينبغي أن تكبر العصا!

[06]

شؤون عربية ودولية



الشرق الأوسط
وقنبلة أمريكا الموقوتة

19

شؤون اقتصادية



الصين وتحليل النواتج المحلية
الإجمالية لعام 2023

12

شؤون محلية



هجرة الأطباء... واقع مأساوي
ومعيار لتدهور المنظومة الصحية!

10

شؤون عمالية



التكشف في الإنفاق العام

02

الافتتاحية

حول الهجوم الإيراني و«توم وجيري»!

يجري الترويج في بعض وسائل الإعلام، وضمن أوساط سياسية وعامة سورية، لرأين حول الهجوم الإيراني على «إسرائيل» يوم 14 نيسان الجاري؛ الأول يعتبر ما جرى مجرد مسرحية مخرجها أمريكي ويؤديها كل من الإيراني و«الإسرائيلي»، على طريقة «توم وجيري». والثاني، أن هذا الصراع لا ناقة لنا -كسوريين- فيه ولا جمل، ولا تنوبنا منه سوى الخسائر.

الرواج النسبي لأراء من هذا النوع «والتي لا غرابة في أن يتقاطع في ترويجها المتشددون من كل الأطراف»، هو نتاج لتراكم سنوات الأزمة، ومعها عقود من الإساءة للشعارات الوطنية عبر تلطي الزهب والفساد والقمع تحتها. وكذلك هو نتاج لتراكم الدعاية الأمريكية- الصهيونية عبر عقود، والمدعومة بطبيعة الحال من أمراء الحرب السوريين من مختلف الأطراف، والذين ما يزالون يعتقدون بأن بقاءهم وخلاصهم مرتبط برضا المعلم الأمريكي.

ليس من الصعب اكتشاف ما تخبئه هذه الآراء تحتها؛ ابتداءً من محاولة إعادة إحياء الفالاق السني- الشيعي في المنطقة، ولمصلحة الكيان بالدرجة الأولى، ومروراً بتبرير تخاذل الأنظمة العربية ومحاولة تشويه صورة المقاومة في الوعي الشعبي، ووصولاً إلى محاولات تهديد الأرضية لأوهام التطبيع والتتعم بالرضا الأمريكي.

إن قراءة موضوعية للهجوم الإيراني، وبعيداً عن أي تحيز مسبق، من شأنها أن تظهر عدة عناصر أهمها:

أولاً: هو هجوم غير مسبوق طوال عشرات السنين الماضية، سواء من حيث حجمه، أو نوعية السلاح المستخدم فيه، أو بكونه مواجهة مباشرة على مستوى دولة، وليس على مستوى جماعات وتنظيمات.

ثانياً: بالمعنى العسكري البحت، ورغم أن خبر الهجوم كان معروفاً قبل 72 ساعة على الأقل، وتصدت له «إسرائيل» بالتعاون مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والأردن، إلا أنه تمكن من إصابة الهدفين العسكريين الأساسيين له، وهما مركز استخبارات في الجولان السوري المحتل، ومطار في النقب، وذلك بصواريخ تفوق سرعتها سرعة الصوت، لم يتم إطلاق إلا عدد محدود جداً منها، وكلها وصلت إلى أهدافها؛ إذ ليس هناك بين الدفاعات الغربية برمتها اليوم، ما يستطيع التصدي لهذا النوع من الصواريخ.

ثالثاً: بالمعنى العسكري- السياسي، وعدا عن كشف كامل منظومة الدفاع «الإسرائيلية» في حالة عملها القصوى، فإن ما تم استهدافه وتدميره تحديداً ضمن المطار هو مدارج الطائرات المصنوعة من خرسانة مسلحة متعددة الأمطار، هي ذاتها المستخدمة في حماية مفاعل ديمونا، والترسانة النووية «الإسرائيلية»، في رسالة واضحة على أن استهداف المفاعل والترسانة أمر متاح لإيران في حال حصلت مواجهة شاملة.

رابعاً: بالمعنى السياسي، فإن الهجوم صُمم بحيث لا يوقع ضحايا؛ يتضح هذا من الإعلان المسبق عنه، ومن مستوى الطيران العالي «سهل الاستهداف» المختار لكل من المسيرات وصواريخ كروز. وصمم الهجوم بهذا الشكل كي لا يخدم خط ننتياهو الساعي إلى توسيع رقعة الحرب، ولكن في الوقت نفسه أوصل الرسائل السياسية- العسكرية المطلوب إيصالها بأكثر وضوح ممكن.

الغاية الأهم من ترويج آراء من طراز «توم وجيري»، هي محاولة التعمية عن التغير الكبير الذي جرى ويجري على مستوى موازين القوى الدولية؛ التغير الذي تتراجع فيه واشنطن، ويتراجع معها الكيان الصهيوني، ويسرعات متصاعدة، بمقابل تقدم كل من الصين وروسيا وحلفائهما على المستويات الإقليمية والعالمية.

بالنسبة للسوريين، فإن المعركة مع الصهيوني كانت دائماً معركةهم الأساسية، وما تزال، فحتى نضالهم الداخلي هو امتداد لهذه المعركة بوجه ممثلي الاستعمار الجديد من ناهبين وفاسدين وأمراء حرب... وقد ثبت بالممارسة العملية، أن أولئك الذين يفصلون النضال الوطني عن النضال الاقتصادي الاجتماعي، يفشلون في كليهما، عن سذاجة أو عن عمد.

بالمحصلة، فإن وقائع ونتائج الهجوم الإيراني، والرد «الإسرائيلي» الإعلامي عليه، تضع المنطقة كلها على أعقاب مرحلة جديدة، عنوانها هي حل أزمتها دون الأمريكي وعلى حسابه وحساب الصهيوني، وضماً حل الأزمة السورية على أساس القرار 2254، بما يوحد سورية والشعب السوري، وبما يضمن حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه؛ الشعب الذي مهما اشتدت محاولات التلاعب بوعيه، إلا أنه لن يقف في يوم من الأيام ضد القضية الفلسطينية التي شكلت سابقاً، وتشكل اليوم أكثر، بوصلة للاستقطاب العالمي بأسره...

التقشف في الإنفاق العام



تعاني أغلب المؤسسات والدوائر الحكومية من ترهل وتراجع في أدائها ومستوى الخدمات التي تقدمها للمواطنين، وذلك نتيجة لسياسة التقشف التي تتبعها الحكومة على حساب الإنتاج والاستثمار والخدمات ولا سيما في قطاع الصحة والتربية والزراعة والمصارف الحكومية، بسبب قدم التجهيزات المستخدمة في أغلب المؤسسات وانتهاء عمرها الافتراضي. وهو ما يعرض هذه المؤسسات إلى مشاكل دورية قد تؤدي إلى توقف عملها بشكل كامل في يوم ما، فسياسة الإصلاح والترقيع التي تنتهجها الحكومة تجاه تجهيزاتها لن تقدم الحلول مهما نجحت، وإذا ما استمرت الحكومة في اتباع هذه السياسات سنصل في يوم ما إلى توقف منشأتنا الحكومية عن العمل بشكل كامل.

إلى التضييق عليه جعله يتبع سياسة الهروب، وذلك لتحويل مؤسسات الدولة إلى سجن بالنسبة للموظف. فالتغيب والهروب أصبحا الحل الوحيد للموظف وزادت حالات التسرب من القطاع العام وباتت مؤسسات الدولة تعاني من نقص حاد في العمالة. ورغم ذلك ما تزال الحكومة ترفض ردف مؤسساتها بكوادر جديدة.

محاربة الفساد بدلاً من التقشف
تتذرع الحكومة دائماً بالحرب المستمرة منذ سبع سنين في البلاد لتبرير سياسة التقشف التي تتبعها، ولكن في الحرب تعمل الدول على زيادة إنتاجها أو على الأقل تحافظ على مستوياته السابقة، فعدم الإنتاج كان سيؤدي إلى وقف انخفاض مستوى المعيشة ووقف تدهور قيمة الليرة السورية، فبدلاً من اتباع سياسة التقشف التي لم تثمر شيئاً سوى زيادة الوضع سوءاً بالنسبة للمواطن وتراجعاً في أداء المؤسسات الحكومية، كان الأولى بالحكومة أن تكافح التهرب الضريبي وتحارب الفساد وتسحب من جيوب الفاسدين ملياراتهم التي نهبوها خلال السنين الماضية، فهذا أضمن وأكثر مناعة للبلد سياسياً واقتصادياً.

خسرت بسبب هذا التقنين 3 مليارات في ثمانية أشهر. كما يكلف التقنين المؤسسات الحكومية نفقات إضافية بسبب حاجة هذه المؤسسات إلى مولدات ضخمة للإقلاع بعملها عدا عن حاجتها للمحروقات لتشغيل هذه المولدات، وقد تعجز بعض المؤسسات عن توفير المحروقات ويتوقف عملها كما حصل في أحد فروع المصرف التجاري الذي توقف عن العمل نتيجة عدم قدرته على توفير المحروقات لتشغيل مولدة الكهرباء فيه، فهل من المعقول أن تكون الحكومة غير قادرة على تأمين المحروقات لمؤسساتها!

نقص في الأيدي العاملة
عدم توفر الأيدي العاملة في مؤسساتنا هو من أحد أسباب تراجع عملها أيضاً فسياسة التقشف التي تتبعها الحكومة لا تسمح للمؤسسات بالإعلان عن مسابقات توظيف جديدة لتغطي النقص الحاصل لديها بحجة عدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة، لذلك اكتفت الحكومة بإصدار قرار منع الاستقالات والتشدد في منح الإجازات الطويلة كحل لهذه المشكلة، ولكن بالتأكيد هذا لم يحل المشكلة. فتراجع المستوى المعيشي للموظف بالإضافة

العقوبات يمكن أن تنحول إلى شيء إيجابي

العقوبات المفروضة على الشعب السوري هي من أحد أسباب قدم التجهيزات فأغلب تجهيزاتنا هي من دول أوروبية وشرق أوسطية وفرضت حظراً على تصدير تجهيزات أو قطع تبديل إلى سورية، ولكن هذه العقوبات مفروضة منذ سبع سنين وإلى الآن لم تستطع الحكومة تجاوز هذه العقوبات أو إيجاد بديل عن الدول التي تفرض العقوبات على الشعب السوري، وتطبيق سياسة التوجه شرقاً اقتصادياً وتكنولوجياً، فالعديد من الدول حولت الحصار المفروض عليها فرصة لنهوضها، وكسرت احتكار الغرب للتكنولوجيا «كإيران وكوريا الشمالية وكوبا». فهل ستستفيد حكومتنا من هذا الحصار وتحوله لصالحها أم أنها ستقف مكتوفة الأيدي خدمة لمصالح بعض سماسرة ووكلاء الشركات الغربية في الداخل.

التقنين يتسبب بخسائر بالمليارات

سياسة تقنين الكهرباء كلفت خسائر بالمليارات لبعض القطاعات الزراعية والصناعية، كشركة الدبس التي

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



لا قرارات في المؤتمرات النقابية!!

من تقاليد الحركة النقابية أن تقدّم في مؤتمراتها تقارير عن أعمالها خلال عام، نضمّنها رؤيتها للواقع النقابي والعمالي، ويجري التركيز أكثر على الجانب الاقتصادي من حيث تحليل أداء الشركات والمنشآت الصناعية، ونتائج أعمالها إن كانت رابحة أم خاسرة، أم بين بين، وتأثير كل ذلك على مستوى معيشة العمال، ومدى حصولهم على حقوقهم ومكتسباتهم التي يجري الاعتداء عليها. أما الآن فجري التركيز على قضايا ثانوية لا تغير من واقع الحال شيئاً حتى لو تحققت، أما قضايا العامل وواقعها العمالي والفني ونسب الإنتاج فيها فكانت مغيبة تقريباً في مؤتمر دمشق.

ما نود أن نقوله بهذا الصدد هو أن الحركة النقابية تملك ما يكفي من المعرفة والحراية بواقع الطبقة العاملة من حيث حقوقها ومطالبها، وبواقع القطاع العام الصناعي والخدمي وما يجري فيه من تراجع في الأداء الاقتصادي بشكل عام، بسبب الفساد والنهب وسوء الإدارة التي تشرف على تسيير أموره. وهناك موانع كثيرة أمام النقابات والعمال تجعلهم فاقدين للمبادرة بالدفاع عن القضايا التي ذكرنا وبالتالي تنحول المؤتمرات إلى بروتوكول استعراضي للمذكرات وعدد الاجتماعات التي تعدها الأمانات المتخصصة في مجالها، دون نتائج لذلك العمل المبذول مع الحكومة بكل مؤسساتها المعنية في المتابعة والاستجابة لما يقدمه النقابيون بمذكراتهم وكتبهم التي يسطرونها في نهاية المؤتمر.

إن استمرار الحركة النقابية بموقفها «التشاركي» مع الحكومة وسياساتها الليبرالية، بالإضافة إلى عمق الهوة الفاصلة بينها وبين الحركة العمالية مع العلم بوجود مشاكل كبيرة تنتاب هذه الحركة منها الذاتية ومنها الموضوعية - إن الاستمرار بذلك يعني المزيد من التراجع في إمكانية انتزاع حقوق العمال والدفاع عن القطاع العام وتخليصه من ناهييه، والمزيد من تمادي الحكومة وإدارتها في الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم. ويمكن أن نرى الصورة واضحة في المؤتمرات المنعقدة حالياً، حيث المطالب السابقة يعاد طرحها، وهذا يعني أن الحكومة ليست بصدد تأمين أو تحقيق ما يطلبه العمال بالرغم من الوعود الحكومية وهي وعود خلبية تنتجر مع انتهاء أعمال المؤتمرات. الأنكى من ذلك أن الحكومات المتعاقبة «الشريكة» لا ترى بالعمال سوى أنهم سبب مهم من الأسباب التي أوصلت العامل والشركات إلى حالتها الراهنة من ضعف الأداء والخسائر التي تتكبدها، ولا بد أن نتساءل: من يدير المعامل والشركات، العمال أم الحكومة؟ من يضع الخطط الإنتاجية والتسويقية والصيانة وغيرها، العمال أم الإدارات؟ من يعين المدراء الفاشلين والمشكوك في نزاهة الكثيرين منهم، العمال أم الحكومة؟

إن الإجابة عن تلك التساؤلات سيضع العربية على سكتها الصحيحة، والإجابة هنا تعني وضع استراتيجية للعمل النقابي المستند إلى قوة الطبقة العاملة وإرادتها الصلبة المفترضة في الدفاع عن القضايا الوطنية الكبرى، التي بحمايتها ستتعزز العلاقة الكفاحية بين الطبقة العاملة وحركتها النقابية، التي هي حجر الأساس في مواجهة قوى السوق والسياسات الليبرالية التي تنتهجها الحكومة، فالإجابة عن ذلك إذا برسم الحركة النقابية والطبقة العاملة التي في حال استطاعت أن تجيب، فإنها سترفع من سوية مواجهة السياسات الليبرالية التي تتبناها الحكومة، والتي تحتاج مواجهتها أولاً إلى الصلابة التنظيمية المستندة إلى القرار النقابي المستقل المستند إلى أوسع حريات نقابية وديمقراطية في أن يختار العمال بارادتهم ممثلهم الحقيقيين.

مؤتمر اتحاد عمال دمشق وريفها السنوي



أنهى اتحاد عمال دمشق وريفها مؤتمره السنوي الأخير لهذه الدورة النقابية في 16 نيسان الجاري الذي كان مزعماً عقده مع ذكرى تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية في آذار الماضي. ولم يقدم المكتب التنفيذي لاتحاد عمال دمشق لأعضاء المؤتمر تبريره عن تغيير الموعد السابق لمؤتمر دمشق وريفها وانعقاده يوم الثلاثاء 16 نيسان.

■ مراسل قاسيون

قدم رؤساء المكاتب النقابية مداخلاتهم المتفق عليها حسب العادة والمسقوفة المطالب، وضمن التوجهات العامة لقيادة الاتحاد وبعض من أعضاء المؤتمر، حيث حاولت أن تعكس وبشكل خجول ما طرح خلال تلك المؤتمرات السنوية التي سبقت هذا المؤتمر، والتي تحدثنا عنها خلال الأعداد السابقة. كما كان القاسم المشترك لهذه المداخلات سواء لممثلي القطاعات الإنتاجية أو الخدمية، كـيل المديح للسلطة التنفيذية وقيادة الاتحاد العام للنقابات، والإحجام عن المطالبة -أو المطالبة الخجولة- بزيادة الأجور بما يتناسب مع مستوى الواقع المعيشي للطبقة العاملة، والاكتفاء بالمطالبة بزيادة نسب التعويضات المختلفة من طبيعة عمل وطبيعة ورشة واختصاص، وغيرها من هذه التعويضات واحتسابها على الراتب الأخير، مع العلم أن هذا الراتب مسقوف ولا بد من إزالة هذه المشكلة، التي بالحصول لا يغني حلها مع ذلك عن القضية الجوهرية لمهمة النقابات، ألا وهي الأجور المجزية. تجدر الإشارة هنا أنه لم تلق أية مداخلات باسم عمال القطاع الخاص، مع أن النقابات في كل اجتماع من اجتماعاتها تؤكد على ضرورة الاهتمام بعمال القطاع الخاص

مشاكل جهاز «جي بي إس» لدى المركبات التي تعمل على المازوت وطالبت بعدم تكليف السائقين بتكاليف صيانتها. وأعادت نقابة المصارف المطالبة بقانون خاص للمصارف العامة وذلك لخصوصية عمل هذه المصارف، يضمن نظاماً للرواتب والأجور يحافظ على الكوادر والخبرات الموجودة لدى هذه المصارف وعدم تسربها إلى القطاعات الأخرى. هذا وقد حضر المؤتمر محافظو دمشق وريف دمشق وبعض المدراء من المؤسسات والشركات العامة.

الإنتاج، كما طالب بتثبيت العمال المؤقتين وأشار إلى وجود ما يقارب 2000 عامل بين عقود مهنية وعقود مؤقتة. وطالبت نقابة النقل الجوي بالتمثيل النقابي في مجلس إدارة الخطوط الجوية السورية. ونوه المؤتمر بضرورة إعادة النظر بقانون الحوافز الذي أعدته وزارة التنمية الإدارية حيث لم ينصف العاملين، وطالبو بمنح الحوافز والمكافآت وتوزيع الأرباح وفق النظام القديم ريثما يتم إقرار نظام جديد للحوافز. وأشارت نقابة عمال النقل البري إلى

وطالبوا بتشغيل العمال المياومين بجميع التعويضات الممنوحة للعمال المثبتين. نوهت بعض المداخلات إلى مشاكل النقل الجماعي للعاملين، وطالبت بزيادة الاعتمادات المخصصة للباس العمال. كما أشير إلى ضرورة تحسين الخدمات الصحية وتوفير مستلزمات العلاج في المشافي العامة، وإلى صعوبات ومشاكل التأمين الصحي مع الشركات التي تقدم هذه الخدمة. نقابة الغزل والنسيج تحدثت عن المعاناة من دمج الشركات في قطاع الغزل والذي نتج عنه تراجع في

وضرورة إشراكهم وانتسابهم للنقابات والتأمينات الاجتماعية. قدم اتحاد عمال دمشق وريفها تقريره السنوي لأعضاء المؤتمر واستعرض فيه ما كان قد طرح في المؤتمرات السنوية للنقابات الاتحاد التي جرت خلال الفترة المنصرمة، وعدد المذكرات التي قدمها للجهات المعنية في السلطة التنفيذية، كذلك عدد الاجتماعات التي عقدها المكتب التنفيذي للاتحاد وعدد القرارات التي صدرت عن هذه الاجتماعات. وأشار أعضاء المؤتمر إلى نقص اليد العاملة في عدد من المؤسسات الإنتاجية

الطبقة العاملة



قبرص: إضراب عمال قطاعي الكهرباء والميكانيكا

دعت نقابتا SEK وPEO العاملين في المشاريع الكهربائية والميكانيكية إلى الإضراب لمدة 24 ساعة يوم الخميس 18 نيسان، عقب قرار الحركة النقابية المطالبة بقوة أكبر بالتوصل إلى اتفاق يشمل جميع العاملين في القطاع. ويأتي قرار الإضراب نتيجة استمرار الجمود في تجديد الاتفاق الجماعي خلال المفاوضات مع دائرة علاقات العمل في وزارة العمل. ومن المتوقع أن يطال الإضراب بشكل رئيسي الشركات الكبرى العاملة في مجال الأعمال الكهربائية، ذات القوى العاملة المنظمة، أي المسلحة في النقابات. وتطالب النقابات باتفاق جماعي مع أعضاء جمعية الأعمال الميكانيكية والكهربائية في قبرص ولا تستبعد اتخاذ إجراءات تصعيدية لمتابعة مطالبها، وإشراك أعضائها في صناعة البناء والتشييد، كدليل على التضامن.



الهند عمال الصرف الصحي ينهون إضرابهم في موهالي

أنهى عمال الصرف الصحي في موهالي الهندية، الذين أضربوا عن العمل لمدة خمسة أيام، يوم الإثنين 15 من الشهر الجاري الإضراب. هذا وكان العمال قد نفذوا احتجاجهم من أجل مطالبهم التي طال انتظارها، والضغط من أجل إعادة عمال الصرف الصحي الذين فقدوا وظائفهم في وقت سابق من هذا الشهر. ويطالب العمال أيضاً بضمان زيادة الأجور لتتناسب مع معدل المعيشة في شانديغار، وإعادة توزيع الواجبات. وكانت المفاوضات التي جرت بين الأمين العام للولاية واتحاد عمال الصرف الصحي في البنجاب، أدت إلى الحصول على زيادة في الأجور وزيادة في بعض التعويضات لعمال الصرف الصحي. وقام عمال الصرف الصحي في موهالي بإيقاف نقل القمامة والتجمع في بعض مناطق المدينة.



الولايات المتحدة: ائتلاف عمال الخريجين في إنديانا يبدأ الإضراب

وافق ائتلاف عمال الخريجين في ولاية إنديانا على اقتراح بالإضراب لمدة ثلاثة أيام. حيث صوت أعضاء النقابة على الاقتراح. وصوت أكثر من 92% من الأعضاء لصالح التفويض بالإضراب لمدة ثلاثة أيام في الفترة من 17 إلى 19 نيسان للمطالبة بزيادة الأجور المعيشية للخريجين في جامعة إنديانا. وسبقت الإضراب أنشطة مختلفة مثل الاعتصام أمام المكاتب الإدارية وقال أحد أعضاء النقابة إن رفض الجامعة الاعتراف بالنقابة أدى إلى التهديد بالإضراب، وإلى أن يتم الاعتراف بالنقابة، فإن خطتهم هي مواصلة الإضراب من أجل تحسين الأجور. وأضاف بأن النقابة تستمد إلهامها من الإضرابات الناجحة مثل إضراب رابطة أعضاء هيئة التدريس في كاليفورنيا الذي استمر خمسة أيام في كانون الثاني من هذا العام.



كندا: إضراب عمال الخدمات في شركة طيران تورونتو بيرسون

قالت النقابة التي تمثل عمال الأغذية في شركات الطيران إنهم مضربون رسمياً بعد رفض العرض النهائي الذي قدمته لهم شركة تموين شركات الطيران، بشأن نزاع حول الأجور. ومن جهة أعلن اتحاد سائقي الشاحنات المحلي أن أكثر من 800 عامل في الشركة، التي تعمل من مطار تورونتو بيرسون، صوتوا بنسبة تقارب 99 في المائة لصالح الإضراب. ويوم الإثنين 15 نيسان الجاري، رفض 96 في المائة من العمال العرض النهائي الذي قدمته الشركة، وبدأ الإضراب رسمياً في 16 نيسان وبلغت نسبة المشاركة نحو 80 في المائة. وتقول النقابة إن العمال في تورونتو يحصلون على أجور أقل بكثير من متوسط المعيشة، وتريد النقابة سد هذه الفجوة. ومن شركات الطيران المتأثرة من الإضراب طيران كندا، وويست جيت، وطيران تاب البرتغالي، والخطوط الجوية الاسكندنافية ساس.

إضرابات الطبقة العاملة خطوة ضرورية لتحررها



يقول إنجلس في مقدمة كتابه «حال الطبقة العاملة في إنكلترا»: «إن وضع الطبقة العاملة هو القاعدة الحقيقية ونقطة التحول لكل الحركات الاجتماعية في الحاضر لأنها الذروة العليا والأكثر إفصاحاً عن البؤس الاجتماعي الموجود في عصرنا».

■ عادل ياسين

إن الواقع الذي تعيشه الطبقة العاملة في المراكز الإمبريالية وكذلك في الأطراف يؤكد تلك الحقيقة التي أتت في مقدمة الكتاب والتي هي خلاصة المعيشة المباشرة التي قام بها إنجلس عن واقع وحال الطبقة العاملة، حيث ما يجري الآن من معارك حقيقية بين العمال والحكومات يعكس عمق الأزمة التي وصلت إليها الرأسمالية ويؤكد أيضاً أن كنس الرأسمالية والإطاحة بها يأتي عبر الصراع معها بكل الأشكال السياسية والإضرابات. ما يجري في أوروبا وأمريكا من حراك عمالي وشعبي يؤكد دور الطبقة العاملة في قيادة معارك الخلاص وهي تؤكد ما أكده إنجلس حينما قال عنه لينين «كان إنجلس أول من أثبت أن البروليتاريا ليست فقط الطبقة التي تتألم بل إن الوضع الاقتصادي المخزي الذي تعانيه البروليتاريا هو الذي يدفع بها إلى الأمام دفعاً لا يرد ويحفزها إلى النضال في سبيل تحريرها النهائي».

تتصاعد حدة الإضرابات بسبب الأوضاع المخزية الصعبة التي يعيشها العمال في تلك المناطق، وخاصة عندما كان يتفشى وباء كورونا ويتسع نطاقه والذي كان إشارة البدء مجدداً في الهجوم على حقوق العمال ومكاسبهم، إضافة إلى الأزمات المستعصية الأخرى مما أفقد العمال الكثير من الحقوق وخاصة تدني مستوى الأجور وفقدان فرص

العمل والهبوط بمستوى المعيشة لدرجه كبيرة عما كانت عليه قبل الإجراءات التي اتخذتها الحكومات الرأسمالية التي صبت بمعظمها لصالح الأغنياء، حيث استطاعوا مراكمة المزيد من الأموال المنهوبة من نتاج عمل العمال وأصبحت الثروة متركزة في أيدي قلة قليلة من الناهيين الكبار.

تتصاعد وتتطور الحركة الإضرابية في أمريكا وأوروبا وحتى في بعض الأطراف الرأسمالية التابعة وفي هذا السياق -سياق المعارك الطبقة- تنتج الطبقة العاملة قاداتها المسلحين بالمعرفة الضرورية لخوض الصراع ويعبرون عن ذلك بأشكال مختلفة؛ فقد اعتبرت «كاشما ساوانت العضو في مجلس مدينة سياتل وحزب البديل الاشتراكي» أن الإضراب هو الأداة الأكثر حدة التي يستخدمها العمال للنضال من أجل مصالحهم الجماعية لأنه يمارس سلطة سحب عملهم ووقف أرباح أرباب العمل، وأضافت أنه ينبغي النظر إلى الإضراب باعتباره جزءاً رئيسياً من نهج الصراع الطبقي الشامل لتحقيق مكاسب للعمال مع الاعتراف بأن القوة في غرفة التفاوض تأتي من بناء القوة في الخارج في أماكن العمل وفي الشوارع.

ولا شك بأن الإضرابات جزء مهم وحاد من الصراع الطبقي الشامل اقتصادياً وسياسياً لأنها تخفف، ولو مؤقتاً، معاناة العمال، على أن تستكمل بمستوى أكثر حدة وأعلى يتمثل في تنظيم النضال السياسي للطبقة العاملة

كما أكد لينين في مؤلفه «ما العمل؟» نحو هدفها الاستراتيجي الأعلى والأبعد في القضاء على نظام العمل المأجور نفسه وبناء نظام جديد هو الاشتراكية كضرورة للوصول إلى المجتمع اللاتبقي الشيوعي.

سُمي عام 2023 بعام الإضرابات في أمريكا حيث تم تسجيل رقم قياسي في عدد الإضرابات وجميعها يجري التصويت عليه من قبل العمال حيث تنال الموافقة على الإضرابات نسباً مئوية مختلفة، ولكن جميع الإضرابات التي حدثت نالت نسباً مئوية عالية من أصوات العمال. ويتم التصويت في الاجتماعات العامة التي تقيمها النقابات وبالتصويت السري، وهذا الشكل من القرار العمالي هو شكل متقدم في فرض خياراتها وتجعل الحركة النقابية ملزمة في تنفيذ إرادة العمال وقراراتهم من أجل انتزاع حقوقهم بالشكل الذي يروونه مناسباً عبر الإضراب أو عبر التفاوض المدعوم بقوة العمال.

أدت الإضرابات التي تمت في 2023 إلى فقدان 7,4 ملايين ساعة عمل وهو أعلى معدل للإضراب من حيث خسائر ساعات العمل في القرن الواحد والعشرين.

تستخدم الحكومات الرأسمالية طرقاً عدة في مواجهة الإضرابات الجارية منها:

جلب كاسري الإضراب للعمال.

منع العمال المضربين من الدخول إلى أماكن العمل.

تفريم العمال.

محاكمة العمال.

اعتقال القيادات النقابية.

بدأت الشركات تتحد من أجل شل النقابات مالياً عبر رفع دعاوى على القائمين بالإضراب باعتبارها غير قانونية خاصة وأن المضربين يفقدون للحماية القانونية إذا فشلوا في اتخاذ الاحتياطات لتجنب الضرر الشديد الوشيك والمتوقع لممتلكات صاحب العمل.

هذه الأوضاع والإجراءات المزرية دفعت العمال للدفاع عن حقوقهم وهذا كان يتطلب تنظيماً لقواهم من أجل خوض معاركهم الطبقة، فبدأت تنشأ النقابات بتنظيم جديد وبممارسة مختلفة عن النقابات السابقة التي كانت على وفاق مع القوى الرأسمالية ومهادنة لها مما جعل الطبقة العاملة في مرمى النيران بشكل مستمر، حيث بدأ هذا الوضع يتغير كلما اشتد الصراع بين العمال وأعدائهم، فقد أخذت الإضرابات تنتشر في الفروع والمراكز الإنتاجية والخدمية وتنظيم عال تستند بشكل أساسي على توافق عال بين النقابات الناشئة وبين العمال، وأصبح الإضراب يعلن بالتصويت من قبل العمال على القيام به، وهذا الأمر يكسب النقابات قوة إضافية في الذهاب بالمطالب إلى الحدود التي تلبى مطالب العمال وتعتبر عن حقوقهم المطلوب انتزاعها تارة عبر المفاوضات وتارة عبر الإضراب المباشر، وهذا السلوك الذي تسلكه النقابات مع العمال يجعل منها قوة لا يستطيع رأس المال تجاوز مطالبها ويضطر أرباب العمل للجلوس على طاولة المفاوضات تحت ضغط العمال المضربين عن العمل.

لم تقتصر الإضرابات على بعض الفروع، بل أصبحت شاملة تغطي الشركات ومراكز العمل الأخرى التي تتضامن مع الفروع الملعنة للإضراب.

إن استمرار العمال في تنظيم أنفسهم يعني الخطوة الأولى في تحقيق انتصارهم على أعدائهم الطبقيين الناهيين لقوة عملهم، وأمل العمال يكمن في نضالاتهم الطبقة التي يخوضونها، بمستوياتها كافة، من النضال الاقتصادي والنقابي ونضالها السياسي المنظم بأعلى أشكاله في حزب ثوري يعبر عن مصالحها وينقل لها خبرته ومعرفته في خوض المعارك واستراتيجيات العمل الثوري لتحقيق الانتصار وهزيمة الأعداء.

لا شك بأن الإضرابات جزء مهم وحاد من الصراع الطبقي الشامل اقتصادياً وسياسياً لأنها تخفف، ولو مؤقتاً، معاناة العمال

استقلال سورية وقصة أول فيتو في مجلس الأمن الدولي



«بمناسبة عيد الجلاء، تعيد قاسيون نشر هذه المادة التي نشرت للمرة الأولى في العدد 1014 من قاسيون بتاريخ 19 نيسان 2021».

■ سلامي عبد الله

انطلقت الأمم المتحدة رسمياً في 24 تشرين الأول 1945 عندما صادق على انطلاقتها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن -الصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي- بالإضافة إلى غالبية الأعضاء الـ 46 الآخرين الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة. اجتمع مجلس الأمن لأول مرة في 17 كانون الثاني 1946 في لندن. وبعد أقل من شهر، عقد مجلس الأمن اجتماعات امتدت إلى ثلاثة أيام من 14 إلى 16 شباط/فبراير 1946، كان خلالها الموضوع المطروح على الطاولة هو «المسألة السورية واللبنانية». في ذلك الوقت، استخدم الاتحاد السوفييتي حق النقض «الفيتو» لأول مرة في دعم القضية التي قدمتها سورية ولبنان بشأن انسحاب القوات البريطانية والفرنسية المتبقية على أراضيها.

في 14 شباط 1946، بدأ مجلس الأمن اجتماعه التاسع عشر في الساعة 11:30 صباحاً في لندن، إنكلترا. حضر الاجتماع ممثلون عن: أستراليا، البرازيل، الصين، مصر، فرنسا، المكسيك، هولندا، بولندا، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. كان على جدول الأعمال رسالة مؤرخة في 4 شباط 1946 من رئيسي الوفدين اللبناني والسوري إلى الأمين العام. ودعي ممثل لبنان وسورية لحضور الاجتماع. ولخص ممثل الاتحاد السوفييتي، فيشينسكي، النقاط الرئيسية الثلاث للرسالة على النحو التالي: «ينص هذا الاتصال، في المقام الأول: على أن وجود القوات البريطانية والفرنسية في لبنان وسورية يعد انتهاكاً لسيادة هاتين الدولتين، وثانياً: أن الماضي أظهر أن وجود هذه القوات كان تهديداً للسلام والأمن. الاستنتاج الذي تم التوصل إليه هو طلب إجلاء القوات المعنية».

ثم أتاحت الفرصة لممثلي لبنان وسورية لتقديم حججهما. بدأ المندوب اللبناني وشدد على أنهما دولتان ذاتا سيادة، تريان أن وجود

القوات الفرنسية والبريطانية على أراضيها غير شرعي لأنه لا تقتضيه حالة الحرب، وليس مبرراً بوجود أية اتفاقيات أو معاهدات أو تفاهات. وأشار إلى أن وجود القوات «يشكل تهديداً دائماً وإمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للبنان وسورية». وحث مجلس الأمن على «اتخاذ قرار يدعو إلى الانسحاب الفوري والكامل والمتزامن للقوات الأجنبية المتمركزة حالياً على أراضيها».

ثم أضاف ممثل سورية، فارس الخوري، بعض الملاحظات، أشار فيها إلى أن اتفاق 13 كانون الأول 1945 بين فرنسا والمملكة المتحدة بشأن الاحتفاظ بقوات في سورية ولبنان لـ «ضمان الأمن» هناك تم دون مشاركة لبنان وسورية، وأنه لم يحدد موعداً أو شروطاً للانسحاب. ثم أضاف: «أمن من الذي تنوي الأطراف ضمانه؟ لا ينبغي أن يكون هناك شك في أن الأمن الداخلي هو مسؤولية الحكومتين السورية واللبنانية فقط. لا شك في أن الأمن الخارجي هو أيضاً مسؤولية الحكومتين السورية واللبنانية... انتهت الحرب وطردت القوات النازية والفاشية، وسورية ولبنان محاطتان بدول أعضاء في الأمم المتحدة. ما الذي يمكن أن يخول أية حكومة أخرى تولي دور الضامن للأمن في تلك المنطقة؟». ثم كرر دعوة المندوب اللبناني إلى المجلس لاتخاذ قرار بالانسحاب.

وأضاف ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة ملاحظاتهم، وأبرزوا خلال المناقشات كل «الأشياء الرائعة» التي قاموا بها للمساعدة في الحفاظ على الأمن في العالم، وخاصة في الشرق الأوسط، و«كرمهم» في دعم استقلال سورية ولبنان، بما في ذلك قبولهم بالاستقلال... وضمن الأمم المتحدة، لم يكن ممكناً لفرنسا وبريطانيا أن تجادلا بأنهما لا ينبغي أن تسحبا قواتهما من سورية ولبنان، لكنهما استمرتاً في تقديم الحجج التي توجي بشكل غير مباشر بأن الأمر لم يكن مستعجلاً، أو حتى نزاعاً يتطلب قراراً من المجلس. وناقش أعضاء مجلس الأمن الموضوع، وأفضل مسار للعمل بما في ذلك دور المجلس

في الموضوع. ومع ذلك، لم يكن ممكناً لأي من أعضاء المجلس أن يختلف حقاً مع المفهوم العام القائل بأنه من غير المقبول وجود القوات الأجنبية في أراضي دولة ذات سيادة دون موافقة تلك الدولة. وهكذا، اعترف جميع الأعضاء بوجوب الانسحاب.

وفي الحالات التي تباينت فيها وجهات النظر فيما يتعلق بما ينبغي أن يكون عليه قرار المجلس، ركزت المقترحات الرئيسية بشكل أكثر تحديداً على البلدان الأربعة المعنية بإجراء مفاوضات من أجل تحقيق الانسحاب وإبلاغ المجلس بالنتيجة. كانت هذه «المفاوضات» موضوع غالبية المناقشات، حيث وقفت غالبية الدول وراء اقتراح أمريكي لم يكن من الواضح فيه ما هي المفاوضات، بينما أصرت مجموعة أصغر على أن هذه المفاوضات يجب أن تقتصر على الجوانب الفنية وإجراءات إخلاء القوات.

ملكي أكثر من الملك!

كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية هو الأبرز والأكثر صرامة في المجموعة الثانية، وبدعم من كل من مصر والمكسيك، حيث قدم ممثلوهم مقترحات محدّدة للغاية بشأن هذه القضية. صرح ممثل الاتحاد السوفييتي، فيشينسكي، بوضوح شديد منذ البداية: «المخرج بسيط للغاية: لا مزيد من المفاوضات من أي نوع». وأشار إلى أن المجلس يجب أن يتبنى قراراً يدعو إلى الإخلاء الفوري. بأسلوبهم المعتاد الذي لم يتغير حقاً منذ عام 1946، حاول ممثلو الأعضاء «معظمهم من الدول الغربية» الأقرب إلى الموقف الأمريكي، التلاعب باللغة وإبقاءها غامضة، وجادلوا بأن اللغة تشير إلى هذا وذاك. بل وصل الأمر إلى النقطة التي بدا فيها ممثلو سورية ولبنان مستعدين لقبول لغة غامضة إلى حد ما، بالاعتماد على ما قيل شفهيّاً.

هنا، اعترض فيشينسكي وأصرّ على أن أي قرار يجب أن «يوصي بالانسحاب الفوري والمتزامن للقوات وأن الدول الأربع المعنية يجب أن تتشرع في التفاوض في التفاصيل الفنية للإجلاء والتاريخ الذي يجب أن يتم به». وأصرّ على أن اللغة يجب أن تكون واضحة حتى لا تترك مجالاً لتفسيرها على أنها مفاوضات حول ما إذا كان الإخلاء يجب أن يحدث أم لا.

دفع هذا المندوب الفرنسي ليقول: «السيد فيشينسكي أصبح أكثر ملكية من الملك!». يتضح من المناقشات التي جرت أن المجلس انقسم إلى مجموعتين، الأولى: هي القوى الإمبريالية التي كانت تشعر بالمرارة لفقدان الامتيازات التي كانت لديها وتحاول في إطار النظام العالمي الجديد وباستخدام الأدوات الجديدة أن تحافظ على الامتيازات نفسها التي كانت لديها من قبل. المجموعة الثانية: كانت المعسكر الاشتراكي الناشئ الجديد، بقيادة الاتحاد السوفييتي وبدعم من ضحايا الإمبريالية إلى حد ما، الذين وجدوا في الاتحاد السوفييتي حليفاً في هذا النظام العالمي الجديد.

في النهاية، كانت هناك ثلاثة مقترحات رئيسية من المكسيك ومصر-كان هذان الاقتراحان متشككين مع موقف الاتحاد السوفييتي- وواحد من الولايات المتحدة، ممّا أبقى موضوع المفاوضات غامضاً. الاقتراح الأولان لم يحصلوا على أصوات كافية. في محاولة أخيرة للتوصل إلى قرار مقبول، اقترح فيشينسكي بعض التعديلات على الاقتراح الأمريكي، ولم تحصل جميعها على أصوات كافية.

ثم طرح الاقتراح الأمريكي للتصويت، وحصل على سبعة أصوات، ممّا دفع رئيس الاجتماع -ممثل أستراليا- للإعلان عن تنفيذ القرار. هنا، تدخل فيشينسكي وأشار إلى أن القرار يتطلب «تصويتاً إيجابياً من سبعة أعضاء بما في ذلك الأصوات المتوافقة للأعضاء الدائمين»، وهو ما لم يتمّ الوفاء به هنا، حيث صوت الاتحاد السوفييتي ضدّ الاقتراح.

كان هذا أول فيتو في تاريخ مجلس الأمن! في حين أن مجلس الأمن لم يتخذ قراراً بشأن إجلاء القوات البريطانية والفرنسية من سورية ولبنان، لم يستطع أي من أعضاء المجلس بما في ذلك المملكة المتحدة وفرنسا أن ينكر أن الانسحاب يجب أن يتم. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لأي من الأعضاء أن يختلف مع الفكرة القائلة بأن وجود القوات الأجنبية في دولة ذات سيادة أمر غير مقبول في غياب اتفاق أو طلب من الدولة. ونعتقد أن هذا لعب دوراً مهماً في إجلاء آخر قوات الاحتلال من سورية ولبنان بعد شهرين فقط.

لا يمكن لأي من الأعضاء أن يختلف مع الفكرة القائلة بأن وجود القوات الأجنبية في دولة ذات سيادة أمر غير مقبول في غياب اتفاق أو طلب من الدولة

كبتاغون 2: كلما كبرت الجزيرة



صوّت مجلس النواب الأمريكي يوم الثلاثاء الماضي، 16 نيسان، على مشروع قانون بعنوان «قانون كبح الاتجار غير المشروع بالكبتاغون لعام 2023» أو ما يسميه البعض «قانون الكبتاغون 2»، والذي تم طرحه في مجلس النواب في تموز 2023، وتم إقراره يوم الثلاثاء الماضي بموافقة أغلبية 410 من أعضاء مجلس النواب مقابل 13 صوتاً ضده.

■ مركز دراسات قاسيون

ليصبح قانوناً، يحتاج مشروع القانون هذا للإقرار في مجلس الشيوخ، ومصادقة الرئيس الأمريكي؛ وفي حال حصل ذلك، يصبح قانوناً ساري المفعول، إلا أنه من المتوقع أن يتم تمريره ضمن حزمة من القوانين يتم تمريرها سنوياً ضمن «قانون إقرار الدفاع الوطني»، وذلك ما حصل مع النسخة الأولى من «قانون الكبتاغون» وكذلك مع «قانون قيصر» والكثير من القوانين ذات الصلة بمنظمتنا.

النسخة الأولى من القانون

قبل الحديث عن مشروع القانون الجديد، من المفيد العودة إلى النسخة الأولى من القانون، والذي تطرقت إليه قاسيون في عدد من المواد، وغطت [مادة](#) لمركز دراسات قاسيون محتوى القانون ومغازه وتأثيره الفعلي. وقلنا في تلك المادة: «القانون فعلياً لا يمكن له أن يكون أداة في وقف إنتاج الكبتاغون، بل يمكنه نظرياً فقط أن يكون أداة في حصار تصدير ذلك الإنتاج، وهذا على العكس تماماً، سيؤدي إلى زيادة الإنتاج لتعويض أية خسائر ناجمة عن المصادرات التي يمكن أن تحصل... أبعد من ذلك، فإن هذا القانون يعطي الصلاحية لأمريكا لتواجد أكبر في دول الجوار بالدرجة الأولى، والتي ستتعاون مع الولايات المتحدة، ورقابة أمريكية أشد فيما يتعلق بموضوع العقوبات بذريعة مكافحة المخدرات... بسلام آخر، هذا القانون لا يهدف لا من قريب ولا من بعيد لتحسين الوضع في سورية، أو وضع حد لإنتاج وانتشار وتعاطي المخدرات، ولكنه فقط يخدم كذريعة إضافية لتضييق الحصار على سورية، ووقف دخول مواد إضافية لا تغطيها العقوبات الحالية. كما أنه يخدم تشديد الرقابة على دول الجوار لمنعها من أن تكون خياراً في كسر الحصار الخانق على سورية والسوريين».

وكان الاستنتاج الأساسي في تلك المادة «أنّ

محاربة تجارة الكبتاغون ليست أكثر من شعار وهمي، شأنها شأن حماية المدنيين في قانون قيصر، بينما الهدف الفعلي هو محاولة توسيع أدوات التحكم الأمريكية ليس في سورية وحدها، ولكن خصوصاً في الدول المجاورة لها، وبالتحديد عبر الأردن ومن ثم العراق؛ حيث ستحاول الولايات المتحدة وعبر هذا القانون وغيره أن تلغي مفاعيل عمل ثلاثي أستاذنا، الذي بات يتحدث بشكل علني أو شبه علني بأنه ماض ليس فقط في التسوية السورية التركية، بل وأيضاً نحو تطبيق 2254 ونحو حل الأزمة السورية دون مشاركة الأمريكيان، وبالرغم منهم إن احتاج الأمر ذلك... يضاف إلى ذلك، أن هذا القانون نفسه، يمكنه أن يستخدم كما قانون قيصر من قبله، أي كأداة ضمن المشروع المسمى «خطوة مقابل خطوة»، أي بوصفه أداة إضافية في عملية الابتزاز والتفاوض بغرض التحكم بتناسبات القوى داخل سورية وفي محيطها، على أمل تحقيق هدفين، الأول: هو تمديد عملية الاستنزاف قدر الإمكان، والتي بموجبها لا يجري استنزاف وتخريب سورية وحدها، بل وتجري عملية منظمة لاستنزاف كل دول المنطقة لمصلحة الكيان «الإسرائيلي»، وكذلك استنزاف الخصمين الدوليين الأساسيين، أي روسيا والصين بالحد الأدنى عبر منع مشروعهما الاستراتيجي من استكمال تحقيقه: أي الحزام والطريق، والأوراسي».

ما الجديد في «الكبتاغون 2»؟

القانون السابق، أي «الكبتاغون 1»، كان هدفه – المعلن بكل حال: «تطوير وتنفيذ استراتيجية مشتركة بين الوكالات لمنع وتجريد وتفكيك شبكات إنتاج المخدرات والاتجار بها المرتبطة بالأسد»، ووضع أسس للاستراتيجية اللازمة لتحقيق ذلك. أما هذه النسخة من القانون، فيمكن تلخيص محتواها فيما يلي:

السياسة التي يهدف القانون إلى تحقيقها: «استهداف الأفراد والكيانات والشبكات المرتبطة بالحكومة السورية لتفكيك وإضعاف المنظمات الإجرامية العابرة للحدود، بما في ذلك شبكات تهريب المخدرات المرتبطة بنظام الرئيس بشار الأسد في سورية وحزب الله». المستهدفون من القانون: «أي شخص أجنبي»، ويعرّف القانون «الشخص الأجنبي» بالتالي: «(أ) يعني فرداً أو كياناً ليس شخصاً أمريكياً، و(ب) يشمل دولة أجنبية».

ينص القانون على فرض عقوبات على «أي شخص أجنبي» مرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بإنتاج وتهريب وتجارة المخدرات وتسهيل الإجراءات المالية لها في جميع المراحل، بما فيها التصنيع أو الترويج أو النقل أو التهريب.

العقوبات المنصوص عليها في القانون تشمل «حجب وحظر جميع المعاملات في الممتلكات والمصالح في ممتلكات الشخص الأجنبي إذا كانت هذه الممتلكات والمصالح في الممتلكات موجودة في الولايات المتحدة، أو تأتي داخل الولايات المتحدة، أو تقع في حيازة أو سيطرة شخص أمريكي» وكذلك عدم السماح لدخول «الشخص الأجنبي» إلى الولايات المتحدة أو إعطائه تأشيرة دخول أو إلغاء تأشيرة الدخول في حال كانت لديه تأشيرة.

يحدد القانون أسماء ثمانية أفراد سوريين – وهم ماهر الأسد، وعماد أبو زريق، وعامر تبشير خبتي، وهاجر الكيالي، وراجي فلحوط، ومحمد أصف عيسى شاليش، وعبد اللطيف حميدة، ومصطفى المسالمة – وبموجب القانون، يجب على الرئيس الأمريكي وخلال 180 يوم من تاريخ إقرار القانون – في حال تم إقراره – النظر والبت في فرض العقوبات المنصوص عليها في القانون.

يتضمن القانون تنازلات أو حالات يمكن عدم تطبيق القانون فيها، وهي تلك التي يرى الرئيس أنها «مهمة لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة» واستثناءات «إنسانية» وهي تلك التي يرى الرئيس أنها «مهمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية وتتوافق مع مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة»، ويتضمن استثناءات، ومنها ما هو متعلق بـ «النشاطات الاستخباراتية للولايات المتحدة» وكذلك «الاستثناءات لامتثال للالتزامات الدولية

وأنشطة إنفاذ القانون»، كما ينص القانون على أن «السلطات والشروط المنصوص عليها لا تشمل... فرض عقوبات على استيراد البضائع».

من المفيد هنا أيضاً التذكير بأن عضو مجلس النواب الأمريكي، فريبنش هيل، والذي كان العضو الذي اقترح القانون الأول، هو من اقترح هذا القانون أيضاً، وفي [تصريح](#) على صفحته يوم تمرير «قانون الكبتاغون 2» في مجلس النواب، قال هيل: «إيران هي الممول الرئيسي لحماس وحزب الله مما يزيد من شراكتهم الإرهابية مع الرئيس بشار الأسد في سورية... وبعد زيارات متعددة مع مسؤولين حكوميين أمريكيين وشركاء في الشرق الأوسط العام الماضي، أرى أن استراتيجية المطلوبة التي بدأتها الحكومة الأمريكية لمحاربة إنتاج الأسد وتهريب الكبتاغون لا تزال في مراحلها الأولى. نحن بحاجة إلى فرض عقوبات محددة تستهدف بشكل مباشر الأفراد والشبكات المرتبطة بتجارة الكبتاغون، ولهذا السبب على وجه التحديد من الأهمية بمكان أن يتم إقرار مشروع القانون الذي قدمته، قانون كبح الاتجار غير المشروع بالكبتاغون، في مجلس النواب اليوم. يجب على حكومة الولايات المتحدة وشركائنا في المنطقة وفي أوروبا ممارسة ضغوط كبيرة لوقف انتشار هذا العقار الخطير الذي يعد أساسياً لضمان الاستقرار في المنطقة – إن إقرار مشروع القانون الخاص بي هو خطوة تالية مهمة في إجراءاتنا الحاسمة التي يتعين علينا القيام بها».

ما هو تأثير القانون؟

بمقارنة سريعة بين هذا القانون وسلفه، فإن القانون الأول ركز على وضع استراتيجية عامة لمكافحة الكبتاغون، بينما يركز هذا القانون على إجراءات وعقوبات محددة على من ينطبق عليهم القانون. كما ذكر هذا القانون بالإضافة إلى النظام السوري، جهة أخرى وهي حزب الله.

فيما يتعلق بسورية والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على سورية، «قانون الكبتاغون 2» لا يضيف أي شيء لا يمكن تحقيقه من خلال القوانين القائمة وبرامج العقوبات على سورية سارية المفعول، وعلى

ينبغي أن تكبر العصا!



العقوبات وأهم من ذلك: أداة من أدوات «خطوة مقابل خطوة»!

بكلام آخر، يبدو أنّ واشنطن تسعى إلى الموازنة بين العقوبات والإعفاءات، بحيث يتوافق كلٌّ «إعفاء» جديد، مع «تشديد» إضافي للعقوبات، والهدف هو اختصار المدة الزمنية لإنجاز الخطة الموضوعية، فالتطورات التي تجري في الإقليم، تصب في محصلتها ضد المصلحة الأمريكية، خاصة مع تردّي ردع «الكيان» ومع تعمق أزمته وأزمة واشنطن معه في غزة.

من ناحية ثانية، يمكن للتشديد النظري للعقوبات أن يخدم كأداة في التضليل والتعمية عما يجري الدفع لتحقيقه من تحت الطاولة؛ يشمل ذلك إبقاء أقسام من المعارضة، وخاصة منها المرتبطة بالغرب، في حالة موت سريري عبر إحياء آمالها وأوهامها بإجراءات شكلية واستعراضية من طراز «كبتاغون 2»، وبما يخدم إبقائها على أبعد مسافة ممكنة من مسار أستانا، وبالمحصلة من القرار 2254...

في الظاهر «مناهضة للتطبيع»... وفي الجهر تمديد للعقوبات وللأزمة حتى 2032!

وأنّ واشنطن مددت صلاحياتها الجغرافية التي منحها لنفسها لتشمل دول جوار سورية تحت ذريعة مكافحة الكبتاغون، وفي الحقيقة ليس فقط لتشديد الحصار، ولكن ربما أهم من ذلك، لتفعيل البعد الإقليمي من «خطوة مقابل خطوة» **«راجع مادة المركز: من «تغيير سلوك النظام» إلى «خطوة مقابل خطوة» أين وصلت اتفاقات تحت الطاولة مع الغرب؟»**، والذي يشتمل اشتراكاً مباشراً من المطيعين العرب، وخاصة الإمارات والأردن.

القانون الجديد، «كبتاغون 2»، يأتي في السياق نفسه بالمعنى العام، إلا أنّ له ميزة إضافية يكتسبها من السياق الذي يجري ضمنه، أي من سياق التطور الملموس لمشروع «خطوة مقابل خطوة»، الذي بات ما يسمى «التعافي المبكر» جزرته المقابلة لعصا العقوبات؛ راجع مادة المركز **«التعافي المبكر»... جزرة**

الأكثر طرافة هو استثناء نشاطات الاستخبارات الأمريكية من القانون بما يشكل اعترافاً ضمنيّاً بـ «وكالة المخابرات المركزية CIA» عن أدوار «الأمريكية» في تجارة المخدرات في أمريكا الجنوبية وأفغانستان وأماكن أخرى حول العالم، وعن مراكز غربية، هي بالمئات إنّ لم نقل بالآلاف...

الرئيس الأمريكي يمكن أن يعفو عنك حين تخدم مصالح «أمن بلاده القومي». الأكثر طرافة هو استثناء نشاطات الاستخبارات الأمريكية من القانون؛ بما يشكل اعترافاً ضمنيّاً، ليس جديداً بطبيعة الحال، عن دور ما لهذه الاستخبارات في تجارة المخدرات وضمن الكبتاغون... كم الدراسات التي صدرت خلال الخمسين سنة الماضية عن أدوار CIA «وكالة المخابرات المركزية الأمريكية» في تجارة المخدرات في أمريكا الجنوبية وأفغانستان وأماكن أخرى حول العالم، وعن مراكز غربية، هي بالمئات إنّ لم نقل بالآلاف...

جوهر المسألة

ربما أهم ما ورد في قانون «منع التطبيع» الذي صدر مؤخراً وهو ضمن سلسلة قوانين العقوبات إضافة لـ «كبتاغون 1» و«قيصر» والآن «كبتاغون 2»، هو أنّه مدد عقوبات قيصر حتى عام 2032، «راجع مادة المركز:

بيان من حزب الإرادة الشعبية... «الدين لله والوطن للجميع»

مؤشراتنا، وهي أيضاً ظروف صعود لأقطاب دولية جديدة، وظروف تقهقر للقلب الدولي الأمريكي الأوحّد واستتالاته الغربية، التي كانت هي نفسها استعمارنا القديم، والتي هي نفسها الآن مركز استعمارنا الجديد. إنّنا في حزب الإرادة الشعبية، إذ نحتمي بذكرى الجلاء المجيدة، نستذكر دروس الأبناء الأوائل، ونعدو للانطلاق منها والبناء عليها، باتجاه إنهاء المأساة السورية، وباتجاه ولادة جديدة لسورية خالية من الوجود العسكري الأجنبي بكل أشكاله، وعلى رأسها الاحتلال الصهيوني للجولان السوري، الذي لم يعد بعيداً صبحه السوري الذي طال انتظاره!

حزب الإرادة الشعبية
دمشق
2024 نيسان

وحدة سورية، وإنهاء تقسيمات الأمر الواقع عبر توحيد الشعب السوري حول حل سياسي شامل عبر القرار 2254، يكون مدخلاً أساسياً ليس لاستعادة وحدة سورية والشعب السوري فحسب، بل ولامتلاك السوريين زمام مصيرهم كاملاً بأيديهم. الاستقلال الأول جاء ضمن ظروف دولية هي ظروف صعود الحركة الشعبية على المستوى العالمي، والتي وجدت أحد أهم تمثيلاتنا في حينه بانتصار ثورة أكتوبر وقيام الاتحاد السوفيتي وبحركة التحرر الوطني. اليوم أيضاً، نعيش ضمن ظروف دولية مشابهة وأكثر تقدماً بالمعنى النوعي؛ فهي أيضاً ظروف نهوض عام في الحركة الشعبية العالمية، والمناصرة الشعبية الواسعة النطاق للقضية الفلسطينية هي أحد

ما يزال صالحاً صلاحية كاملة، بل وهو اليوم يكشف عن معانيه العميقة التي لم تكن ملموسة بالقدر الكافي بعد حين رفعه، فـ «الوطن للجميع» تعني ليس فقط السيادة السياسية للسوريين على بلدهم، بل وأيضاً على ثرواته في وجه الناهبين الداخليين والخارجيين؛ فقد خبر السوريون بالتجربة المرة عبر عقود طويلة بعد الاستقلال، أنّ الناهب الداخلي دائماً ما كان استمراراً للاستعمار الخارجي، وأداة في يده في كثير من الأحيان. إنّ المعنى العميق للاستقلال هو أن يأخذ الشعب زمام أموره بنفسه، أي أن يمتلك حقه الكامل غير المنقوص في تقرير مصيره، بكل مفردات ذلك المصير؛ وبهذا المعنى، وكما أنهى الأبناء الأوائل التقسيم الاستعماري لسورية، ووحدها ووجدوا شعبها، فإن المهمة اليوم هي أيضاً استعادة



يتمظهر في سورية بشكليه العسكري والاقتصادي في أن معاً. وإذا كان شعار الاستقلال الأول الذي رفعه الأبناء المؤسسون، قادة الثورة السورية الكبرى، هو «الدين لله والوطن للجميع»، فإنّ هذا الشعار

الاستقلال الأول كان استقلالاً سياسياً عن الاستعمار القديم، بصيغته العسكرية المباشرة. والاستقلال المطلوب اليوم هو استقلال مركب سياسي واقتصادي اجتماعي عن الاستعمار الجديد الذي

يستقبل السوريون الذكرى الثامنة والسبعين للاستقلال المجيد عن الفرنسي، وهم وبلدهم في لحظة من أشد لحظات التاريخ الوطني حلكة وصعوبة؛ لحظة تشابه تلك التي مرت بها البلاد قبل فجر استقلالها الأول، حين زعم المخاذلون والمخذلون، كما يزعمون اليوم، أنّ الصبح ليس بآتٍ.

قسطنين سيفكوف: الهدف كان عسكرياً- سياسياً!



استضاف عالم السياسة الروسي المعروف إيغور شيشكين يوم الخميس الماضي، نائب رئيس أكاديمية العلوم العسكرية الروسية، ودكتور العلوم العسكرية، قسطنطين سيفكوف، للحديث عن أبعاد الهجوم الإيراني يوم 14 نيسان الجاري على الكيان الصهيوني.

ترجمة قاسيون

ترجمت قاسيون الفيديو لما له من أهمية، ونشرته على معرفاتها الإلكترونية. وهنا ننشر نص هذا اللقاء:

عادة ما يبدأ تحليل هذا النوع من الظواهر «الهجمات العسكرية»، بتحديد غايات وأهداف الأطراف المشتركة فيه، ومن ثم طريقة العمل المختارة لتحقيق الأهداف، وعندما يتم تحليل النتائج المتحققة. سابدأ بشكل معاكس؛ من النتائج المتحققة لهذه الضربة؛ لأن أهداف الأطراف يمكن حسابها بناءً على النتائج التي تم تحقيقها وعلى طريقة العمل المختارة، لذلك دعونا نبدأ من النتائج النهائية.

الجانب «الإسرائيلي» أعلن تدمير 99% من وسائل الهجوم الجوي، وهذا يشير إلى أن أربع وسائل هجوم جوي بالحد الأدنى قد حققت أهدافها؛ فإذا تم الهجوم بـ400 وسيلة جوية فقد وصل 4 منها. ولكن البيانات لا تتحدث عن أربع، بل حوالي ست أو سبع.

هنا أمر مثير للاهتمام: ما هي تحديداً وسائل الهجوم الجوي التي حققت هذه الأهداف؟ بالحكم على الطريقة التي تم بها إسقاط مسيرات «شاهد 136»، فقد تم تدميرها جميعها عملياً. كذلك الصواريخ الباليستية قديمة الطراز، جرى تدميرها كلها تقريباً. ولكن تم أيضاً إطلاق عدة صواريخ شبه بالنسبة من طراز «فتاح 2»، أي الصواريخ التي تسير على طول مسار شبه باليستي، وتسمى أيضاً بالأسلحة فرط الصوتية. أؤكد على أن أي صاروخ يطير لمسافة تزيد عن 500 كيلومتر هو بالفعل أسرع من الصوت؛ الفرق ببساطة بين الفرط صوتي والصاروخ الباليستي التقليدي، هو أن

الفرط صوتي يتبع مساراً يسمى مسار شبه باليستي، أي يقوم بالمناورات على طول مسار الرحلة، وبالتالي، يعطل إمكانية ضمان التوجيه الدقيق للصواريخ المضادة له.

وإذاً، تبين أن هذه الصواريخ الباليستية فرط الصوتية لم تكن معرضة للخطر وحققت الأهداف المحددة لها جميعها.

إذا تحدثنا من وجهة نظر «إسرائيل» فقد كان هناك تنظيم ممتاز، تنظيم مثالي لأنظمة الدفاع الجوي. تظهر ضمن هذا التنظيم ثلاث طبقات على الأقل من الدفاع الجوي. الطبقة الأولى: كانت مكونة من مقاتلات «إسرائيلية» وأمريكية وبريطانية وفرنسية عملت على تدمير مسيرات شاهد في الأجواء الأردنية، رغم أن هذه المسيرات مرت فوق العراق وسورية إلى هذا الحد أو ذاك، دون مشاكل.

الطبقة الثانية: تتكون من أنظمة صواريخ دفاع جوي طويلة ومتوسطة المدى تمتلكها «إسرائيل». الطبقة الثالثة: هي في الواقع نظام الدفاع المسمى القبة الحديدية.

بما يخص الصواريخ الباليستية، فهنا بالضبط كان جوهر المسألة، حيث تم التعامل معها باستخدام نظام «سهم-3»، وهو نظام الدفاع الصاروخي «الإسرائيلي» الذي تم إنشاؤه بالاشتراك مع واشنطن، وهو في الواقع تعديل، أو نسخة «إسرائيلية» من المنظومة الأمريكية للدفاع الجوي «ثاد».

بالعموم، إذا تحدثنا عن كفاءة 99% لأنظمة الدفاع الجوي، فهي ببساطة نتيجة رائعة. حسناً، حتى لو لم تكن 99 بل 98، فهي لا تزال كذلك حتى لو كانت 90% لدينا النسبة المحققة هي 87% خلال العملية الخاصة في أوكرانيا، وهنا، تم تحقيق نسبة في التسعينات.

لماذا كان هذا ممكناً؟

لماذا كان هذا ممكناً؟ لأن توجيه هذا النظام الدفاعي متعدد المستويات ومتعدد الطبقات، وليقوم بهذا الإنجاز يصبح ممكناً في حال كان الهجوم معروفاً بشكل مسبق ومعلوم اتجاهه، واتجاه المسيرات وأتجاه اقتراب الصواريخ قبل ساعة، ساعة ونصف، إلى ساعتين على الأقل. أي في حال قام الخصم، كما حدث فعلاً، بتوضيح ذلك كله، قبل وقت طويل جداً من اقتراب أهداف الهجوم. لذلك، على سبيل المثال: إذا تمتع نظام الدفاع الجوي لدينا بمثل هذه المعرفة المسبقة فإنني أجري على أن أؤكد لكم أنه لن يسقط صاروخ واحد على أراضي بلدنا، ولا مسيرة ولا أي شيء آخر، وستكون الفعالية 100%. وهنا في حالة «إسرائيل» 99% أو 98%.

ما الذي يمكن قوله من وجهة نظر إيران؟ الأكثر إثارة للاهتمام، هجوم متزامن مثير للإعجاب بـ400 وسيلة هجومية: 185 أو 189 طائرة بدون طيار، 110 صاروخ باليستي، 36 صاروخ كروز. حسناً، هذه هي الأرقام التي تقال وربما هي أكثر، لأن الأرقام يمكن أن تصل إلى 500. ما يعني هجوماً متزامناً قاسياً من الناحية النظرية. كان ينبغي لمثل هذا الهجوم المتزامن أن يؤمن اختراقاً مضموناً لكامل النظام الدفاعي المضاد.

إليك مثلاً بسيطاً: أطلق الحوثيون عدة صواريخ باليستية، ثلاثة منها وصلت إلى إيلات. أين كان نظام «سهم-3»؟ أي أن السمة المميزة الأولى التي تضمنت لـ«إسرائيل» القدرة على حل المهمة بهذه الكفاءة، هي طريقة تنظيم الضربة الإيرانية؛ ما يعني أن إيران قد فعلت كل ما يمكنها فعله كي تتمكن «إسرائيل» من إسقاط كل تلك الصواريخ، وفعلت إيران كل ما يمكن فعله لكي تستخدم «إسرائيل» جميع أنظمة الدفاع الجوي المتاحة لديها.

ما هي الغايات التي حققتها إيران؟

ما هي الغايات التي تم تحقيقها من جانب إيران؟ أولاً: تم تدمير مركز استخبارات يقع بالقرب من الحدود مع سورية. تم تحقيق هذا الهدف بدقة والمركز تم تدميره. لأن مركز الاستخبارات هذا، لعب دوراً مفتاحياً في تنظيم الضربات «الإسرائيلية» على أهداف لإيران وحزب الله في سورية، ولعب دوراً خصوصاً في الهجوم على مبنى للسفارة الإيرانية في دمشق.

الضربات الإيرانية الأخرى، كانت أيضاً ذات دلالة كبيرة. الضربة الأولى تم تنفيذها ضد مطار يقع في صحراء النقب. وما هو المعروف عن صحراء النقب؟ المعروف عنها أنه يوجد فيها المركز النووي «الإسرائيلي» «ديمونا»، وكذلك على الأرجح توجد هناك الترسانة النووية «الإسرائيلية». النقطة الثانية المثيرة للاهتمام هي أنك إذا ضربت مطاراً، فهناك ثلاث فئات من الأهداف. الفئة الأولى: هي الطائرات الموجودة في مواقع مفتوحة أو محمية.

الضربة على هذا مطار تؤدي لتدميرها وبأعداد كبيرة، والخسائر في هذه الحالة لا يمكن تعويضها إلا بشراء طائرات جديدة. هذه الفئة من الأهداف لم يتم استهدافها. الفئة الثانية الممكن استهدافها: هي مراكز مراقبة الحركة الجوية في المطار، مواقع الرادار والدعم وغيرها. هذه أيضاً لم يجر منها، على الرغم من أن هذا كان سيؤدي إلى إيقاف عمل هذا المطار طويلاً حتى تتم استعادة نظام التحكم. الضربة الفعلية تم توجيهها إلى الفئة الثالثة، إلى ما قد يبدو أنه هدف بلا معنى، من النوع الذي يمكن إصلاحه خلال بضع ساعات؛ وهو مدارج الطائرات. المدارج في هذا المطار مصنوعة من الخرسانة المسلحة عالية القوة، بما يؤمن استقبال طائرات النقل العسكري الثقيلة والقاذفات الاستراتيجية وضمناً، وبالدرجة الأولى، الأمريكية بطبيعة الحال.

وبالتالي، فإن إيران، وعبر هذا النوع من

هجوم متزامن
مثير للإعجاب بـ400
وسيلة هجومية
185 أو 189 طائرة
بدون طيار
صاروخ باليستي
36 صاروخ كروز

حول الرسائل الضمنية للهجوم الإيراني على الكيان



يكون قادراً على فعل شيء اتجاهه. كذلك فإنّ ديمونا نفسها، حيث المفاعل النووي الذي قربها المطار الذي أشرنا إليه في صحراء النقب، سيتم تدميره بكل تأكيد. وجنبا على الإسرائيليين التفكير ورسم قطر منطقة التلوث التي لن يكون أحد قادراً على العيش فيها في حال تدمير ديمونا. أيضاً منطقة التلوث الإشعاعي، والتي في حال تمكن أحد من العيش فيها، فينبغي حساب أنّ خطر الإصابة بالسرطان والأمراض الخبيثة سيزداد بعدة مراتب، أي بشكل عام، سيضطرون أيضاً إلى الفرار منها، و«إسرائيل» أساساً دولة صغيرة جداً، وهذا يملئ على «إسرائيل» أن تفكر بعمق بهكنا احتمالات.

الكلاسيك والجديد

لذا أقول: إنّ إيران قامت بخطوة حكيمة للغاية. إن تصرفات إيران على وجه التحديد، تتحدث عن شيء مثير للاهتمام: في ظروف الحرب الهجينة، فإنّ النظرية العسكرية الكلاسيكية، وفن العمليات، التي تضع في المقدمة مسألة بسيطة هي هزيمة تجمعات العدو ودفعها إلى الاستسلام واحتلال هذه المنطقة أو تلك، يحل محلها منطق مختلف تماماً، والذي يمكن أن يصاغ بالشكل التالي: لا نعطي سبباً لإثارة هجوم على بلادنا، وفي الوقت نفسه، نضمن كشف النظام الدفاعي للعدو، ونظهر قدرتنا؛ هذا فن مختلف تماماً.

وإيران اليوم، أظهرت ذلك بشكل واضح، وأظهرت عبر هذه الضربة أيضاً المبدأ الذي تحدثت وأتحدث عنه مراراً: ضمن الضربة الإيرانية لم يكن هناك فن عملياتي كلاسيكي على الإطلاق؛ لقد كانت سياسة عسكرية محسّنة وحكيمة للغاية، وتستحق القيادة الإيرانية الثناء عليها.

من مسافة كبيرة، ولم تكن هناك أي مفاجأة من أي نوع. لقد قلت: إنّ الهجوم كان معروفاً قبل 72 ساعة. نعم، كان معروفاً أنه سيتم تنفيذه خلال 72 ساعة، ولكن لم يكن معروفاً أي تنظيم للهجوم سيكون وأي مسارات.

سيناريو آخر!

دعنا نتخيل سيناريو آخر: ماذا لو لم تقل إيران، نعم خلال 72 ساعة سنشن ضربة هنا أو هناك. كان الجميع سيكونون جالسين ومتنظرين، سيحلّقون في الجو لمدة 24 ساعة بانتظار يوم القيامة، ضمن ما نسميه نقاط التحكم الجوي، ثم بعد ذلك سيهبطون.

حسناً، بعد أسبوع من الاستنفار سوف يكونون قد أزهقوا، وعندها تنطلق دفقة صواريخ فرط صوتية من 30-40 صاروخ مثلاً، لن يتمكنوا من إسقاطها، ستكون قد اخترقت. وقت رحلتها 8-10 دقائق من إيران إلى «إسرائيل». كان كل ذلك يمكن أن ينجز؛ سيكون قد تم تدمير نتجهاو بالفعل، وتدمير هيئة الأركان العامة للجيش «الإسرائيلي». وكان من الممكن تدمير أهداف مهمة أخرى. وكانت الضربة الانتقامية لإيران لتكون واضحة وشديدة القسوة، وكانت ستستدعي قطعاً رداً نووياً «إسرائيلياً».

وإذا ما الذي يمكن قوله؟ أظهرت إيران تمتعها بالحكمة الشرقية التقليدية، سمحت للعدو بحفظ ماء وجهه، حتى لا يجد نفسه في وضع ميؤوس منه يرتب عليه بالضرورة أن يوجه ضربة انتقامية. ومن الجهة الأخرى، فقد حصلت على فوائد ضخمة: كشفت كامل نظام الدفاع الصاروخي «الإسرائيلي»، ووضحت لـ«إسرائيل» حقيقة بسيطة واضحة: لو أنّ إيران شنت ضربة من الطراز الذي افترضته، فإنّ نظام الدفاع الجوي «الإسرائيلي»، لن

تم رصد تحليق
ومسار هذه
الصواريخ من
مسافة كبيرة
ولم تكن هناك
أي مفاجأة من
أي نوع والهجوم
كان معروفاً قبل
72 ساعة

سياسي بحت. يمكن صياغة هذا الهدف على النحو التالي: إظهار قوة الضربة الإيرانية، وفي الوقت نفسه منع استفزاز يقود لضربة انتقامية إسرائيلية. وبهذا المعنى، فهذا هدف عسكري- سياسي حكيم.

من وجهة النظر الاستراتيجية العسكرية، فإنّ مثل هذا التنظيم للضربة الذي قامت به إيران، يعبر عن امتلاكها بعد نظر استراتيجي في الفن العسكري؛ فلتخيل الأمر بنفسك. الدفعة الأولى من الصواريخ، بالأحرى المسيرات، انطلقت قبل 9 ساعات من الوصول إلى الهدف. فعلياً انطلقت طائرات شاهد التي تطير بسرعة 130 كم/سا، وأيضاً بمسار معقد «غير مستقيم» ويلزمها بين 8 إلى 9 ساعات لكي تجتاز 2000 كم. صواريخ

كروز، أيضاً تطير حوالي الساعتين. كل هذه المسيرات، كانت رحلتها معروفة جيداً. علاوة على ذلك، وبالحكم على الصور، فإن هذه الطائرات بدون طيار كانت تحلق على ارتفاعات عالية 100-150-200-300 م أي أنها لم تطر على ارتفاعات منخفضة للغاية 50-100 م بغاية الهرب من المجال الراداري، من مراقبة الرادارات، بغاية الاندماج مع سطح الأرض حتى لا يتم رصدها من الجو، لم تكن هناك أي محاولة لفعل ذلك... من فضلكم أيها السادة، فكروا في الأمر.

وعلى الصورة نفسها تقريباً، عملت صواريخ كروز، ولهذا السبب فصاروخ كروز أيضاً لم تصل إلى الهدف. في هذه الظروف، تم إطلاق الصواريخ الباليستية قبل 10-15 دقيقة من اقتراب المسيرات الرئيسية من الهدف ومن وصول صواريخ كروز إلى هدفها، والتي حين بدأت بالتحرك كان النظام الدفاعي «الإسرائيلي» بأكمله ليس مُفعلاً فحسب بل كان كذلك في حد الاستعداد الأقصى للتصدي. بالطبع، تم رصد تحليق ومسار هذه الصواريخ

الضربات، أنجزت المهمات التالية. المهمة الأولى: كشفت الضربات بشكل كامل تنظيم أنظمة الدفاع الجوية «الإسرائيلية» عند عملها بالمستوى القتالي الأقصى لها، وبكل الاتجاهات المحتملة التي يمكن أن تأتي منها الصواريخ. المهمة الثانية: سمحت الضربات بتقييم فعالية وسائل الدفاع الجوي «الإسرائيلية» اتجاه أنواع مختلفة من وسائل الهجوم التي أطلقتها إيران؛ المسيرات، الصواريخ الباليستية التقليدية، والصواريخ الفرط صوتية، وبات مؤكداً أنّ الصواريخ فرط الصوتية، وحتى في ظل أقصى فاعلية دفاعية، نجحت في تجاوز أنظمة الدفاع الصاروخي «الإسرائيلي».

علاوة على ذلك، أجبرت إيران «إسرائيل» على إنفاق أسلحتها في عملية التصدي للضربة، وأنفقت في التصدي تكلفة إجمالية تبلغ حوالي مليار ونصف مليار دولار، وهو مبلغ هائل للتصدي لهجوم واحد، في غضون بضع ساعات. كما أظهرت إيران لإسرائيل أنّ لديها أسلحة قادرة على اختراق التحصينات الباطونية المسلحة ذات الأمتار العديدة عبر ضربة مدارج الهبوط التي أشرنا لها، وعلى وجه الخصوص، قادرة على اختراق الحماية المسلحة لمفاعل ديمونا وكذلك إمكانية اختراق حماية الترساة النووية.

حجم الضرر الذي لحق بإسرائيل كان من ذلك النوع الذي عملياً لم يسقط فيه أي ضحايا. أي أنّ إيران أيضاً، لم تمنح «إسرائيل» ذريعة دموية لكي تبدأ ضربة انتقامية على الفور.

الهدف عسكري- سياسي

بناءً على ما سبق، فإنّ لدى قناعة راسخة بأنّ إيران لم تكن تسعى عبر الضربة وراء هدف عسكري، بل نحو هدف عسكري-

هجرة الأطباء... واقع مأساوي



عاماً تلو الآخر، يعاني المواطن السوري من تدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة له وارتفاع تكاليفها، وها نحن الآن وبعد مضي 13 عاماً على الأزمة نقف أمام تدهور حقيقي يهدد أمن المواطن الصحي!

وأمام منظومة صحية متهالكة من كثرة الأزمات والمشاكل المزمنة، التي تخطت سوء الخدمة، ونقص المواد الأساسية، وسوء التشخيص، وصولاً إلى النقص الحاد في أعداد الكوادر الطبية نوعاً وكماً، وهو الذي كثر الحديث عنه في الآونة الأخيرة، مما دفعنا إلى التساؤل عن حجم الكارثة الحقيقي، ومدى تأثيرها على المواطن السوري وعلى المستقبل الصحي لأبنائنا؟

هجرة الأطباء إشكالية تصاحبها إشكاليات كبيرة!

لم يكن موضوع هجرة الأطباء موضوع نقاش سياسي ولا اجتماعي إلا في السنوات الأخيرة، وبشكل نسبي ومحدود وغير رسمي غالباً، نظراً لتفاقم هذه الظاهرة وتداعياتها التي بدأنا نحن السوريين نلمسها ونعيشها وبصورة مأساوية!

فالحديث عن هجرة الأطباء هو حديث عن فقدان سورية لاستراتيجيات الحفاظ على الأطر والكفاءات الطبية المؤهلة، وهو حديث عن هشاشة البنى التحتية والاستشفائية والصحية من جهة، وعن تعرية السياسات الحكومية التفتيشية والمذلة من جهة ثانية، وهو حديث عن ملايين المواطنين العاجزين أمام أوجاعهم، وعن الكثير من الحقوق الغائبة!

فهجرة الأطباء تعني هجرة الأفكار والمهارات وتقنيات العلاج والعلم، إذ يمكن اعتبارها بمثابة نزيف اجتماعي يؤثر على النسق الكلي للمجتمع، ومعبّراً لتدهور المنظومة الصحية، وسوء الأوضاع الاقتصادية، وفشل السياسات الحكومية التي تعتبر العامل الرسمي الرئيسي في إنتاج ظاهرة الهجرة، وتحويل الكوادر الطبية وغيرها إلى مشروع مهاجرين!

اعترافات رسمية وشبه رسمية بحجم النزف! كشف رئيس فرع نقابة الأطباء في درعا أكرم الخيرات، لصحيفة الوطن بتاريخ 2024/2/15، أن: «عدد الأطباء المسجلين في فرع النقابة 900 طبيب، 300 طبيب منهم خارج البلاد والنقابة على تواصل معهم، على حين أن هناك أطباء هم خارج البلاد ولكن لا نعلم عنهم شيئاً ولسنا على تواصل معهم، ومن هذا المنطلق فإن العدد من الممكن أن يكون أكبر من ذلك بكثير!»

وأضاف رئيس فرع نقابة الأطباء في درعا: «هناك نقص كبير من الأطباء في مشافي درعا، حتى إن هناك بعض المشافي يوجد فيها من كل اختصاص طبيب واحد فقط!»

حسب التصريح أعلاه فإن أكثر من ثلث الأطباء المسجلين بفرع نقابة الأطباء في درعا مهاجرون، في حين تعاني محافظة درعا من نقص حاد في الكوادر الطبية!

ليست درعا وحدها من دق ناقوس الخطر، فالسويداء تلتها حيث صرح مدير مشفى صلخد لصحيفة «الوطن» بتاريخ 2024/3/31 بقوله: «دمجنا أقسام الجراحة لنقص الكادر الطبي والتمريضي ولتخفيف الأعباء!» كذلك حماة التي ناشد أطباؤها الجهات المعنية للحد من هجرة ونزف الأطباء، ولا سيما الشباب، حيث أوضح نقيب أطباء حماة

الدكتور عبد الرزاق السبع خلال المؤتمر السنوي لأطباء حماة الذي عقد بتاريخ 2024/2/20 أن هجرة الأطباء كانت وما زالت أحد هواجس هذا القطاع الذي يعاني من النزف المستمر. ودعا إلى تشكيل لجنة عليا لدراسة أسباب هجرة الأطباء وخاصة من جيل الشباب، لتلافيها والحد من هذه الظاهرة المؤلمة!

هذه الظاهرة المزمنة بدأت من قبل اندلاع الأزمة، واستشرست خلال سنواتها وسط إهمال حكومي متعمد، وعدم اكتراث رغم كثرة التحذيرات والمناشدات!

فبتاريخ 2023/5/23 نشرت صحيفة «الوطن» تقريراً جاء فيه: «الكادر الطبي خسر 30% من أطباء التخدير، جزء من هذه النسبة بسبب السفر، و70% من الأطباء في أعمار قريبة للتقاعد»!

وخرج قبل ذلك بسنة الدكتور ماهر الزعبي، المدير الإداري ومسؤول التواصل في مشفى الجيزة في درعا ليقول إن مجمل عدد الأطباء الذين هاجروا حوالي 25 ألف طبيب منذ بداية الأزمة في 2011 حتى 2022!

ورغم أن الأرقام مرعبة، إلا أن المشكلة على ما يبدو ليست كمية فحسب، بل نوعية أيضاً، إذ أدت هجرة الأطباء إلى فقدان اختصاصات كاملة، كاختصاص التخدير الذي بات يعاني من استنزاف سريع غير قابل للتعويض، إذ بلغ عدد أطباء التخدير 500 طبيب في كل سورية، واختصاص الطب الشرعي وزراعة الكلى كذلك!

حتى طب الأسنان لم يسلم من هذا الوباء المتسارع، حيث أفاد نقيب أطباء الأسنان زكريا الباشا عبر صحيفة الوطن الشهر الماضي أن نسبة أطباء الأسنان المختصين لا تتجاوز 10 بالمئة من إجمالي الأطباء في البلاد، مؤكداً أن نسبة كبيرة من الأطباء يهاجرون للحصول على اختصاص من خارج سورية!

ظاهرة غير مرصودة!

رغم هول الأرقام أعلاه إلا أنها تفتقد الدقة، فأعداد الأطباء المهاجرين أكبر بكثير من المصرح عنه أعلاه!

وحسب ما نشره تلفزيون الخبر بتاريخ 2024/3/28 نقلاً عن رئيس المكتب المركزي للإحصاء، «عدنان حميدان»، أنه «لا توجد معلومات دقيقة عن الهجرة حتى الآن، إذ يجري العمل على إحصاء عدد المهاجرين السوريين بالتعاون مع وزارتي الداخلية والخارجية والمغتربين».

وأشار «حميدان» إلى أنه «بوضع معلومات دقيقة عن أعداد المهاجرين فإنه يتم بذلك معرفة هجرة العمالة وأعمار العمالة التي هاجرت، كما يوجد تقصير كبير في هذا الموضوع، وكان يجب أن تكون هناك مبادرة بهذا الخصوص منذ فترة».

ما سبق أعلاه هي بداية اعترافات رسمية بالتقصير، ومؤشرات بدأت تتضح وتوضح حجم الكارثة الصحية المقبلة عليها!

فحسب تقرير نشرته مجموعة «فونكه» الإعلامية الألمانية الشهر الماضي، جاء استناداً إلى إحصاء الأطباء التابع لغرفة

الأطباء الاتحادية في ألمانيا، بلغ عدد الأطباء السوريين 6,120 طبيباً وهو الأكثر، تلاهم الأطباء من الجنسية الرومانية بعدد 4,668 طبيباً!

وهذا في ألمانيا وحدها، فلنا أن نتخيل عدد الأطباء السوريين المنتشرين في بقاع الأرض- دول الخليج والصومال والعراق والدول الأوروبية!

أرقام وزارة التعليم العالي تنذر بكارثة حقيقية!

بناءً على الإحصائيات المنشورة على موقع وزارة التعليم العالي من العام الدراسي 2001-2002 حتى العام 2015-2016 فإن نسبة نمو طلاب الجامعات تعادل 7% سنوياً، وقد تبين

من الأرقام تراجع في نسبة المقبولين في كليات الطب البشري وطب الأسنان بالمقارنة مع تعداد الطلاب العام المتناقص هو الآخر! وفي حال قيامنا بتطبيق هذه النسبة على العام الدراسي الحالي 2024-2025 نكون أمام 804,700 ألف طالب جامعي، منهم 8,470 طالباً مستجداً في الطب البشري فقط، و10,090 طالباً مستجداً في طب الأسنان، ومع مرور السنوات ستستمر نسبة طلاب الكليات الطبية إلى طلاب الكليات الأخرى بالتناقص، حسب المخطط أدناه:

نلاحظ بوضوح التناقص بأعداد طلاب الطب البشري مقارنة بأعداد الطلاب الوافدة إلى الجامعات! ففي حال قيامنا بحساب نسبة طلاب الطب

كل الكليات	طب الأسنان	الطب بشري	العام الدراسي
191,184	3,750	8,856	2002-2001
255,634	2,985	8,491	2006-2005
339,852	4,679	12,519	2011-2010
400,062	4,970	13,071	2012-2011
462,939	8,505	16,167	2015-2014
437,744	6,484	13,675	2016-2015

أي إننا أمام نسبة تاكل تقارب الـ14% بين عامي 2014-2016 فقط في عدد الأطباء، وفي حال استمرار الوضع على هذا المنوال من التراجع والانخفاض فسنصل إلى عام 2026 بطبيب واحد لكل 2000 مواطن!

مقارنة مع بعض الدول!

في الجدول الآتي نستعرض بعض الإحصائيات لكل من ألمانيا، الأردن، وأستراليا، وتركيا خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2020 لتوضيح نسبة الأطباء إلى التعداد السكاني في هذه الدول، بالمقارنة مع سورية!

إحصائيات البنك الدولي!

وفق المعايير الدولية، يجب أن يكون هناك 23 طبيباً لكل عشرة آلاف نسمة، أي 2,3 طبيب لكل 1000 شخص!

وحسب إحصائيات البنك الدولي فإنه في عام 2002 قد ارتفع عدد الأطباء إلى 1,5 لكل 1000 مواطن سوري- مع الأخذ بعين الاعتبار أن الرقم أعلاه أقل من المعيار الدولي المحدد أعلاه- إلا أن هذا الرقم استمر بالانخفاض ليلج 1,4 في عام 2010-2012، ويزيد انخفاضاً إلى 1,2 طبيب في عام 2016!

ومعيار لتدهور المنظومة الصحية!



بين 200 إلى 900 طالب، ليقفز الرقم إلى 1300 طالب في العام الدراسي 2012-2013! وإذا بقي الفاقد الطلابي السنوي على هذا المنوال، وفي ظل عدم وجود بيانات رسمية متاحة، سيصبح 5500 طالب في العام الدراسي 2024-2025، وهي أعداد طلابية كبيرة لم تتم الإشارة إليها في الإحصاءات، وليس لها أية تبريرات رسمية! فآين يذهب الطلاب في السنوات الدراسية وقبل التخرج؟ نظن أن الإجابة يمكن تلخيصها بالاحتمالات التالية:

إما تمت عملية نبذهم من التعليم الجامعي، بنتيجة الآليات الامتحانية ونسب النجاح وغيرها، وهؤلاء نسبتهم كبيرة سنوياً في جميع الكليات، ليدخلوا إلى سوق العمل مبكراً بسبب الوضع الاقتصادي الضاغط! أو ينسوا من الوضع العام واتجهوا إلى خارج البلاد عند أول فرصة سانحة أتحت لهم، بحثاً عن فرص أفضل قبل تخرجهم! ويبقى احتمال الالتحاق بالخدمة الإلزامية كتبرير لبعض الفاقد بالأعداد، أو احتمال التعرض للمرض أو الوفاة، كتبرير إضافي آخر لا بد من الإشارة إليه! وجميع الاحتمالات أعلاه هي نتيجة لجملة السبلات التي يتم حصادها، سواء من خلال السياسات التعليمية المتبعة خلال مرحلة التعليم الجامعي، أو من خلال السياسات الظالمة العامة المطبقة! نتيجة سياسات التضييق والإفقار والتطفيش التي طالت الكوادر الطبية والعلمية فعدد الأطباء يستمر بالتراجع ومع استمرار الحكومة بسياساتها المنهجية لا شك سنصل إلى مرحلة نستورد فيها الأطباء

الصحي وكوادره، على مرأى من الجهات المعنية رسمياً، التي أعمت أبصارها عن رؤية الكارثة، وسدت أذانها عن سماع المناشدات، فلم تحرك ساكناً!

وكيف للداء أن يكون هو الدواء؟!
فعلى مدار أعوام عملت الحكومة على انتهاج سياسات مفقرة، أنهكت الشعب السوري ككل، كما أنهكت الطبيب الذي وجد نفسه محاصراً في واقع فاقم سُدّت أفاقه، سنوات اختصاص طويلة ورواتب زهيدة لا تكفي تكلفة مواصلات، لتحصاره من الجهة الأخرى أحلامه الموهودة بالعيادة النوعية التي كان يحلم بإنشائها، وبالأبحاث التي سجلت باسمه، ليصطدم بواقع أجور مُخجل لا يكفي ثمن طعام ولا شراب! فهجرة الأطباء يمكن اعتبارها ظاهرة إلزامية وليست خياراً في معظم حالاتها، ولن نتوقف طالما بقيت الأسباب الاقتصادية والسياسية المورثة للمواقف مستمرة وتتناهد، وطالما أن جزءاً من دور المنظومة الحالية يقتصر على تنظيم وإعداد وإنتاج الكوادر الطبية لتصديرها ونبذها خارجاً، عبر الهجرة أو التهجير لا فرق! فالحكومة عبر سياساتها النابذة ونهجها المفقّر هي من اتبعت استراتيجية التجريف البشري المنظم للسوريين، بشكل مباشر أو غير مباشر!

آين ذهب الطلاب؟
بالعودة إلى الإحصائيات المنشورة في موقع وزارة التعليم العالي المشار إليها أعلاه، ومن خلال جمع عدد الطلاب في كل عام دراسي مع عدد الطلاب المستجدين، وطرح عدد الخريجين من هؤلاء، نجد أن هنالك فاقداً طلابياً في كل عام دراسي تراوح قبل الأزمة

في حال استمرار الوضع على هذا المنوال من التراجع والانخفاض فسنصل إلى عام 2026 بطبيب واحد لكل 2000 مواطن!

تركيا	سورية	الأردن	ألمانيا	أستراليا	العام
1.3	1.4	1.9	3.3	2.5	2000
1.5	1.5	2.3	3.4	2.8	2005
1.7	1.4	2.3	3.7	3.4	2010
1.8	-	2.7	4.1	3.5	2015
2.0	-	-	4.5	4.1	2020

على استقطاب الكفاءات وتوظيفهم بما يخدم المجتمع التركي.
أما في سورية ونتيجة سياسات التضييق والإفقار والتطفيش التي طالت الكوادر الطبية والعلمية فعدد الأطباء يستمر بالتراجع، ومع استمرار الحكومة بسياساتها المنهجية لا شك سنصل إلى مرحلة نستورد فيها الأطباء! قد نستغرب حجم الكارثة المقبلة في حال استمرار السياسات الحكومية الضاغطة، وربما يتهمنا البعض بالمبالغة، إلا أنه وفي عام 2022 أي قبل عامين صرح نقيب أطباء ريف دمشق الدكتور خالد موسى: «إذا بقي الوضع على حاله قد نلجأ إلى استقطاب أخصائيين من الخارج». مشيراً إلى حجم الكارثة التي يعاني منها القطاع الطبي في البلاد، ومؤكداً على الاستنزاف المستمر في عدد الأطباء المهاجرين بحثاً عن فرص أفضل، حتى وإن كانت هذه الفرص في بلدان غير آمنة كاليمن والصومال!

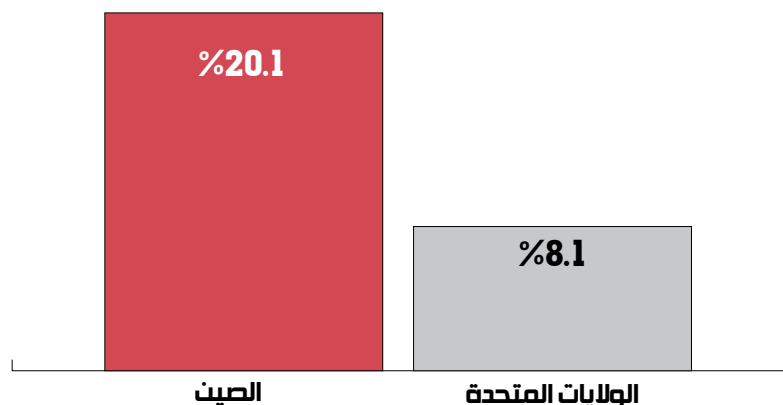
المتسبب بالداء لن يوفر الدواء!
وفق الأرقام والمؤشرات أعلاه نلاحظ حجم النزف المخيف الذي يتعرض له القطاع

البشري في عام 2001-2002 لوجدناها تعادل تقريباً 4.6% من مجموع الطلاب، لتتراجع إلى 3.5% في عام 2014-2015، وباستمرار المتواليات على هذا النحو من التراجع والانحدار نخلص إلى استنتاج مفاده أن بعد 10 أعوام، أي في العام 2032-2033 ستكون نسبة طلاب الطب أقل من 2% من مجموع الطلاب! يوضح الجدول الآتي بعض البيانات الرقمية التي اعتمدها:
بمقارنة الإحصائيات أعلاه مع الإحصائيات المتعلقة بسورية نخلص إلى نتيجة يوضحها المخطط التالي عن الفترة المدروسة مع المؤشرات المتوقعة استناداً إليها خلال السنوات الآتي ذكرها:
نلاحظ حسب المخطط زيادة في عدد أطباء ألمانيا، علماً أن النمو السكاني فيها متراجع، وهذا نتيجة استقطابها للأطباء.
أما في الأردن، ورغم أنها ليست دولة استقطاب للأطباء، إلا أنها حافظت على نمو جيد، ربما نتيجة سياسات التعليم الهادفة والسياسات الأجرية العادلة التي حافظت على الكوادر.
تركيا كذلك عززت السياسات التعليمية وعملت

أكثر من مجرد أرقام: الصين وتحليل



نمو الناتج الإجمالي خلال أربع سنوات 2020-2024 (%)



للغاية، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في السنوات الأربع الأخيرة 0,7% فقط. ومرة أخرى، توضح مثل هذه البيانات على الفور أن الادعاءات في وسائل الإعلام الغربية بأن الصين تواجه أزمة اقتصادية، وأن الاقتصادات الغربية في وضع جيد، هي ادعاءات منافية للمنطق وللحقيقة ومجرد دعاية مضادة.

مقارنة الأداء الاقتصادي للصين و«مجموعة السبع»

بالانتقال إلى تحليل وضع الدول كل على حدة، ثم مقارنة الصين بجميع دول مجموعة السبع (أي ما يسمى زيفاً بالاقتصادات المتقدمة الكبرى)، يظهر الوضع بالقدر نفسه من الوضوح: على مدى السنوات الأربع منذ بداية 2020، نما اقتصاد الصين بنسبة 20,1%، والولايات المتحدة بنسبة 8,1%، وكندا بنسبة 5,4%، وإيطاليا بنسبة 3,1%، والمملكة المتحدة بنسبة 1,8%، وفرنسا بنسبة 1,7%، واليابان بنسبة 1,1%، وألمانيا بنسبة 0,7%.

وفي الفترة نفسها، نما الاقتصاد الصيني بمعدل أسرع بأربعة أضعاف سرعة نمو كندا، وما يقرب من سبعة أضعاف سرعة

نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين منذ بداية 2020 كان أكبر مرتين ونصف من الولايات المتحدة. وكان متوسط معدل النمو السنوي للصين 4,7% مقارنة بـ 2,0% في الولايات المتحدة.

مقارنة الأداء الاقتصادي للصين والمراكز الغربية

بالانتقال إلى مقارنات دولية أوسع نطاقاً من تلك الخاصة بالولايات المتحدة، فإن مثل هذه البيانات تظهر على الفور الوضع السلبي للغاية في أغلب اقتصادات «الشمال العالمي» وتفوق الصين الكبير في أدائها.

وإذا قارنا البيانات في الصين والولايات المتحدة ومنطقة اليورو «تمثل هذه التكتلات الثلاثة مجتمعة 57% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي» يظهر أنه في السنوات الأربع السابقة «حتى الربع الرابع من عام 2023»، نما الاقتصاد الصيني بنسبة 20,1%، والولايات المتحدة بنسبة 8,2% ومنطقة اليورو بنسبة 3,0%.

وعلى هذا فقد سجل الاقتصاد الصيني نمواً أسرع مرتين ونصف من نظيره في الولايات المتحدة، في حين يمكن وصف الوضع في منطقة اليورو بدقة بأنه سلبي

نشرت مؤخراً أحدث بيانات للناتج المحلي الإجمالية في دول العالم لعام 2023. وكانت بيانات الصين ملفتة على نحو خاص، الأمر الذي يجعل من الممكن إجراء تقييم دقيق لأداء الصين والولايات المتحدة والاقتصادات الأخرى في العالم، ويسمح بالتوصل إلى تقدير متوازن للوضع الداخلي الصيني، ويدحض الحملة الدعائية غير العادية التي أطلقها الغرب ضد الصين في محاولة لإخفاء الحقائق الاقتصادية الدولية.

نطاق واسع في الدعاية المناهضة للصين، أن الاقتصاد الصيني سوف يشهد تباطؤاً حاداً وسوف يفشل في تحقيق أهدافه. توضح البيانات الحقيقية أن الاقتصاد الصيني نما بسرعة تزيد على ضعف سرعة نمو الاقتصاد الأمريكي في عام 2023. ويمكن الرد بأكثر من طريقة على ادعاءات وسائل الإعلام الأمريكية الكاذبة، ولكن أفضل طريقة مقارنة الاقتصاد الصيني بالاقتصادات الأخرى بشكل منهجي.

النمو الصيني منذ 2020 أسرع بمرتين ونصف من الأمريكي

لوحظ أنه في عام 2023 نما الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 5,2% والولايات المتحدة بنسبة 2,5%. ما يعني أن الاقتصاد الصيني نما بأكثر من ضعف سرعة نمو الاقتصاد الأمريكي. ولكن تجدر الإشارة أيضاً إلى أن عام 2023 كان عاماً شهد نمواً أمريكياً أعلى من الاتجاه التاريخي للنمو في الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع الكثير من خبراء الاقتصاد للتشكيك في نسبة النمو الأمريكي المزعوم.

رغم ذلك، توضح البيانات أنه في الفترة الإجمالية منذ بداية عام 2020، نما اقتصاد الصين بنسبة 20,1% والولايات المتحدة بنسبة 8,1%، أي أن إجمالي

قاسيون

الحقيقة هي أن اقتصاد الصين، مع اقترابه من عام 2024، قد تجاوز بكثير الاقتصادات الكبرى المماثلة الأخرى جميعها. وهذا الواقع يتناقض تماماً مع ادعاءات وسائل الإعلام الأمريكية، ويوضح التحريف والتزييف غير العادي في وسائل الإعلام الأمريكية حول هذا الوضع.

الأهداف الطموحة للصين بين 2020 - 2035

حددت الصين أهدافاً واضحة لتنميتها الاقتصادية خلال الفترة المقبلة، والتي ستكمل انتقالها من اقتصاد «نام» إلى اقتصاد «مرتفع الدخل» وفقاً لمعايير البنك الدولي الدولية.

وبالأرقام الدقيقة، في مناقشة عام 2020 حول الخطة الخمسية الرابعة عشرة في الصين، تم التوصل إلى أنه بحلول عام 2035: «من الممكن تماماً مضاعفة إجمالي الدخل أو نصيب الفرد من الدخل». وكما ذكر مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني العشرين، فإن الصين ستصل إلى مستوى «دولة متوسطة النمو بحلول عام 2035».

في المقابل، تزعم سلسلة حديثة من التقارير الغربية، والتي تستخدم على

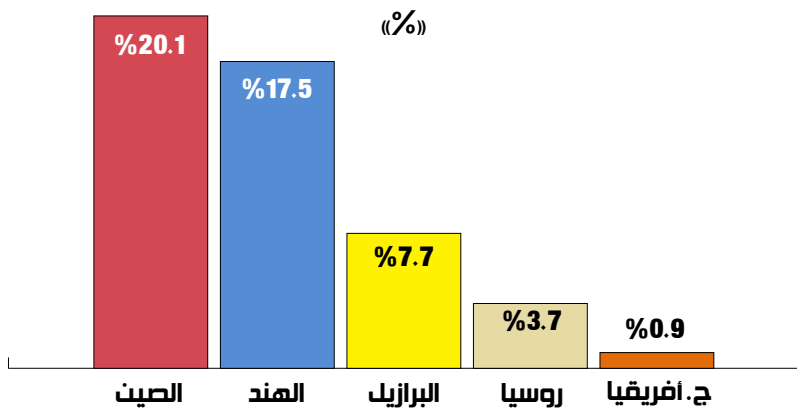
في عام
2023
الناتج المحلي
الإجمالي للصين
5,2% والولايات
المتحدة 2,5%.

النواتج المحلية الإجمالية لعام 2023



نمو الناتج الإجمالي خلال أربع سنوات 2020-2024

مقارنة بين الصين ودول مجموعة بريكس



رفضوا الموافقة على هذا النوع من التشويه والأخبار المزيفة. على سبيل المثال، هاجم كريس جايلز، المعلق الاقتصادي في صحيفة فايننشال تايمز، في شهر كانون الأول الماضي بشدة «الطريقة السخيفة لمقارنة الاقتصادات». ولم يفعل جايلز ذلك بسبب دعمه للصين، بل لأنه حذر من أن نشر معلومات كاذبة أو مشوهة يؤدي إلى أخطاء جسيمة من جانب الدول التي تفعل ذلك».

إن ظهور تشويهات متطابقة ومعلومات كاذبة في وقت موحد عبر مجموعة واسعة جداً من وسائل الإعلام توضح أن هناك قراراً مركزياً في الأوساط الغربية لفعل ذلك، وكان التحريف والتشويه متعمداً وواعياً تماماً، بهدف إخفاء الوضع الحقيقي لدول الغرب.

دعمت الغطرسة الغربية هذا السلوك، وهي الغطرسة المتجذرة في قرون من سيطرة الدول الأوروبية والغربية على العالم، الغطرسة التي تؤمن أن الغرب لا بد أن يكون على حق. وعلى هذا، فإن مثل هذه الغطرسة جعلت من المستحيل الاعتراف أو الإبلاغ عن الحقائق الواضحة التي تؤكد أن اقتصاد الصين يتفوق كثيراً على الغرب.

من 50% أسرع من متوسط الاقتصادات النامية. وبالنظر إلى البيانات المذكورة أعلاه فإن الصين تسير لتحقيق أكثر ما هو أكثر من هذا الهدف.

«اكذب اكذب... حتى يصدقك الناس»

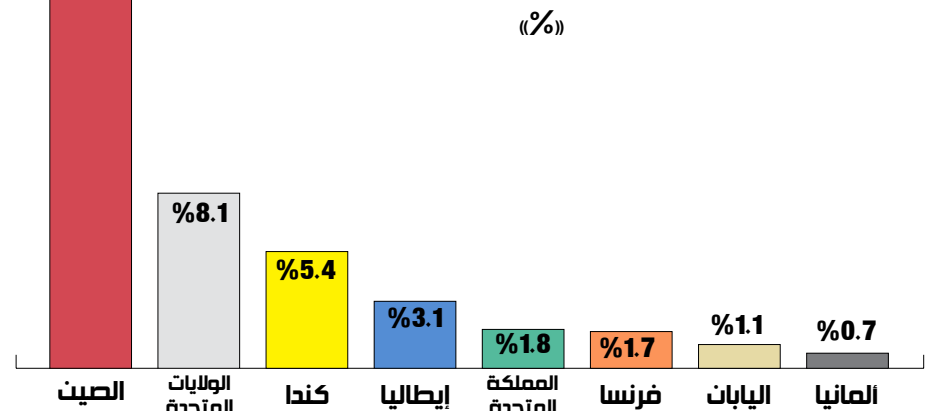
بالإضافة إلى التحليل الموضوعي للنتائج الاقتصادية لعام 2023، من الضروري أيضاً في ضوء هذا الوضع أن يرى المرء إلى أي درك وصلت إليه الصحافة الغربية، وخصوصاً الصحافة الأمريكية. حيث لا تعتبر أي من البيانات الواردة أعلاه سرية، فكلها متاحة من مصادر عامة يمكن الوصول إليها بسهولة. وفي كثير من الحالات، لا يتطلب الأمر أي حسابات ويمكن استخدام البيانات المنشورة ببساطة. لكن وسائل الإعلام والصحفيين الأمريكيين ينشرون معلومات مضللة بشكل منهجي وفي كثير من الحالات غير صحيحة.

وفي حين تخلفت عن الصين في خلق النمو الاقتصادي، كانت الولايات المتحدة بالتأكيد رائدة العالم في خلق «أخبار اقتصادية مزيفة».

وينبغي الإشارة إلى أن هنالك بعض الصحفيين والخبراء الغربيين الذين

نمو الناتج الإجمالي خلال أربع سنوات 2020-2024

مقارنة بين الصين ودول مجموعة السبع



وتؤكد هذه البيانات أن اقتصادات «الجنوب العالمي» تنمو بشكل أسرع من معظم اقتصادات «الشمال العالمي»، وهو ما يشكل أحد معالم تغير موازين الاقتصاد الدولي.

أخيراً، يسלט هذا الأداء المتفوق من جانب الصين الضوء على ما هو ضروري لتحقيق أهدافها الاستراتيجية لعام 2035. ويعني معدل نمو الصين البالغ 4.6% الضروري لتحقيق هذه الأهداف أنه يجب عليها الاستمرار في الحفاظ على معدل نمو أعلى بكثير من الاقتصادات الغربية وهو ما تثبته البيانات من حيث القيمة الإجمالية بالإضافة إلى المقارنات الفردية للاقتصادات المذكورة أعلاه.

وفي حين يتعين على الصين أن تحقق معدل نمو سنوي متوسطه 4.6%، فإن متوسط معدل النمو للاقتصادات الغربية ذات الدخل المرتفع يبلغ 1.9% فقط، والولايات المتحدة 2.3%، والمتوسط للاقتصادات النامية 3.0%. وهذا يعني إمكانية تحقيق أهداف الصين لعام 2035، بحيث يجب أن تنمو الصين بسرعة تبلغ ضعف سرعة الاتجاه طويل المدى في الولايات المتحدة، وبسرعة تبلغ ضعف ونصف تقريباً سرعة متوسط الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، وأكثر

إيطاليا، و11 مرة أسرع من المملكة المتحدة، و12 مرة أسرع من فرنسا، و18 مرة أسرع من اليابان، ونحو 29 مرة أسرع من ألمانيا.

ومن حيث متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي خلال هذه الفترة، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين 4.7%، وكندا 1.3%، وإيطاليا 0.8%، والمملكة المتحدة 0.4%، وفرنسا 0.4%، واليابان 0.3%، وألمانيا 0.2%.

ولذلك نرى أن اقتصاد الصين تفوق بكثير على جميع الاقتصادات الأخرى في مجموعة السبع، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي السنوي لجميعها أقل من 1%.

مقارنة الصين بالاقتصادات في «الجنوب العالمي»

ويمكن أيضاً إجراء مقارنة باستخدام توقعات صندوق النقد الدولي لشهر كانون الثاني 2024 مع «الاقتصادات النامية» الكبرى مثل مجموعة البريكس. وخلال السنوات الأربع الماضية، نما الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 20.1%، والهند بنسبة 17.5%، والبرازيل بنسبة 7.7%، وروسيا بنسبة 3.7%، وجنوب أفريقيا بنسبة 0.9%.

ادعاءات وسائل الإعلام الغربية بأن الصين تواجه أزمة اقتصادية منافية للمنطق

المشكلة الألمانية ليست «صينية» بل «رأسمالية»



أكثر من 20 عاماً، كانت Webasto في قلب واحدة من «الزيجات الاقتصادية» العظيمة في العصر الحديث. أنشأت الشركة الألمانية القادمة من الضواحي الصناعية لميونخ أول مصنع لها في شنغهاي في 2001، وهو العام الذي انضمت فيه الصين إلى منظمة التجارة العالمية. في البداية، قامت الشركة بتصنيع فتحات السقف، ومن ثم أنظمة التدفئة وتكييف الهواء والبطاريات لشركات صناعة السيارات المحلية والدولية التي كانت تسارع لبناء مصانع خاصة بها في «ورشة العمل» العالمية الجديدة، وبفضل ذلك نمت الشركة بشكل كبير لتصبح رائدة عالمية في مجالها.

■ فينبار برمنغهام ترجمة: اوديت الحسيت

وفي الوقت الذي بدأت فيه الشركات الصناعية الأمريكية من التشكي من تعرضها للمنافسة من الصين، أصبحت Webasto واحداً من «الأبطال الخفيين» الكثرين في ألمانيا الذين حققوا ثروتهم بفضل صعود الصين. ازدهرت الصادرات الألمانية أكثر مع قيام المستهلكين الصينيين الجدد بشراء سياراتهم الأولى، واحتاجت المصانع في الصين إلى أدوات الآلات والمعدات. لكن الصينيين الذين كان اقتصادهم يحمي ألمانيا من الأزمات الاقتصادية المتعاقبة، كانوا يتطورون. فقد ساعدتهم المشاريع المشتركة في التعلم من أجل دفع «المعجزة الاقتصادية» التي جعلت الصين تصبح أكبر اقتصاد صناعي في العالم. ثم على مدى العامين الماضيين، بدأت التصدعات تظهر. وسط انخفاض الطلب والمنافسة الشديدة، أعلنت Webasto أنها ستلغي 1600 وظيفة من قوتها العاملة العالمية. وفقاً لهولغر إنغللمان، رئيس مجلس الإدارة: «نلاحظ أن المنافسة في صناعة توريد السيارات في البلاد أصبحت أكثر صعوبة. هناك العديد من المشاركين الجدد في السوق من شركات صناعة السيارات - وخاصة الصينية - الذين لديهم موردون داخل هيكل شركاتهم الخاصة» بعد سنوات عديدة من النمو، شهدنا مؤخراً انخفاضاً في الطلب على منتجاتنا. ونتيجة لذلك، سجلنا ركوداً في المبيعات عام 2020 وانخفاضاً في 2023 مقارنة بالعام السابق».

يعتقد عدد متزايد من الاقتصاديين، أن فترة شهر العسل الصينية الألمانية الطويلة قد انتهت. وسوف تصبح حكايات، مثل: صراع Webasto مع المنافسة الصينية هي القاعدة وليست الاستثناء في العلاقة، مع تضاول الطبيعة التكاملية التي أدت لثراء الجانبين على مدى ربع القرن الماضي. لكن هناك من يشكك في اتجاه الأمور، فقد تضاعف استثمار بعض الشركات الألمانية الكبرى في الصين، وهو ما تجسد في إعلان شركة فولكس فاجن الأسبوع الماضي أنها ستنفق 2,68 مليار دولار لتوسيع مرافق الإنتاج والأبحاث في جنوب شرق الصين. ومن هذا الجانب، إن أي تعطيل للتجارة الصينية الألمانية أمر مزعج. واتهم أندرياس رادي، أحد كبار أعضاء جماعات الضغط الألمانية في مجال صناعة السيارات، التحقيق الذي أجراه الاتحاد الأوروبي في دعم السيارات الكهربائية الصينية بأنه «لا يحظى بالإجماع» بين الدول الأعضاء، وأنه «ليس إشارة جيدة».

زار المستشار الألماني شولتز الصين الأسبوع الماضي، وسط جدل مكثف حول كيفية تعامل برلين مع بكين في المستقبل. يفسر ما يحدث داخل ألمانيا تذبذب شولتز، فقد تملق بكين بلطف بشأن المظالم الاقتصادية، بما في ذلك «سرقة الملكية الفكرية» و«القدرة الزائدة». كما كان حديثه بعيداً تماماً عن النهج المتشدد المفضل في بروكسل هذه الأيام، حيث قال في خطاب في شنغهاي: «المنافسة يجب أن تكون عادلة.. نريد تكافؤ الفرص، وبالطبع نريد ألا يتم وضع أي قيود على شركائنا».



اعتقد أنه من العدل تماماً أن نقول إن الصين تتحرك نحو احتلال المساحة التي اعتادت ألمانيا أن تحتلها في الاقتصاد العالمي

الألمان، مثل الأمريكيين، يتحاشون السبب تجنبت ألمانيا «الصدمة الصينية» عندما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، تشير تقديرات الأبحاث إلى أن هذا الاتجاه حصداً أكثر من نصف مليون وظيفة في قطاع التصنيع الأمريكي، مما أدى إلى إحباطات فيه. والآن، مع تدهور الاقتصاد الألماني، يتوقع البعض أن «الصدمة الصينية» قد وصلت إلى ألمانيا. خلص تقرير صادر عن مجموعة روديوم للأبحاث إلى أن الشركات الألمانية الكبرى تقوم بتخفيض الوظائف في سوقها المحلية لتوسيع الاستثمار في الصين، وأشار إلى رد فعل عنيف من النقابات العمالية. أعلنت شركة الكيماويات العملاقة BASF عن إلغاء 2600 وظيفة في ألمانيا العام الماضي، بالتزامن مع توسيع استثماراتها في الصين - وهو اتجاه قالت النقابات العمالية: إنه «غير مقبول». وقامت شركة بوش الهندسية العملاقة بإلغاء عدة آلاف من الوظائف في مجال السيارات في ألمانيا هذا العام والعام الماضي، في حين ضخّت عدة مليارات من اليورو في مراكز البحث والتطوير والإنتاج في الصين. ووصفت نقابة العمال IG Metall ذلك بأنه «إشارة قاتلة لألمانيا كمركز صناعي». لوحظت اتجاهات مماثلة بالنسبة لعمالقة السيارات مرسيدس بنز، وفولكس واجن، وزد إف فريديشهافن «الاستثمار في الصين أو الولايات المتحدة».

في الوقت نفسه، تراجعت الصادرات الألمانية إلى الصين، حيث انخفضت في 2023 بنسبة 4,2% عن العام السابق. وتظهر الجمارك الصينية أن هذا الاتجاه تفاقم عام 2024، مع انخفاض بنسبة 16,6% في الربع الأول. كتب محللو روديوم: «من المرجح أن تشهد الشركات الألمانية تآكل حصصها السوقية في الصين، بينما تتعرض لضغوط كبيرة من المنافسين الصينيين في أسواق ثالثة».

على خلفية ركود الاقتصاد الألماني والبيئة السياسية الأكثر تقلباً، فإن فقدان الوظائف في الصناعات الألمانية الرئيسية يمكن أن يؤدي إلى رد فعل عنيف كان غائباً إلى حد كبير حتى الآن. قال أكرمان، مدير التجارة الخارجية في

رابطة صناعة الهندسة الميكانيكية التي تمثل 3600 شركة ألمانية: «صحيح أن الصين كانت بالنسبة لصناعتنا لمدة 20 عاماً سوقاً سريعة ومتنامية باستمرار - فقد نمت المبيعات في الصين بنسبة 10% إلى 20% سنوياً لمدة 20 عاماً - لكن أدى الوباء إلى نهاية مفاجئة للنمو المستمر. قالوا: إن عام 2023 سيكون عاماً جيداً مرة أخرى، كما كان الحال قبل كوفيد. لكن النتيجة كانت سنة راكدة نسبياً. والتوقعات الآن لا تزال منخفضة».

الصينيون ينافسون الألمان في الصين، وفي الأسواق الثالثة، وكذلك في أوروبا. يقول أكرمان: «هذا أمر جديد حقاً، ابتداء من العام الماضي، نرى في السوق الأوروبية المزيد والمزيد من المنتجات الصينية في بعض قطاعات الآلات المتعلقة بالحجم أو الإنتاج الضخم». لا يريد السياسة الألمان، كما كان الأمريكيون من قبلهم، الاعتراف بأن الدافع الرأسمالي للربح هو الأساس في مشكلتهم. يريدون أن يلوموا الصين و«قدراتها الصناعية الزائدة» بدل البحث عن المشكلة.

يتزايد عدد السياسيين الذين يدعمون قيام ألمانيا باستخدام سياسات «عقابية» ضد الصين. يقول أكرمان، رغم أنه يعرف نفسه بأنه من المدافعين المخضمرين عن التجارة الحرة: «أحد الخيارات هو استخدام الأدوات السياسية، ومكافحة الإغراق، وإجراءات مكافحة الدعم، والتعريفات العقابية، وأي شيء آخر يمكنك التفكير فيه. أعتقد أننا سنبدأ في رؤية هذا أكثر، ليس فقط في الآلات هنا، ولكن في قطاعات أخرى من الصناعة أيضاً. بخلاف ذلك لن تكون لدينا فرصة للتغلب على هذه المنافسة غير العادلة».

أشار فولكمار بور، الخبير الاقتصادي في شركة Union Investment المالية الألمانية، إلى أن الحقائق الاقتصادية تعني أن هذا الوضع سيستمر. «أعتقد أنه من العدل تماماً أن نقول: إن الصين تتحرك نحو احتلال المساحة التي اعتادت ألمانيا أن تحتلها في الاقتصاد العالمي، خاصة إذا نظرت إلى أرقام الصادرات في غضون سنوات قليلة عندما تعود أسعار الطاقة إلى طبيعتها، سيرى الجميع أن الصين كانت هي الصين طوال الوقت».

الصناعيون يقرعون ناقوس الخطر مجدداً!

عقد اجتماع موسع للصناعيين من مختلف المحافظات بتاريخ 20/4/2024، وذلك لمناقشة تأثير ارتفاع أسعار وتكاليف حوامل الطاقة على الصناعة والإنتاج، وخاصة الطاقة الكهربائية. العنوان الرئيسي للاجتماع، الذي ضم أكثر من 300 صناعي يمثلون مختلف قطاعات الإنتاج الصناعي في البلاد، تمحور حول قرار رفع أسعار الطاقة الكهربائية والأضرار التي نتجت عنه، وحول إخراج الصناعة السورية من الدعم الرسمي!

الغياب الرسمي غير المبرر هل هو ياس أم تهرب من المسؤولية؟!

الاجتماع الموسع، الذي نظمه اتحاد غرف الصناعة السورية، حضره أعضاء مجالس إدارات غرفة الصناعة في دمشق وريف دمشق، حمص، حلب، حماة، وعدد من الصناعيين ورؤساء اللجان الفرعية للقطاعات الصناعية، مع تسجيل غياب أي تمثيل أو مشاركة رسمية فيه!

فهل كان سبب هذا الغياب هو عدم توجيه الدعوة من قبل المنظمين لأي من الرسميين، أم تمت توجيه بعض الدعوات لكن لم يتم التجاوب معها؟!

ربما يشفع للمنظمين عدم توجيه الدعوة للرسميين من بوابة اليأس من هذا الحضور! فقد سبق للحكومة أن حضرت الكثير من اللقاءات والمؤتمرات وورشات العمل التي يقيمها اتحاد غرف الصناعة، أو تقيمها الهيئات الصناعية، وذلك خلال السنين الماضية، والتي توصلت بنتيجة أعمالها ونقاشاتها إلى العديد من المطالب المكررة برسم الحكومة، لكن بلا جدوى بالنتيجة على مستوى التنفيذ، رغم الوعود الرسمية بذلك!

كذلك ربما يشفع لبعض الرسميين التغيب بحال تمت توجيه الدعوة إليهم، وذلك كي لا يكونوا على محك تحمل مسؤولية المطالب الصناعية المكررة منفردين، وللتهرب من ذلك! فهؤلاء على دراية تامة بالتوجهات الرسمية ويدركون عجزهم عن تجاوزها، فالكثير من المسؤولين سبق أن حضروا مؤتمرات ولقاءات الصناعيين، وتعهد بعضهم بإيجاد بعض الحلول لمعوقات وصعوبات العمل، وذهب تعهدهم أدراج رياح السياسات المتبعة! بمطلق الأحوال فإن الغياب الرسمي عن مثل هذا الاجتماع الكبير والموسع، وتحت العنوان الرئيسي الهام المرتبط بالتوجهات والسياسات الحكومية والرسمية، هو غياب غير مبرر دون أدنى شك!

كلف الكهرباء مرتفعة وبلا محفزات!

تم التأكيد مجدداً خلال الاجتماع على أن أسعار الطاقة الكهربائية المخصصة للصناعة، وبعد إنهاء الدعم الكلي عنها، أصبحت أعلى من الأسعار العالمية، وبنسب كبيرة! فالطروحات بما يخص كلف الإنتاج وزيادتها بعد زيادة أسعار الطاقة الكهربائية عززها الصناعيون خلال الاجتماع بالأرقام! فكلفة الكهرباء تشكل أكثر من 50% من كلف إنتاج الحديد، وفي الصناعات النسيجية تشكل نسبة 15%، وفي صناعة السيراميك تشكل نسبة



تخفيض نسبة الفوائد على القروض والتي نسبته 25%!

تشكيل شركات مساهمة من الغرف الصناعية لتوليد الطاقة البديلة يساهم فيها كل الصناعيين لمساعدة المنشآت.

إعادة هيكلة الدعم للقطاع الصناعي مثله مثل القطاع الزراعي.

إعادة توزيع الدعم بين الصناعة والزراعة والمواطن.

وقد اتفق المجتمعون على رفع مذكرة بمقترحات ومطالب الصناعيين للجنة الاقتصادية في رئاسة الحكومة ليصار إلى معالجتها.

ناقوس خطر جدي...

فهل من استجابة رسمية؟!

هذا العدد الكبير من الصناعيين المجتمعين تحت العنوان الرئيسي أعلاه، وبالمطالب المحقة والمشروعة الخاصة بالقطاع الصناعي، يقرع ناقوس الخطر مجدداً بشأن الصناعة والإنتاج، ومصير القطاع الصناعي بشكل عام بحال استمرار الحكومة بسياساتها وتوجهاتها بما يخص إنهاء الدعم عن هذا القطاع بشكل كلي، وبما يخص دورها على مستوى تسعير حوامل الطاقة المخصصة للقطاع الصناعي، وخاصة الطاقة الكهربائية!

فهل ستستجيب الحكومة للمطالب المحقة للصناعيين، وبما يخدم استمرار الإنتاج والعملية الإنتاجية هذه المرة، رغم غياب رسميتها عن هذا الاجتماع، أم ستستمر بإصرارها على توجهاتها ونهجها المقوض لكل ما هو منتج في البلاد، ومهما كانت نتائج ذلك الكارثية، ليس على الإنتاج فقط، بل وعلى الاقتصاد ومصلحة البلاد؟!

المخصصة للصناعة بسعرها المرتفع، الذي يرفع كلف الإنتاج، ويحد من إمكانات المنافسة أمامهم، ويعيق الاستثمار بالعمل!

ومن جملة ما تم طرحه من مطالب نورد الآتي:

التأكيد على رفض رفع الدعم عن الكهرباء والذي سيؤدي إلى إيقاف المعامل والمطالبة بإعادته.

إيجاد حلول جذرية ووضع خطة مستقبلية ومخطط واضح لضمان استمرار العملية الإنتاجية.

إشراك وزارة الكهرباء والصناعة بإيجاد الحلول.

تخفيض نسبة 22% من الرسوم الضريبية على قيمة الفاتورة.

إلغاء الدعم بشكل تدريجي وليس دفعة واحدة، وإعطاء فترة سنتين لهذا الدعم ريثما يتمكن الصناعيون في تركيب طاقات بديلة لمعاملهم. التوجه إلى الطاقة البديلة بحاجة إلى فترة زمنية مناسبة وإيجاد طرق وتسهيلات للتمويل والترخيص، لأن هنالك إجراءات روتينية معقدة لذلك!

التأكيد على ألا يكون الاعتماد فقط على الطاقة الشمسية، وإنما التوجه إلى العنفات الريحية القادرة على توليد الكهرباء ليلاً ونهاراً.

تقديم ميزات والسماح للمنشآت الصناعية التي ترغب باعتماد الطاقة البديلة باستيراد ألواح الطاقة، والسماح لها باستيراد مستلزمات الطاقة البديلة كمخصصات للصناعيين، بالإضافة إلى إعفاؤها من الرسوم الجمركية وتخفيض مدة منصة الاستيراد.

تخفيض الأسعار الاسترشادية لألواح الطاقة حسب السعر العالمي.



استعرض

الصناعيون

الانعكاسات السلبية

الكارثية على

الصناعة والإنتاج

بنتيجة زيادة أسعار

الطاقة الكهربائية

وبقية حوامل

الطاقة وبعد

استكمال إجراءات

إنهاء الدعم على

القطاع الصناعي

19%، وتشكل في قطاع الصناعات الهندسية من 12 إلى 25%، أما في صناعة الكونسروة فتشكل من 4 إلى 5% على المنتج النهائي، وبالنسبة للطباعة تشكل 14%، وفي الصناعات الدوائية تشكل من 35 إلى 40%، وفي صناعة الألبس كريم تشكل 30%.

كما تمت الإشارة من قبل بعض الصناعيين إلى أنه بالإضافة إلى أن كلف الكهرباء في دول الجوار أقل بكثير، فهناك محفزات إضافية في الدول المنافسة!

السير نحو الإغلاق الجزئي والكلي!

وقد استعرض الصناعيون خلال الاجتماع الانعكاسات السلبية الكارثية على الصناعة والإنتاج بنتيجة زيادة أسعار الطاقة الكهربائية وبقيّة حوامل الطاقة، وبعد استكمال إجراءات إنهاء الدعم على القطاع الصناعي، والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

ارتفاع كلف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار البضائع والسلع المنتجة.

الانعكاس السلبي لذلك على الأسواق المحلية بسبب ضعف القوة الشرائية.

الانعكاسات السلبية في الأسواق الخارجية بسبب انعدام المنافسة.

الإغلاق الجزئي أو الكلي لبعض المنشآت الصناعية بسبب عدم القدرة على تصريف الإنتاج، داخلاً وخارجاً.

خروج القطاعات الصناعية من العملية الإنتاجية تبعاً!

مطالب قديمة مكررة ومستجدة!

أكد الصناعيون خلال الاجتماع أنه لا غنى عن الطاقات المتجددة بحال استمر الإصرار الحكومي على قرار تعرفه الطاقة الكهربائية

الدروس الخصوصية... بورصة فوضوية فرضتها الضرورات الشاذة!



مع اقتراب موعد الامتحانات النهائية في كل عام دراسي ينشط موسم الدروس الخصوصية والمكثفات كالعادة، لتبدأ معه معاناة الطلاب وذويهم جراء الأعباء المالية الكبيرة المترتبة على أسعار تلك الدروس، والتي وصلت في الآونة الأخيرة إلى أرقام خيالية!

تراوحت التكلفة الوسطية للدروس الخصوصية في العام الماضي ما بين 10-25 ألف ليرة/ساعة، حسب بعض الطلاب وأسرهم! وقد ارتفعت تكلفة الدروس الخصوصية هذا العام بنسبة 100-150% بالمقارنة مع العام الفائت، حيث بلغت ساعة درس مادة الفيزياء أو الكيمياء 40 ألف بحددها الأدنى، أما ساعة درس الرياضيات فعاذلت 50 ألف، وبالنسبة للغة العربية تراوحت بين 30-50 ألف حسب المرحلة، في حين سجلت اللغات الأجنبية 30-50 ألف للساعة الواحدة!

مع الإشارة إلى أن الأسعار أعلاه هي الحد الأدنى، فهي تختلف حسب المرحلة التعليمية، وسعة وكفاءة المعلم، والمنطقة، وبحال كان الدرس في بيت ذوي الطالب أو في منزل المعلم، وكذلك ترتفع الأسعار مع اقتراب الامتحانات!

أما ما يطلق عليها «مكثفات» - المراجعة النهائية للمناهج - فلها حصة وتكاليف وأسعار أخرى في المعاهد الخاصة التي تقيمها!

إذ تجاوزت تكلفة دورة المكثفات لبعض المواد كالرياضيات المليون ليرة سورية، ولتتراوح تكلفة باقي المقررات ما بين 600-900 ألف ليرة، بحسب المعهد والمنطقة وعدد الساعات!

ووفقاً لبورصة أسعار الدروس الخصوصية الحالية فإن رب الأسرة يحتاج إلى 500 ألف ليرة شهرياً بالحد الأدنى لتغطية تكلفة درس خصوصي واحد أسبوعياً لاثنتين من أبنائه

فمن وجهة نظر الطلاب وذويهم تكمن المشكلة الأكبر بالعبء المادي الذي يتكبدهونه لتغطية تكاليف الدروس الخصوصية والمعاهد الخاصة، أما الأزمة الكبرى فهي بالأسباب التي دفعت الأسرة نحو الدروس الخصوصية لتعويض الفاقد العلمي لأبنائها، والأسباب التي دفعت المعلمين لامتهان التعليم، وتحويله من مهمة إنسانية عظيمة إلى مهنة تعيش وتكسب! وهذه وتلك من شذوذات أصبحت ضرورات فرضتها السياسات الحكومية المجحفة، والسياسات التعليمية التفریطية واللا مسؤولة، التي أودت بالقطاع التعليمي نحو المزيد من التراجع والتدهور والتزلزل!

طالب علم أم زبون؟!

فقدت التلمذة في مرحلة التعليم الأساسي غايتها وأهدافها لتأهيل ونقل التلميذ إلى مرحلة طالب العلم، وفي مراحل التعليم التالية فقد طالب العلم إمكانات ومشجعات استكمال العملية التعليمية!

فقد تم تكريس الدروس الخصوصية خلال السنوات الماضية كسوق وبورصة، بلا رقابة ولا ضوابط، تحكمها حاجة التلميذ والطالب لترميم الفجوة العلمية في بعض المواد لزيادة كفاءته تمهيداً للتقدم للامتحانات وتجاوزها، وحاجة المعلم إلى دخل إضافي يكفيه شرو العوز هو وأسرته، كما تتحكم بها الأطماع الاستغلالية المرتبطة بهذه الحاجات والاحتياجات!

الطلاب فقط، وهذا طبعاً لا يتناسب مع دخل الأسرة المحدود والقليل، وبشكل عامل ضغط حقيقي على مستوى معيشتها! وقد دخل الدرس الخصوصي كسلعة خدمية بوابات «المفاصلة» على سعره، مع سمعة المعلم وكفاءته بل وكرامته أحياناً، في ميزانها، بين المعلم «مقدم الخدمة» وذوي الطالب «الزبون»، أما المكثفات فلا مفاصلة فيها مع المعهد الذي يعلن عنها، والنتيجة أن طلب العلم بحد ذاته فقد مضمونه وغايته في هذه السوق!

وزارة التربية ودورها التسويقي لمصلحة الاستثمار الخاص!

تتحمل الجهات المعنية كامل المسؤولية عن استفحال وباء ظاهرة الدروس الخصوصية وبورصتها! فوزارة التربية، بالإضافة إلى تقليص وتراجع دورها ومهامها في المدارس الرسمية، لا تريد إيجاد حلول لمشكلة الدروس الخصوصية، فهي تارة تنكر وجودها على نطاق واسع، وتارة أخرى تؤكد أن المعلمين يمارسون مهامهم بالشكل المطلوب، وبالتالي فإن الطلاب المجذّين لا يحتاجون إلى الدروس الخصوصية، وتارة تعلن إشرافها «وللمرة الأولى» على المعاهد الخاصة!

حيث كشف مدير التعليم الخاص في وزارة التربية راغب الجدي، بحسب صحيفة الوطن بتاريخ 2024/4/16، أن: هذه هي المرة الأولى التي تشرف فيها وزارة التربية على عمل المعاهد الخاصة المرخصة، موضحاً أنها ارتأت هذا العام أن يكون هناك ضبط لعمل هذه المعاهد وفق أجور تعليمية محددة حتى لا تتجاوز الأقساط التعليمية الممنوحة لأصحاب المدارس التعليمية الخاصة. وأضاف: أنه سابقاً كانت وزارة التربية لا

تتدخل بأقساط هذه المعاهد، ولكن نظراً لارتفاع أجورها، تم هذا العام تنسيق الدورات التعليمية بين مركز المدينة ومركز المحافظة، وتتراوح الأجور بين مليون ونصف إلى مليونين للفرع العلمي، ومليون و300 ألف إلى مليون و700 ألف للفرع الأدبي، وأيضاً تم تحديد أجور الصف التاسع بين 700 ألف إلى مليون، وذلك ما بين الريف والمدينة تحقيقاً للعدالة، وفيما يتعلق بالمعاهد غير المرخصة، قال: لا تعمل هذه المعاهد وفق سياسة وزارة التربية، بالتالي هي مخالفة للمرسوم 55 عام 2004 وتعليماته التنفيذية الناطمة لعمل المعاهد الخاصة وبالتالي تغلق عن طريق لجان الضابطة العدلية في المحافظة وتستوفى العقوبة المالية لمصلحة الخزينة العامة، وكشف عن تحديثات مهمة جداً في الأنظمة والقوانين التعليمية في الأيام القادمة، ومنها تسهيلات لعمل المدرسين في المدارس الخاصة.

فالجهات الرسمية تتخلص من مسؤولياتها تجاه القطاع التعليمي تبعاً، بل وتدفع به نحو المزيد من التزلزل والتدهور عبر شرعنة ظواهر كانت تعتبر مخالفة حتى وقت قريب تحت مسمى الإشراف والرقابة والتسهيلات! ومع ذلك فإن الغاية من التدخل الرسمي المعلن عنه أعلاه ليس بغاية الحفاظ على جودة العملية التعليمية أو مصلحة الطلاب، بل جوهر الأمر على ما يبدو هو إيجاد صيغة تسوية مقبولة للتنافس بين المعاهد والمدارس الخاصة، ولمصلحة مستثمريها ليس إلا!

على الطرف المقابل فإن الحديث عن «تسهيلات لعمل المدرسين في المدارس الخاصة» لا يصب إلا في خانة الاعتراف المباشر بضعف أجر المدرسين، مع تغيب المسؤولية الرسمية عن ذلك!

فقدت التلمذة في

مرحلة التعليم

الأساسي غايتها

وأهدافها لتأهيل

ونقل التلميذ

إلى مرحلة طالب

العلم وفي مراحل

التعليم التالية

فقد طالب العلم

ممكّنات ومشجعات

استكمال العملية

التعليمية



في حالة من الضغط والتوتر، كما يؤكّر على مستويات فهم الطالب وإدراكه، ويعرقل عملية إيصال المعلومات إليه ببسر وسهولة، والنتيجة هي مزيد من التراجع في العملية التعليمية، وذلك في المدارس الرسمية والخاصة على السواء، كمدخلات ومخرجات وغايات وأهداف، وفي المرحلة الجامعية كذلك، وصولاً إلى مرحلة الدراسات العليا أيضاً! فهل التساؤل عن مجانية التعليم، بعد كل ما سبق، يعتبر مشروعاً وفي مكانه!

المعلمين أن يبحث هؤلاء عن عمل آخر لتأمين مصدر دخل إضافي يساعدهم في تأمين متطلبات الحياة اليومية في ظل الظروف الاقتصادية المتردية، بما في ذلك طبعاً اللجوء إلى الدروس الخصوصية، حتى أن بعضهم عزفوا عن التدريس في المدارس الرسمية، وتوجهوا نحو المدارس والمعاهد الخاصة، أو تفرغوا كلياً للدروس الخصوصية! ومما لا شك فيه أن كل ما سبق يؤثر سلباً على أداء المعلمين الذين يبقون طوال الدرس

والثانوية»!

أما ما يتعلق بقرارات وزارة التربية خلال الأعوام السابقة، أي خلال فترة استفحال الظاهرة، فقد اتسمت بالعشوائية والتخبط، كقرارات تعديل المناهج المستمرة، التي لم تحقق الفائدة المرجوة منها للطالب والتطوير النوعي الذي تحتاجة منظومة العملية التعليمية، لتأتي أيضاً قرارات أتمتة الامتحانات والغاؤها، أو تقليص مدة امتحانات الشهادات وتقريب مواعيدها... إلخ!

كذلك كان لوزارة التعليم العالي دور كبير في تكريس بورصة الدروس الخصوصية، لأن معيار دخول الجامعات عبر سياسات القبول الجامعي، من خلال آليات المفاضلة العامة المتبعة، يتوقف على العلامات المحققة بنتيجة امتحان الثانوية العامة فقط، وهذا المعيار غير صحيح وغير كاف في ظل واقع الترهل والتراجع في العملية التعليمية في المرحلة ما قبل الجامعية!

ليس هذا وحسب بل الأسوأ من ذلك كله هو السياسات الأجرية المجحفة التي أوصلت المعلمين إلى حدود الجوع، كحال كل أصحاب الأجور، والتي لا تتناسب مع ارتفاعات أسعار الأساسيات الضرورية من غذاء ولباس وغيرها!

فكيف يمكن للمعلم، الذي أنهكه التفكير بتأمين مستلزمات الشهر من خبز وغذاء ودواء، أن يقف بكامل قواه وذهنه ليقدم المعرفة لطلابه في الصف، إضافة إلى المهام الموكلة إليه من وضع أسئلة وتصحيح ومحصلات وسجلات و...؟! فالمعلم مستنزف في الوقت والجهد حتى الرمق الأخير، لقاء أجر زهيد لا يتناسب مع جهده وتعبه من جهة، ولا يتوافق مع ضروراته المعيشة من جهة أخرى! ومن الطبيعي بعد هذا الإجحاف الكبير بحق

الطالب والمعلم ضحية السياسات المجحفة وغير المسؤولة!

تنامي واستفحال ظاهرة الدروس الخصوصية والمعاهد الخاصة، لتصبح ضرورة كسوق وبورصة، تتمحور مسبباتها بشكل أساسي حول السياسات الحكومية التي دفعت بالمنظومة التعليمية إلى الهاوية، بدءاً من سياسات خفض الإنفاق العام التي انعكست سلباً على القطاع التعليمي الرسمي، مروراً بالخصخصة وتعزيز انتشارها وتوسعها، وليس انتهاءً بالسياسات الأجرية!

فالتلميذ والطالب والمعلم كانوا ضحايا وقرابين السياسات التعليمية بشكل خاص، والسياسات الحكومية بشكل عام!

فلا تعليم بدون معلم كفاء قادر على العطاء، وبدون طالب علم يعي أهمية وضرورة العلم والتعلم، وبدون أدوات ووسائل مساعدة لاستكمال ونجاح العملية التعليمية بغايتها وأهدافها!

حيث أصبحت المدارس عاجزة عن توفير أهم مستلزمات العملية التعليمية فيها، كوسائل الإيضاح والقرطاسية وبقية الاحتياجات الشبيهة، إضافة إلى التجهيزات العلمية والعملية والتقنية، وإلى جانب ذلك تفتقر معظم القاعات الدراسية إلى الإنارة الجيدة والتدفئة والتهوئة، وشروط الراحة النفسية التي يحتاجها الطلاب، إضافة إلى الاكتظاظ الشديد في القاعات الدراسية!

كذلك أثرت العطل الرسمية الطويلة التي شهدناها خلال الأعوام الماضية، بغض النظر عن مبرراتها، على حسن استكمال المناهج الدراسية، هذا في حال استكملت، فالكثير من المدارس كانت عاجزة عن استكمال المناهج، وخاصة لطلاب الشهادات «الإعدادية

اختفاء ثم ارتفاع سعري... سيناريو حليب الأطفال فقد عنصر المفاجأة!



الوقت كي يلمس توافر المادة في الصيدليات بعد الرفع الجديد لسعرها»!

في السياق ذاته صرح رئيس فرع نقابة الصيادلة في دمشق حسن دبروان عن صدور قرار برفع سعر حليب الأطفال «نان 1 - نان 2» إلى 115 ألف ليرة سورية للعبوة الواحدة المباعة في الصيدليات، بزيادة 15 ألف ليرة على نشرة الأسعار السابقة، مع بقاء أسعار بقية الأصناف الدوائية كما هي حسب النشرات الرسمية!

وعلى الرغم من صدور النشرة السعرية الجديدة بواقع زيادة بنسبة 15% على أصناف حليب أطفال المذكورة أعلاه، إلا أنها لم تتوفر بالكم الكافي وبما يغطي الاحتياجات ويحد من معدلات الاستغلال! فواقع الحال يقول إن ذريعة عدم التوفر والندرة ما زالت تفعل فعلها من أجل استغلال الحاجة لجني المزيد من الأرباح، سواء من قبل المستوردين والمستودعات، أو من قبل بعض الصيدليات!

المشكلة الأكبر!

المشكلة لا تكمن في ارتفاع الأسعار المتكرر الذي أثقل كاهل الأسرة فقط، بل بندرة وانقطاع توريد بعض أصناف حليب الأطفال بحد ذاته، الذي يجبر الأهل في بعض الأحيان على استبدال أنواع أخرى من الحليب بالحليب المخصص لطفله، والذي من الممكن ألا يتقبله، أو يسبب له مشكلات صحية، كالحساسية والمشكلات الهضمية! فبالنسبة إلى الطفل الرضيع، وخاصة في الأشهر الأربعة الأولى من عمره، فلا بديل له عن حليب الأم سوى الحليب الصناعي المخصص للرضع، ومع تكرار مسلسل الانقطاع والرفع

يعتبر سيناريو ندرة وفقدان حليب الأطفال من السيناريوهات التي اعتاد السوريون على تكرارها بين الحين والآخر، لكن مع اختلاف في مدة فقدانه وندرته، بحسب أنواعه ومصدره، وفي نسبة الارتفاع السعري عليه بعد توفره، حرصاً من الجهات المعنية الرسمية وغير الرسمية على متعة المشاهدة وعدم فقدان عنصر التشويق فيها، على حساب الأسر ومن جيوبها، كما على حساب صحة الأطفال الرضع، بل وربما على حساب بقائهم على قيد الحياة!

فيمشهد متكرر فقد عنصر المفاجأة،

عانت الأسواق خلال الأشهر القليلة الماضية من ندرة توفر حليب الأطفال «نان 1 ونان 2» في الصيدليات مجدداً، وصولاً إلى انقطاع توريد هذه الأصناف، مما خلق فوضى سعرية عليها، وزاد من معدلات الاستغلال فيها!

15% فقط نسبة الزيادة السعريّة!

كشف نقيب الصيادلة في محافظة اللاذقية، الدكتور «فراس بركات»، عبر صحيفة الوحدة بتاريخ 2024/4/16، عن ارتفاع سعر علبة حليب الأطفال لتصل إلى 115 ألف ليرة، بدلاً من 100 ألف، مبيناً أن «المواطن يحتاج إلى قليل من

«ندرة وفقدان - رفع أسعار - توفر نسبي»، وذلك ليس على مستوى حليب الأطفال بأنواعه وأصنافه فقط، بل ولغالبية الأصناف الدوائية، مع تجاوب وزارة الصحة مع هذا السيناريو المكرر، الذي تكون نتيجته صدور نشرات سعرية جديدة رسمية تتضمن زيادة في الأسعار بين الحين والآخر، والتي لا تبررها في الكثير من الأحيان ذرائع زيادة التكاليف أو تذبذب سعر الصرف!

ولعله من المتوقع خلال الفترة القريبة القادمة أن نشهد صدور نشرة سعرية للأدوية وفقاً للسيناريو الممجوج أعلاه!

تُدفع ضريبته من صحة الأطفال وسلامتهم بسبب تغيير أنواع الحليب المتكرر، ومن جيوب ذويهم، خاصة مع التكلفة الشهرية الإجمالية الكبيرة التي يتكبونها إثر الارتفاع المتتالي للأسعار دون سقوف!

السيناريو المتكرر!

بات من المعتاد أن زيادة سعر حليب الأطفال هو المهماز لتبرير الزيادة على أسعار جميع أصناف الأدوية تبعاً!

فالمعنيون والمتحكمون بسوق الأدوية من المستغلين، منتجين محليين ومستوردين وأصحاب مستودعات، أتنقوا سيناريو الثلاثية

ازدادت المشاكل على الأسرة، إذ وجدت نفسها تحت وطأة استغلال كبير زاد من أعبائها في سبيل تأمين علبة حليب لرضيعها تكفيه لمدة أسبوع واحد فقط وبأسعار خيالية! وقد لجأت بعض الأسر مضطرة إلى خلط كمية قليلة من الحليب مع ماء الأرز، وبعضها الآخر اعتمد على حليب الأبقار أو الماعز الممدد، رغم ما تسببه هذه البدائل من مشاكل صحية للطفل الرضيع، إلا أن بعض الأسر كانت مجبرة عليها!

هذا الواقع السيئ بين التقنيين بالتوزيع وصولاً لانقطاع المادة، والمتحكم به من قبل المستوردين والمستودعات وبعض الصيدليات،

مشروع القرار الجزائري ومستقبل الدور الأمريكي في الملف الفلسطيني



بدايةً، يدور النقاش في هذا المقال ما بين زمنين، ويتحدث عن مسألتين، الأولى: هي «مبادرة السلام العربية» والثانية: هي المقترح الجزائري الجديد الذي قدم لمجلس الأمن فيما يخص عضوية فلسطين. بشيء من التفصيل، نحاول هنا إلقاء الضوء على حل القضية الفلسطينية من وجهة نظر الدول العربية، والدور العربي حيالها.

■ احمد علي

لا بد أن الجميع سمع بـ «مبادرة السلام العربية» التي طرحت من قبل المملكة العربية السعودية بوصفها «خطة سلام»، والتي تم تبنيها بالإجماع في قمة الجامعة العربية التي عقدت في بيروت في العام 2002. هدفت هذه المبادرة إلى إنهاء الصراع العربي - «إسرائيلي» وتحقيق السلام الشامل مقابل انسحاب «إسرائيل» من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك الضفة الغربية، وقطاع غزة، والجولان السوري.

الإطار القانوني للمبادرة

تستند «مبادرة السلام العربية» بإطارها القانوني إلى قرارات الأمم المتحدة والمبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الدول والشعوب، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338؛ القرارات التي تطالب بانسحاب القوات «الإسرائيلية» من الأراضي المحتلة في عام 1967 وتؤكد على حق كل دولة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

السياق السياسي

جاءت المبادرة في سياق محاولات مستمرة لإحياء عملية السلام، خاصة بعد فشل محادثات كامب ديفيد في عام 2000 واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية. واستندت إلى ما خلص إليه مؤتمر القمة العربي عام 1996 في القاهرة بأن «السلام العادل والشامل خياراً استراتيجياً للدول العربية». وتضمن نص المبادرة الحديث عن الانسحاب «الإسرائيلي» من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967. وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على حدود 1967 مع القدس الشرقية عاصمة لها. بالإضافة

إلى حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين بما يتوافق مع القانون الدولي، وحيثما فقط يمكن الحديث عن اعتراف بـ «إسرائيل».

«إسرائيل» ترفض السلام

بالكاد جفّ الحبر الذي كتبت به «مبادرة السلام العربية»، وقبل عودة الزعماء العرب إلى بلدانهم من قمة بيروت، سارعت «إسرائيل» - كالمعتاد - إلى رفض فكرة السلام. إذ أعلن شارون وزير حربه بنيامين بن أليعازر رفضهما وازدراءهما للمبادرة بشكل شامل، وأعلنوا بصراحة عن بدء حرب شاملة ضد الشعب الفلسطيني بهدف كسر إرادة المقاومة الفلسطينية وتصفية قادتها الميدانيين.

أثيرت المبادرة مرات عديدة في القمم العربية وغيرها، ولكن لم تلقَ على الدوام قبولاً من قبل كيان الاحتلال، وجدد بنيامين نتنياهو رفضها بشكلها الحالي، وسعى لاستبدالها بتطبيع مع السعودية، الأمر الذي لم ينله حتى اللحظة. كما شهد موقف الدول العربية من المبادرة تغيرات مع مرور الوقت، فقد واصلت الدول العربية دعمها في البداية، لكن في مراحل لاحقة، بدأت بعض الدول العربية، بما في ذلك بعض دول الخليج، تظهر تقارباً أكبر مع «إسرائيل»، مدفوعة بمصالح ضيقة، وجرى ربط هذه العلاقات بالمخاوف من النفوذ الإيراني في المنطقة. وهذا التقارب شمل زيادة التعاون الاقتصادي الأمني والتكنولوجي، وصولاً إلى ما يسمى بـ «اتفاقات ابراهيم» عام 2020، أي اتفاقات التطبيع ما بين «إسرائيل» وبعض الدول العربية في المنطقة، فقد أقدمت الإمارات العربية المتحدة والبحرين على تطبيع العلاقات مع «إسرائيل»، تلاها في ذلك السودان والمغرب.

جاءت هذه الاتفاقيات كجزء من تحول أوسع نحو التعاون مع «إسرائيل»، وقد اعتبرها البعض

خروجاً عن مبادئ «مبادرة السلام العربية»، وخاصة مبدأ «الأرض مقابل السلام». ومع تزايد الضغوط والتحديات الإقليمية الجديدة ما بعد 7 أكتوبر و14 نيسان/أبريل، يواجه الموقف العربي من القضية الفلسطينية معطيات جديدة تفرض إعادة تقييم الاستراتيجيات والمقاربات في ظل الواقع الإقليمي الجديد، الواقع الذي تسمح إحدائياته الجديدة بالقول: إن «اتفاقات ابراهيم» أصبحت من الماضي.

المقترح الجزائري الجديد

آخر المستجدات السياسية المتعلقة يبحث مسألة فلسطين والقضية الفلسطينية، هو الاقتراح الجديد الذي قدمته الجزائر خلال نيسان الجاري لمجلس الأمن، بخصوص قبول دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، حيث تتواجد فلسطين الآن بصفة مراقب غير عضو منذ عام 2012. أحيل المقترح إلى لجنة القبول في مجلس الأمن، وجرى التصويت عليه يوم الثلاثاء 16 نيسان/أبريل 2024. لاقي المقترح الجديد قبولاً وتأييداً عربياً، لكن عند التصويت، عارضت الولايات المتحدة الطلب معتبرة أن قضية العضوية الكاملة يجب أن تحل عبر التفاوض المباشر بين «إسرائيل» والفلسطينيين، ورفعت الـ «فيتو» بوجه المقترح الجديد. ورداً على ذلك، نددت جهات عربية «الجزائر - السعودية - قطر - الإمارات» ودولية بإعاقه واشنطن للقرار، وفلسطينياً، رأت السلطة في ذلك «عدواناً صارخاً» يدفع المنطقة إلى «شفا الهاوية»، فيما أكدت «حماس» مواصلة النضال «لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الكاملة السيادة وعاصمتها القدس».

معالم إحدائيات جديدة

إذا أخذ المرء بعين الاعتبار، الصفة التي تلقته اتفاقات التطبيع ما بعد 7 أكتوبر، والتقارب السعودي - الإيراني، والاتجاه السعودي الجديد فيما يخص العلاقة مع أمريكا، والموقف من التطبيع مع الكيان، بالإضافة إلى الهجوم

الإيراني الذي يعد الأول من نوعه منذ خمسة عقود، والذي غير إحدائيات المعركة... كل هذا وغيره يسمح بالقول: إن معالم جديدة ترتسم باتجاه منظومة إقليمية جديدة قيد التشكل، الأمر الذي يمثل النهاية للنظام الإقليمي السابق، ويمهد الطريق لإحدائيات تنصّف شعوب المنطقة، وتدعم حقها في تقرير مصيرها، بما في ذلك الشعب الفلسطيني العنيد الذي ذاق الويلات خلال عقود طويلة.

نتائج متوقعة للفيتو الأمريكي

الفيتو الأمريكي الجديد في مجلس الأمن كان خطوة متوقعة، وخصوصاً بالنظر إلى سلوك واشنطن تاريخياً في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ومع ذلك تحمل الخطوة في طياتها أهدافاً أوسع من مجلس الأمن ويتضح ذلك من خلال المواقف العربية من الفيتو الأمريكي، فنظرياً كانت واشنطن تصرّ على أنّها «تدعم قيام دولة فلسطينية» وكانت هذه الكذبة أداة ضمنت لواشنطن دوراً أساسياً في إدارة ملف القضية الفلسطينية، إذ أدت دور الوسيط الأساسي لعقود، لكن نتائج هذا الدور أثّرت سلباً كما هو معروف. ومن هنا تبدو أهمية الخطوة الجزائرية التي تم طرحها ونقاشها حتماً خارج مجلس الأمن أولاً مع أطراف عربية وربما دولية أخرى، فمن الجانب الأول اضطرت واشنطن لإزالة القناع مجدداً ورفضت قيام دولة فلسطينية، واعتبرت أنه يجب أن يتم حصراً عبر مفاوضات بين «إسرائيل» والفلسطينيين في الوقت الذي يعد ذلك مخالفاً للقرارات الدولية التي تثبت حق الفلسطينيين في دولتهم، من جهة ثانية، يمكن أن يؤدي الفيتو الأمريكي لتداعيات أخرى، فالدول العربية التي قبلت بتوقيع اتفاقيات مع الكيان، وتلك التي دخلت في مفاوضات لهذا الهدف، لا يمكنها القبول بالموقف الأمريكي، بل يمكن لهذا الموقف أن ينسف أو يعيق هذه المفاوضات من أساسها، هذا إلى جانب أنّه يمهد الطريق مجدداً لإنهاء الاحتكار الأمريكي لملف القضية الفلسطينية.

ملاحم جديدة ترسم باتجاه منظومة إقليمية جديدة قيد التشكل الأمر الذي يمكّن النهاية للنظام الإقليمي السابق ويمهد الطريق لإحدائيات تنصّف شعوب المنطقة

الشرق الأوسط وقنبلة أمريكا الموقوتة



تثبتت التطورات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط مجموعة أساسية من الاستنتاجات السابقة حول طبيعة الأهداف الأمريكية في منطقتنا، ومع ذلك تحتاج هذه الأهداف إلى مراجعة دورية، فعندما وضعت كانت حتماً جزءاً من استراتيجية عالمية شاملة، وتحقيقها أو الفشل في ذلك يعني بالضرورة إجبار الولايات المتحدة على التعامل مع معطيات جديدة بقواعد جديدة، فكيف يمكن أن ينعكس كل ذلك على المستقبل، وتحديدًا في هذا الجزء الحيوي من العالم؟

■ علاء ابوفرج

ربما يرتبط السؤال الأصعب في ذلك كله بطبيعة المحرك الأمريكي، ما هي تلك المحددات التي تتحرك واشنطن على أساسها؟ والجواب عن هذا غالباً ما يضع في زحمة الأحداث والاشتباكات الصغيرة والمتوسطة القائمة حالياً في المنطقة والعالم.

أزمة المركز الرأسمالي

تحولت الحرب بالتجربة إلى أداة استخدمتها الرأسمالية للخروج المؤقت من أزمتها السابقة، وأثبت التاريخ أنَّ كل دورة جديدة لهذه الأزمة كانت «تنفسها» ولكنها تعمقها أكثر، وبالتالي تُحمل البشرية تكاليف أكبر للخروج منها، لذلك تظهر الأزمة الحالية بوصفها تهديداً وجودياً للمركز الإمبريالي، ما يعني أن الآمال الأمريكية للخروج منها هي مسألة مصيرية، ويرتبط مستقبل أمريكا الإمبريالية بمدى نجاح أصحاب القرار الحقيقيين في واشنطن في تنفيذ استراتيجيتهم. أي هناك قنبلة موقوتة على وشك الانفجار فعلاً وتحاول الولايات المتحدة استباقها، وهو ما يعقد المشهد ويجعل الأهداف الصعبة الماثلة أمامهم محدودة الصلاحية، من هذه الزاوية تحديداً يبدو الشرق الأوسط محوراً مهماً في هذه المعادلة لا ينبغي إهماله أمريكياً!

لكن ماذا تريد واشنطن من الشرق الأوسط تحديداً؟ فعندما نقول: إنَّ الهدف هو توسيع دائرة الحريق إلى أكبر حدٍّ ممكن، فذلك يوضح الإطار العام لا أكثر، فبالنسبة للولايات المتحدة المطلوب أولاً هو التحكم بثروات المنطقة، وتحديدًا تثبيت تسعيرها بالدولار الأمريكي، والأكثر من ذلك التحكم بالفائض المالي الناتج عن بيع هذه الثروات في السوق العالمية، هذا ما يضمن تثبيت الدولار الأمريكي في موقع متقدم، ويسمح في سدَّ العجز الهائل، وبالتالي تأمين تمويل مستقر للاستراتيجية الأمريكية دون أن تتحول هذه التكاليف إلى عامل اضطراب داخلي. والمطلوب أيضاً، السيطرة على أبواب المنطقة والجسور التي تربطها بالعالم، أي إعاقة قيام أي روابط مستقرة بين آسيا وأوروبا من جهة، وآسيا وإفريقيا من جهة ثانية، وأيضاً ضرب هذه الروابط البينية أعلى من الهيمنة على الاقتصاد والتجارة العالميتين، وأيضاً التأثير والتحكم بالقرارات السيادية في كثير من دول العالم التي ترتبط مصالحها في هذه المنطقة، وتحديدًا روسيا والصين والدول أوروبا الغربية.

كل ما سبق يحتاج مجموعة من الشروط الأساسية، فيجب بالنسبة للولايات المتحدة ضرب أي مشروع وطني حقيقي في المنطقة، لأنَّ ذلك من شأنه أن يصطدم بالسلوك

الأمريكي، وسياسات النهب الملازمة له، فلا يمكن فعلاً الحديث عن أي تنمية اليوم دون القطع مع أدوات النهب الغربية، ما يعني أن تضع دول المنطقة يدها على ثرواتها ومواردها. لتحقيق ذلك كان لقيام المشروع الصهيوني هنا تحديداً هدف أساسي، إذ يحقق وجوده حاجزاً جغرافياً معيقاً لنشوء وتطور العلاقات الحيوية في المنطقة، ومن جهة ثانية يمكن لهذا المشروع أن يتحول إلى رأس حربة في الاشتباك والتوتر والاستنزاف، ما مكن الولايات المتحدة من تحويل الأراضي المحتلة إلى قاعدة أساسية في تنفيذ مشروع الفوضى.

ما الذي يهدد ذلك كله؟

مع تطور الصراع تبين أن خصوم الولايات المتحدة على الساحة الدولية أصبحوا قادرين أكثر على التأثير في مجرى الأحداث هنا، ورغم أن الفوضى كانت محققة إلى حد كبير، إلا أن مراكز أساسية في الإقليم استطاعت حتى الآن الحفاظ على درجة مقبولة من الاستقرار، والحديث ينطبق بالدرجة الأولى على إيران وتركيا ثم السعودية ثم مصر، وتحول الحفاظ على هذا الاستقرار النسبي إلى هدف لا بالنسبة للدول المعنية فقط، بل بالنسبة لروسيا والصين أيضاً، اللتان تعملان على تفكيك صواعق التفجير واحتوائها قدر الإمكان بهدف إخماد أكبر قدر من الحرائق التي تحاصرهما، ما يعني أن مشروع الفوضى الأمريكي - ورغم الماسي التي حملها في العقود الماضية - لم يصل حتى اللحظة إلى المستوى النوعي المطلوب، وهو ما زاد الضغط على المركز المازوم من جهة، وهدد في الوقت نفسه الكيان الصهيوني، الذي وجد نفسه في مناخ عام غير ملائم قائم على سعي من قبل الدول الأساسية في الإقليم إلى تطوير علاقاتها الثنائية، وتطبيق بؤر التوتر قدر المستطاع، ما سيضع حل القضية الفلسطينية على جدول الحل أجلاً أم عاجلاً، إذ لا يمكن

حماية المنطقة فعلياً دون تفكيك المشروع الصهيوني.

بالعودة إلى القنبلة الموقوتة التي تحدثنا عنها، تجد الولايات المتحدة نفسها اليوم أمام واقع مركب، فهي مضطرة للاستعداد لصراعات في مناطق حيوية أخرى، وتحديدًا على حدود روسيا والصين وسريعا، وفي الوقت نفسه لا يمكن لها الدخول في مواجهات من هذا النمط بظهور مكشوف، فصراع بهذا الحجم يتطلب تأمين كل ما يلزم، والذي عرض باقتضاب في القسم الأول من هذا المقال، ما يعني حرمان الولايات المتحدة من اختيار شروط القتال وساحته الأساسية، ويزيد بالتالي من احتمال سقوط أمريكا الإمبريالية في هذا النزال.

الشهور الماضية كانت قاسية، ولا يمكن إنكار هذا، فالعدوان الصهيوني المدعوم أمريكياً لا يزال مستمراً، ومع مرور جولات عديدة من المفاوضات بهدف وقف إطلاق النار، إلا أنَّها لم تصل إلى أي نتيجة، ما بات يوحي بأن تحقيق ذلك - إن حصل - لن يكون عبر هذا المسار. الولايات المتحدة لا ترى مصلحة في خفض التوتر، بل على العكس، فهي تحاول استثمار اللحظة الحالية إلى حدودها القصوى.

هذا لا يعني أنَّها لا تتحمل خسائر، بل على العكس! فهي تخوض صراعاً متشعباً يتطلب حضوراً عسكرياً جدياً ودعماً مالياً وسياسياً كبيراً، ولكن الصراع في هذه المنطقة بالتحديد ليس هامشياً، فالولايات المتحدة تحاول قدر المستطاع أن تتخربط في أقل قدر، لكنها تلتزم بالحد الأدنى الضروري. طاقاتها في ظل الظرف الدولي الحالي محدودة، ما يجعل إمكانية ضرب المشروع الأمريكي اليوم أكبر من أي وقت سبق، وخصوصاً أن هناك قوى دولية تأمل أن تخرج واشنطن بأكثر خسارة سياسية ممكنة، ربما ينتج عنها إنهاء الاحتكار الأمريكي للملف الفلسطيني، ويفسح المجال لإمكانية حله.

هناك قنبلة موقوتة

على وشك الانفجار

فعلاً وتحاول

الولايات المتحدة

استباقها وهو

ما يعقد المشهد

ويجعل الأهداف

الصعبة الماثلة

أمامهم محدودة

الصلاحية

التفاصيل التي استهدفتها إيران في «إسرائيل» تشرح كل شيء



عندما دمرت «إسرائيل» مجمع سفارة طهران في دمشق دون سبب واضح في أوائل نيسان، مما أسفر عن مقتل العديد من المواطنين الإيرانيين، اعتبر كثيرون ذلك بمثابة سحب الزناد لحرب كبرى في الشرق الأوسط. ومن خلال إثارة ضربة انتقامية حتمية، أراد نتنياهو السعي إلى كسر الجمود في العلاقات مع الولايات المتحدة وجرحها إلى الأعمال العدائية من جانبه.

■ ديمتري مينين
ترجمة: قاسيون

وعلى طول الطريق، ربما كان من المخطط، بمساعدة الأمريكيين، حل المشكلة النووية الإيرانية التي كانت تخلق «إسرائيل»، وذلك من خلال التدمير الكامل للمنشآت ذات الصلة على الأراضي الإيرانية. كان المخطط «الإسرائيلي» ينص على أنه: بهدوء، سيكون من الممكن «إغلاق» القضية مع الفلسطينيين في غزة من خلال إخراجهم من القطاع، على خلفية حرب عظمى من كان سيلاحظ ذلك؟

ومع ذلك، تبين أن الرد الإيراني المتوقع كان مدروساً ومتعدد الطبقات. لم يتم بعد تقييم عواقبه جميعها، حتى بعد الرد «الإسرائيلي» الباهت. لذا، وعلى الرغم من التيجج بشأن 99% من الأهداف التي تم إسقاطها، إلا أن الاستراتيجية والجنرالات «الإسرائيليين» لديهم ما يفكرون به. في البداية، أعلن الجيش «الإسرائيلي» بشكل عام أنه أسقط جميع أهداف العدو التي تقترب من المجال الجوي، لكن بعد ذلك انتشرت العديد من الصور التي تظهر ما لا يقل عن عشرة صواريخ إيرانية تحلق فوق الكنيست في القدس. ومن حسن الحظ أن «السقوط» فيه لم يكن على - ما يبدو - مدرجاً في مهامهم المخططة. من الواضح أن الدفاع عن المدينة كان فاشلاً.

إن التحليل التفصيلي لعملية «الوعد الصادق» الذي نفذته إيران يحتاج فقط إلى بعض الوقت، ومع ذلك، فإن حقيقة أن الولايات المتحدة ودولاً غربية أخرى سارعت إلى إقناع «إسرائيل» بعدم محاولة الرد بعمليات الإطلاق العديدة نفسها على الأراضي الإيرانية له دلالة كبيرة. حتى أن واشنطن، من خلال باين، تمكنت من الإعلان عن أنها لن تشارك

في أي ضربة مزعومة للجيش «الإسرائيلي» على إيران. في الحقيقة، لا يتعلق الأمر بالحملة الرئاسية فقط. إن «حرباً صغيرة منتصرة» يمكن أن تساعد الرئيس الحالي في تأمين نسب انتخابية معتبرة هو بأمر الحاجة إليها. لكن هذا «الانتصار» ليس أمراً غير متوقع وحسب، بل قد تؤدي مثل هذه العملية إلى نتائج غير معروفة ولا يمكن التنبؤ بتأثيرها السلبي على الولايات المتحدة. خاصة أن الرد الإيراني لم ينو إلحاق أكبر قدر من الضرر بالعدو، بل هدف إلى إظهار قدراتها على القيام بذلك. لقد أخاف الإيرانيون البعض في الغرب دون شك.

الغالبية العظمى من الطائرات دون طيار والصواريخ التي تم إطلاقها تمكنت من تحديد الترددات، ووجدت نوافذ للاختراق عند الوصول إلى المرحلة النهائية وفقاً لبعض البيانات. ووفقاً لبيانات أخرى، دخلت صواريخ «فتاح 2» فرط الصوتية بحرية المجال الجوي «الإسرائيلي» وتمكنت من أن تضرب بحرية مجموعة من الأهداف المتقدمة، وكان من بينها مركز الاستخبارات الفني الرئيسي للجيش «الإسرائيلي» في الجولان، وقاعدتين جويتين في صحراء النقب، والتي أفلعت منها الطائرات التي أطلقت الصواريخ على السفارة الإيرانية في دمشق. ولم تعلن إيران عن وجود مثل هذه الأسلحة لديها إلا العام الماضي، وبذلك تكون هي الثانية في العالم بعد روسيا التي تختبرها بنجاح في قتال حقيقي.

في الوقت نفسه، قبل يوم واحد بالضبط من هذه العملية، نفذت إيران أكبر هجوم إلكتروني ضد «إسرائيل»، حيث قطعت الطاقة مؤقتاً عن نظام الرادار الخاص بها وعن مدينة تل أبيب، وهو الأمر الذي يفضل «الإسرائيليون» عموماً عدم التعليق عليه. من السهل أن نتخيل مدى

قوة الضربة الإيرانية إذا تمت مزامنة كلا الحدين مع بعضهما، وكانت جميع طائرات طهران مجهزة برؤوس حربية حقيقية، الأمر الذي تحاشت إيران فعله لعدم رغبتها في الانجرار إلى حرب كبيرة.

الخسارات أكبر من أن تحصى

من الواضح أن ما يثير قلق القيادة «الإسرائيلية» بشكل خاص هو أنه، بالإضافة إلى خسارة امتياز شن هجمات بعيدة المدى على عدوها اللدود، فقد خسرت في الواقع فرصة ابتزاز إيران باحتمالية شن هجمات بعيدة المدى، وبالتالي التهديد بضرب منشآتها النووية. نشأ هذا الوضع بفضل الضربة الإيرانية المدروسة خصيصاً لأكثر قاعدتين جويتين للجيش «الإسرائيلي»: رامون ونيفاتيم، الواقعتين على مقربة من المركز النووي الرئيسي في «إسرائيل» في ديمونة. من المفترض أنه لم يتم تطوير الأسلحة الذرية «الإسرائيلية» هناك وحسب، بل يقع هناك أيضاً مخزنها الرئيسي. ومن هاتين القاعدتين الجويتين سيتم إطلاقها في حالة الطوارئ. رامون ونيفاتيم، بطائرتهما وأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي الخاصة بهما، هما الحارستان الرئيسيتان لمفاعل ديمونة: المنشأة «الإسرائيلية» الأكثر تحصيناً. وقد أثبتت إيران أنها تستطيع الوصول إليها، وهو ما لم تكن «إسرائيل» تتخيله. يبدو أن حقيقة إصابة الصواريخ الإيرانية مدارج الطائرات بدقة مذهلة، وليس الخدمات الفنية للقواعد الجوية، قد تم عن عمد. ومن خلال إحداث حفر في الخرسانة القوية والسميكة بشكل خاص، والتي كانت تهدف، من بين أمور أخرى، إلى استقبال طائرات الشحن الثقيلة للغاية والقاذفات الاستراتيجية من الولايات المتحدة، أظهر الإيرانيون أنهم يستطيعون بسهولة اختراق دفاعات مفاعل ديمونة، وربما حتى أسقف مرافق التخزين النووية. ممّا يزيد الوضع سوءاً بالنسبة «لإسرائيل»

أن المنشآت النووية الإيرانية الأحدث منتشرة في مختلف أنحاء البلاد ومدفونة في الصخور. ومن الصعب جداً على الجيش «الإسرائيلي» ضربها، خاصة من دون دعم الأمريكيين الذين تخلوا على عجل عن هذا «الشرف». عليك أن تفقد عقلك تماماً، وهو أمر لا يمكن استبعاده تماماً للأسف، لكي تجرّ على مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية. لكن حتى وقتنا هذا، يبدو أن «الإسرائيليين» كانوا أقل جنوناً، ولم يفعلوا سوى إرسال ثلاث طائرات مسيرة صغيرة من داخل إيران في محاولة لحفظ ماء الوجه، بدت «سخيفة» حتى لوزراء «إسرائيليين» أمثال بنغفير.

عندما قالت طهران بأنها راضية عن عملية الرد، رغم عدم قتل ولا حتى «إسرائيلي» واحد مقابل جنرالاتها ومواطنيها، فهي تترك المكاسب التي حققتها، وهي مكاسب كبيرة تكمن في مكان آخر. فبالإضافة إلى الاختراق الذي حققوه ضد نظام الدفاع الجوي «الإسرائيلي»، أظهروا بأن ميزان المدفوعات الهائل لصالح أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي الغربية لا يعني شيئاً في ميزان القتال في الميدان، وبأنه مجرد إنفاق زائد يمكن كسره وهزيمته بتكاليف أقل بكثير، يمكن للدول التي تسعى إلى الوقوف في وجه الغرب أن تتحملها.

إن الرد «الإسرائيلي» في أصفهان كان باهتاً كما أشرنا، لكنه منطقي في ظل عدم الرغبة الأمريكية في السماح «لإسرائيل» بتصعيد الموقف، رغم التضامن معها بشكل يثير الدهشة عند اعتراض الصواريخ والمسيرات الإيرانية. لا يمكن استبعاد أي شيء، فالمعسكر اليميني في «إسرائيل» يطالب «بهجوم ساحق»، ولهذا فالتهديد بإشعال حرب كبرى في الشرق الأوسط لا يزال قائماً. لكن في اللحظة الحالية، يبدو أن «إسرائيل» أيضاً باتت تترك أن أحلامها في حرب كبرى سريعة تضمن لها الولايات المتحدة الحماية والتفوق فيها ليس بالأمر الممكن، حتى من الناحية النظرية.

المعسكر اليميني
في «إسرائيل»
يطالب «بهجوم
ساحق» ولهذا
فالتهديد بإشعال
حرب كبرى في
الشرق الأوسط لا
يزال قائماً

روسيا والصين وصلتا إلى نقطة اللا عودة مع الغرب



الحوار دول أخرى تشاركهم رؤيتهم للأمن والاستقرار في أوراسيا. أي إن الصين من الآن فصاعداً تعتبر الوضع في هذه المنطقة جزءاً من مهامها ومشاكلها. يتمثل النهج المبدئي في هذا السياق في الاقتراح المقدم من روسيا والصين بإنشاء منصة جديدة لمناقشة القضايا الأمنية الدولية، والتي ينبغي أن تقوم على احترام مصالح المشاركين كافة وضمان التوازن في المنطقة. سيتم إنشاء المنصة على أساس نادي دوليين - منظمة شنغهاي للتعاون وبريكس.

كما أنّ الجانب العسكري له مكانه. بالنسبة للصين، في سياق الحظر الفعلي على صادرات الأسلحة من الدول الغربية والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة، فإن التفاعل مع الاتحاد الروسي له أهمية قصوى في المجال الأمني. من الواضح أن هذا النوع من التعاون مغلق في الغالب، ومن الصعب تقييم حجمه وديناميكيته. لكن يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات والتعميمات. تواصل الصين الحصول على أحدث التقنيات من روسيا، مما يسمح لها ببناء قوتها العسكرية وزيادة القدرات القتالية للأسلحة والمعدات العسكرية. إنّ الصين الشعبية راضية بشكل عام عن المستوى الذي تحقق في تطوير التعاون العسكري التقني مع روسيا. في الوقت نفسه، تسعى بكين جاهدة إلى التخلي تدريجياً عن شراء كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات الروسية ونقل التعاون العسكري التقني إلى مستوى جديد نوعياً. يجب أن يتميز هذا المستوى بالتفاعل العلمي والتقني والصناعي التكنولوجي الوثيق من أجل التطوير المشترك لأنواع جديدة من الأسلحة والمعدات العسكرية، والتي يواجه المتخصصون الصينيون صعوبات في إنشائها. بطبيعة الحال، اليوم هذه العملية مفيدة للطرفين.

في الواقع ليس لدى روسيا والصين خيار سوى إنشاء أوراسيا الكبرى ليكون حصنهما المنيع. ولهذا يجب بناء هذا الحصن وضم الدول الأخرى إليه، مثل باكستان والهند وغيرها.

في عام 2024 سيسجل رقماً قياسياً تاريخياً جديداً، وزيادة في حجم التجارة إلى 300 مليار دولار.

للمقارنة. ارتفع حجم التجارة بين روسيا والاتحاد الأوروبي في 2022 بنسبة 2.3% ليصل إلى 258,6 مليار يورو. وهذه هي أعلى قيمة منذ 2014. ثم حدث الانخفاض الحاد المستمر حتى اليوم. في نهاية عام 2023، بلغت واردات السلع الروسية إلى 27 دولة في الاتحاد الأوروبي 50,64 مليار يورو، وتبلغ صادرات الاتحاد الأوروبي إلى روسيا 38,32 مليار يورو بحسب إحصائيات يوروستات. في الفترة ذاتها، انخفض حجم التجارة بين الصين والولايات المتحدة بنسبة 13%. وهذا يعني أن الصينيين يقومون بتسويق بضائعهم بنجاح خارج الولايات المتحدة. إن نموذج «تشيمبريكي»، الذي وضعه هنري كيسنجر ذات يوم، والذي بموجبه كان من المفترض أن تكون الصين عبارة عن متجر تجميع للسلع الرخيصة للبيع في محلات السوبر ماركت الأمريكية، بات في غياهب النسيان. تقوم القيادة الصينية ببيع منتجاتها بنجاح في بلدان الجنوب العالمي، التي تشهد الآن نمواً سريعاً. وهذا يعطّل سلاح الأمريكيين المفضل المتمثل في العقوبات التجارية.

إنّ جوهر مشكلة واشنطن هو أن السوق الأمريكية، على الرغم من أهميتها بالنسبة للصين، أصبحت الآن معتمدة على المنتجات القادمة من الصين. على مدى سنوات العولمة، أصبحت أمريكا معتمدة على عدم الإنتاج، بل تلقى أكبر مجموعة من السلع الضرورية لعمل الاقتصاد الأمريكي. على وجه الخصوص، أصبح أكثر من 300 منتج رئيسي بالغ الأهمية لعمل الجيش الأمريكي يعتمد بشكل كامل على الإمدادات من الصين. بمعنى آخر، في حالة تفاقم الصراع الحالي، لن يكون هناك شيء يحل محله.

لم تعد الصين تريد البقاء خارجاً. يشي بذلك تصريح وزير الخارجية الروسي حول بدء حوار حول الأمن الأوراسي، بالاتفاق مع نظيره الصيني وانغ يي. يرى ممثلو روسيا والصين أنه من الضروري أن تدرج في هذا

من الواضح أن الرسالة حول «قمة السلام» المحتملة في سويسرا هذا الصيف تم طرحها الآن لغرض واحد: وقف تدفق المعلومات من الصين فيما يتعلق بالزيارة الناجحة لوزير الخارجية الروسي. ففي سياق الانهيار الوشيك للقوات المسلحة الأوكرانية، وفقدان مئات الآلاف من الجنود الأوكرانيين، والاستسلام الوشيك لهذا «المعقل» للنازية الجديدة، أصبحت نتائج اجتماع لافروف مع وزير الخارجية وانغ يي، محبطة بالنسبة إلى حلف الناتو.

■ مكسيم ستوليتوف ترجمة: قاسيون

وموسكو في بناء دفاع متعدد المراحل في المجالين العسكري والاقتصادي، وهو ما يمنح الاستراتيجية الجديدة معنىً جديداً.

في 2023، وصل حجم التجارة الثنائية إلى مستوى قياسي بلغ 240 مليار دولار. تمّ تسهيل ذلك من خلال استيراد النفط الروسي وتصدير السيارات والإلكترونيات الصينية. على وجه الخصوص، زادت الصادرات الصينية إلى الاتحاد الروسي بنسبة 46,9% - إلى ما يقرب من 111 مليار دولار، وارتفعت الواردات من روسيا بنسبة 12,7% - إلى 129 مليار دولار. تبيّن أنّ روسيا أصبحت سادس أكبر شريك تجاري للصين. ومع ذلك، من حيث معدل نمو حجم التجارة الثنائية، احتل الاتحاد الروسي المركز الأول بين أكبر 20 شريكاً تجارياً للصين.

روسيا والصين في عملية تكامل

يعني هذا أنّ روسيا لن تسمح للولايات المتحدة بتجويع الصين، التي لا تستطيع إطعام سكانها البالغ عددهم ملياراً ونصف المليار بشكل مستقل. هذا هو بالضبط معنى أحد أكبر العقود في تاريخ العلاقات الثنائية الموقعة في بكين لتوريد الحبوب من روسيا بقيمة 25,7 مليار دولار على مدى 12 عاماً. وقد أطلق على توريد 70 مليون طن من الحبوب والبقوليات والبذور اسم «ممر الحبوب البرّي الجديد». الخبراء وأثقون من أنه بفضل التوسع المستمر في مجموعة السلع والخدمات الروسية المقدمة إلى الصين وإنشاء المزيد والمزيد من المنصات الجديدة للتفاعل الاقتصادي، فإن حجم التجارة الثنائية

أكدت روسيا والصين عدم جدوى اللقاءات بشأن أوكرانيا التي تتجاهل مصالح موسكو. من الواضح أن هذا التصريح يعني أن الصين سوف تتجاهل «مؤتمر السلام» المقرر عقده في حزيران في سويسرا بشأن أوكرانيا، وبأنه مجرد ثروة سياسية. إن فكرة توحيد جهود روسيا والصين في معارضة عالم يسير وفقاً للقواعد الغربية كانت تلوح في الأفق منذ عدة سنوات. ومع ذلك، فإن مفهوم «الرد المزدوج» قد تبلور الآن فقط. على عكس روسيا، التي وصلت إلى نقطة اللا عودة في العلاقات مع الغرب في شباط 2022، كان الوضع مختلفاً إلى حد ما بالنسبة إلى الصين. على مدى السنوات الماضية، كانت بكين تبحث بصبر كبير عن سبل بناء شراكة متكافئة مع الولايات المتحدة. وبينما ظلت تدعو باستمرار إلى شراكة متساوية طول هذه السنوات، كانت الولايات المتحدة مستمرة بالقدر نفسه في فرض نموذج مختلف من العلاقات عليها: «المنافسة الموجهة». يجعل نموذج العلاقة هذا المواجهة الخفية حتمية.

نظراً لهذا، فإن استراتيجية «الرد المزدوج» التي تنتهجها بكين قد تعني أن صبر الصين قد نفذ وأن علاقتها مع الولايات المتحدة قد تجاوزت أيضاً نقطة اللا عودة. التفاعل الوحيد الممكن هو المقاومة. لكن ليس وحدها، بل جنباً إلى جنب مع روسيا. من الناحية العملية، واستجابة لسياسة الاحتواء الأمريكية متعددة الأطراف ومتعددة المستويات، بدأت بكين

ليسنكو وفافيلوف «3» - التجميع الزراعي والمعركة مع الكولاك

إنّ جزءاً أساسياً من حملة التشهير ضد ليسنكو لا يمكن فهمه إلاّ بفتحنا على معرفة الخلافات المتعلقة بعلوم الزراعة والوراثة، بل ارتباط الحملة في سياقها الأوسع بالصراع الاقتصادي-السياسي، وخاصة بأشهر المعارك الطبقيّة في الريف السوفييتي من أجل «التجميع الزراعي» و«نزع الكولاكية».

د. اسامة دليقان

بدأت هذه المعركة الطبقيّة تفرض ضرورتها بالحاح اعتباراً من العام 1927 وتمّ خوض غمارها فعلياً منذ 1929 حتى 1936، وانتهت بانتصار الطبقة العاملة وحلفائها من الفلاحين الفقراء. ونظراً لأهميتها التاريخية في إنقاذ الاشتراكية السوفييتية واستكمال بنائها، ظهرت حاجة ملحّة لدى النازيين والقوى الإمبريالية الداعمة لهم إلى تنظيم حملة دعائية ضخمة للتلاعب بالوعي وترويج الأكاذيب عن «مجازرة/مجزرة» أُلقيت مسؤوليتها على البلاشفة وستالين بالذات.

وهنا نكتسب أهمية كبيرة المعلومات الواردة لدى مؤرخين مثل الشيوعي البلجيكي لودو مارتينز في كتابه «ستالين نظرة أخرى» - «المصادر بالفرنسية بالأصل 1994، وبطبعتة العربية عن دار الطليعة الجديدة بدمشق، ط2 عام 2003، ترجمة حسن عودة». حيث كتب المؤلف في مطلع الفصل الخامس المخصص لـ«المجزرة الأوكرانية»: «ظَلَّت الأباطيل المنشورة حول التجميع الزراعي، باستمرار، الأسلحة المفضلة في الحرب النفسية ضدّ الاتحاد السوفييتي».

مَن هم الكولاك؟

يتناول أحد أفلام السلسلة الأمريكية الشهيرة Cosmos -والتي يفترض أنها سلسلة «علمية» تستهدف جمهوراً واسعاً- قضية فافيلوف وليسنكو «الحلقة 4 من الموسم الأول، إنتاج 2019 من شركة Possible Worlds LLC بالتعاون مع FOX ولمصلحة ناشونال جيوغرافيك، ويرويّه الفيزيائي-الفلكي الأمريكي نيل ديغراس تايسون». وفي منتصف الفيلم تعرّض مشاهد بالأبيض والأسود لما يفترض أنها من المجاعة الأوكرانية مع تعليق الراوي بأنّ: «ستالين أمر بتصفية الكولاك كطبقة، وهم أكثر الفلاحين المعروفين ازدهاراً، وقد مات من المجاعة ما بين 5 و10 ملايين إنسان». ولكن الفيلم لا يشرح للمشاهدين مَن هم «الكولاك» بالضبط. أما لودو مارتينز فيسلط الضوء في كتابه على الكولاك بوصفهم طبقة فلاحيين أغنياء لم يشكّلوا سوى 5% من مجموع الفلاحين في أراضي الاتحاد السوفييتي، مستشهداً بما كتبه ستيننيك، أحد أفضل المختصين الروس بتاريخ الحياة الفلاحية أواخر القرن التاسع عشر:

«داخل كلّ كومون قروي ثمة على الدوام ثلاثة أو أربعة من الكولاك ومهمّ نحو نصف دزينة من مصاصي الدماء على شاكلتهم. ليسوا بحاجة إلى أية مؤهلات أو بذل أي جهد شاق... بل الاستجابة السريعة لاستغلال حاجات الناس وهمومهم وبؤسهم من أجل مصلحتهم الخاصة... والسمة الغالبة على هذه الطبقة هي القسوة الفظيعة الباردة الأعصاب التي يتميز بها رجل يفقد تماماً أيّ تربية إنسانية، يشق



والتي بادر إليها عفواً بالأساس فلاحو الريف الفقراء، ودعمتهم السلطة السوفييتية وحاولت تنظيمهم وتوجيههم نحو أفضل النتائج بأقل الخسائر البشرية والمادية الممكنة، والتي لم يكن منها مفر في حرب طبقيّة طاحنة كذلك. وحسب رواية مؤرّخ سوفييتي كتبها عام 1975: «بين كانون الثاني ومنتصف آذار 1930 نظم الكولاك في سائر أرجاء البلاد «ما عدا أوكرانيا» 1687 تظاهرة مسلّحة ترافقت مع قتل أعضاء في الحزب والسوفييتات ونشطاء كولخوزيين مع تدمير ممتلكات كولخوزية». بحسب الإحصاء الذي اعتمد عليه القرار الحزبي لنزع الكولاكية في 30 كانون الثاني 1930، لم تتجاوز أسر الكولاك 5% في مناطق زراعة الحبوب و3% في المناطق الأخرى. وتمّ تقسيمهم إلى 3 فئات:

الفئة الثالثة، وقُدّروا بـ 852 ألف أسرة كحد أقصى، وهم أغلبية الكولاك، وتقرّر النظر في إمكانية انضوائهم تحت جناح السلطة السوفييتية مع مصادرة أكثرها من نقلهم إلى أرض عذراء غير محروقة من المقاطعة التي يقيمون فيها. ويُفهم من ذلك أن السلطة السوفييتية منحتهم فرصة أن يكسبوا رزقهم بعرق جبينهم ويكفّوا عن استغلال الفلاحين الفقراء.

الفئة الثانية، قُدّروا بـ 150 ألف أسرة، هم الكولاك النشيطون سياسياً في معارضة الدولة السوفييتية ولكنهم الأكثر ثراء، وينبغي مصادرة معظم وسائل إنتاجهم وممتلكاتهم الشخصية على أن تُترك لهم كمية من الغذاء ومبلغ 500 روبل، مع نفيهم إلى سيبيريا أو كازخستان أو الأورال.

أما الفئة الأولى والأسوأ، فُقُدّروا بـ 63 ألف أسرة في كل الاتحاد السوفييتي، هم أصحاب الأنشطة الأكثر عداءً للثورة. ومصير أرباب هؤلاء الأسر السجن أو الحجز في معسكر، إلا إذا كانوا من منظمّي الأعمال الإرهابية والقتل وما إلى ذلك فيمكن أن يُحكّم عليهم بالإعدام. وباقي أفراد أسر هذه الفئة تُصادر وسائل إنتاجهم ويتم نفيهم على غرار الفئة الثانية.

وستتابع لاحقاً التعرف على الأسباب الحقيقية للمجازرة الأوكرانية أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، ودور الكولاك فيها.

الاشتراكية 0,57 مليون طن من القمح إلى السوق، بينما سلّم الكولاك 2,13 مليون طن، وكان هذا يعني أنّ التموين الغذائي للعمال في المدن وبالتالي مصير التصنيع بات مهدداً لأنّ أغلبية تحت رحمة الكولاك. وأدرك ستالين أنّ الاشتراكية مهددة بالخطر من ثلاث جهات: خطر ثورات الجوع في المدن، وخطر تعزيز سلطة الكولاك في الريف، وخطر التدخلات العسكرية الأجنبية.

ولذلك وبعد نقاشات وخلافات داخل الحزب تمّ تبني قرار في مؤتمره الخامس عشر، 2 كانون الأول 1927 نجد فيه شرحاً بسيطاً لمعنى التجميع الزراعي «تشكيل الكولخوزات»: «أين السبيل للخروج من الأزمة...؟ إنه يعتمد على تحويل المزارع الفلاحية الصغيرة والمفتتة إلى مزارع شاسعة ومندمجة، على أساس العمل المشترك في الأرض، وعلى الانتقال إلى العمل الجماعي على قاعدة تقنية جديدة أكثر تطوراً... على توحيد مزارع الفلاحين الصغيرة والمحدودة، تدرجياً، ولكن بثبات، ليس بأساليب الضغط والإكراه، بل من خلال القدوة والمثال، والعمل عن اقتناع وثقة... على أساس العمل المشترك والأخوي في الأرض، مزوّدين هذه المشاريع بالآلات الزراعية والجارات ومطبّقين فيها الطرائق العلمية من أجل تكثيف الزراعة».

وفي كانون الثاني 1928 اضطر المكتب السياسي إلى إجراء استثنائيّ هو مصادرة القمح من الكولاك والفلاحين الميسورين تفادياً لمجاعة مرتقبة لدى سكان المدن حيث بدأ استياء العمال يتصاعد.

وتمّ تسريع نشاط التجميع الزراعي وصولاً إلى انقلاب بميزان القوى مع نهاية عام 1929 عندما أنتجت الزراعة التعاونية 2,2 مليون طن من القمح التجاري، فقال ستالين: «نمتلك الآن القاعدة المادية الكافية لضرب الكولاك وتحطيم مقاومتهم وتصفيتهم كطبقة والاستعاضة عن إنتاجهم بإنتاج الكولخوزات [المزارع التعاونية] والسوفخوزات [مزارع الدولة]».

مصير مليون أسرة كولاكية

اتخذ الحزب في 30 كانون الثاني 1930 قراراً حاسماً لدعم الانتفاضة من أجل نزع الكولاكية،



ظَلَّت الأباطيل المنشورة حول التجميع الزراعي الأسلحة المفضلة في الحرب النفسية ضدّ الاتحاد السوفييتي

طريقه من الفقر إلى الغنى...». أما الأمريكي ج. ي. ديللون ذو المعرفة العميقة بروسيا القديمة فقد كتب: «من بين كل الوحوش البشرية التي التقّيتها في يوم من الأيام خلال تجوالي في العالم لا يمكنني تذكّر أحد على هذا القدر الفظيع من السوء والبشاعة مثلاً كان الكولاكيّ الروسي».

لماذا كانت تصفية الكولاكية ضرورة؟
بعد الفترة الأولية المعروفة باسم «شيوعية الحرب» التي أعقبت ثورة أكتوبر الاشتراكية والحرب الأهلية (1918 حتى 1922)، رأت القيادة البلشفية بزعامة لينين أنّه لا بدّ من انتهاج «سياسة اقتصادية جديدة» عرفت اختصاراً بـ«النيب»، استمرت منذ 1921 حتى 1928، وتعني تقديم تنازلات نسبية تسمح للأفراد بملكية خاصة صغيرة ومتوسطة في حين تواصل الدولة السيطرة على الصناعات الكبيرة والبنوك والتجارة الخارجية. واستهلّت هذه السياسة بقانون تراجعته فيه الدولة عن سياسة الاستحواذ الإجمالي على محاصيل الحبوب لتوزيعها واعتتمدت بدلاً من ذلك ضريبة غذاء على الفلاحين تُجبي من منتوجاتهم الزراعية الخام. وهكذا سمحت هذه السياسة باستعادة نوع من علاقات السوق الرأسمالية كان لها جانبها الإيجابي المبرر آنذاك من أجل تطوير قاعدة الإنتاج أخذاً بالاعتبار ميزان القوى الطبقي الذي لم تكن فيه الطبقة العاملة وحلفاؤها من الفلاحين الفقراء قد رسّخوا بعد قوّة كافية لمواجهة أشدّ حسماً مع البرجوازية المتبقية التي كان أهمّ وآخر ممثليها في الريف هم الكولاك.

ولكن بدأ الكولاك والتجار يمعنون في استغلال خطر لهذا التنازل من السلطة السوفييتية، ولا سيما اعتباراً من خريف 1924 حيث كان المحصول رديئاً نوعاً ما، ولم تستطع الدولة شراء محصول الحبوب بسعر محدّد، فاشتراه الكولاك وتجار السوق بالسعر الحرّ ثمّ رفعوا أسعاره في الربيع والصيف عبر المضاربة. وتفاقمّت الأزمة حتى باتت خطورتها أوضح عام 1927 حيث كان يمكن حساب ميزان القوى الطبقي بين الاقتصاد الاشتراكي والرأسمالي داخل البلاد على النحو التالي: سلّمت الزراعة الجماعية

انتهاكات «الرياح النجمية» الأمريكية

تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية كل الخطوط الحمراء بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مختلف الميادين من السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام... إلخ، واليوم تدخل عهداً جديداً من التجاوزات.

■ إيمان الأحمد

فقد وافق مجلس الشيوخ في الكونغرس الأمريكي على تجديد العمل ببرنامج مراقبة إلكترونية يمنح الحق لوكالات الاستخبارات الأمريكية في التنصت على المحادثات الهاتفية والمراسلات الإلكترونية للمواطنين الأجانب الموجودين خارج الولايات المتحدة دون موافقة محكمة خاصة، بما في ذلك الشركات الكبيرة، ويشمل أيضاً اتصالات لمواطنين أمريكيين بأجانب مستهدفين بالمراقبة. بينما لا تملك وكالات الاستخبارات الحق في إجراء مراقبة مماثلة على المواطنين الأمريكيين دون أمر قضائي.

ورغم اللغط الذي سببه القانون وتعرضه لانتقادات واستنكار المدافعين عن الخصوصية والحريات المدنية للسلطة الممنوحة بموجب المادة 702 من قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية، فقد تمت الموافقة عليه وتمديده حتى عام 2026.

المادة 702 والحجة الجاهزة

أكد مسؤولو الأمن القومي في تقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» في 12 من الشهر الحالي، إن المادة 702 تلعب دوراً رئيسياً في جمع المعلومات الاستخبارية الأجنبية ومكافحة الإرهاب! وهي الحجة الجاهزة والمسوغة لمثل هذه القوانين في نظر مروجيها،

وقد أنشئت المادة 702 بعد هجمات 11 أيلول على برج التجارة العالمي عام 2001، إذ فوض الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش وبشكل سري تنفيذ برنامج أطلق عليه الاسم الرمزي «الرياح النجمية» Stellarwind للتنصت على المكالمات الهاتفية دون أمر قضائي، ويمكن بموجبه لوكالة الأمن القومي (NSA) أن تطلب من شركات التكنولوجيا، غوغل مثلاً وغيرها، تسليم

نسخ من البيانات الموجودة في حساب أي مستخدم أجنبي ونسخ من أي مكالمات هاتفية ونصية واتصالات عبر الإنترنت من وإلى أفراد غير أمريكيين دون مذكرة قضائية. ثمة حقيقتان يجدر الإشارة إليهما في هذا الصدد: الأولى أنه رغم حق الدول في حماية مواطنيها من الاعتداءات والعمليات الإرهابية، عبر الأمن الاستباقي، إلا أن تمتع واشنطن وحدها بميزة استخدام أدوات العالم الرقمي للتجسس، يمنحها أفضلية لا تستحقها. والثانية تتعلق بارتباط التفوق التكنولوجي لأمريكا خلال عقود سابقة من الزمن بنهب

ثروات الشعوب. خاصة أن البيانات أصبحت مناجم للثروة في العالم المعاصر، المتغير بسرعة كبيرة. وهنا تكمن أهمية الآثار المترتبة عن هذا القانون، فكل رسالة نصية ومكالمة فيديو وزيارة لموقع تخضع بشكل منهجي لفك تشفير وتحليل مستندة إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي، مما يعني انتهاكاً صارخاً لخصوصيتها. العالم اليوم يتغير، وما زالت الولايات المتحدة تعتقد أن بإمكانها توجيه رياحها وتحريكها كيفما شاءت. ولكن يثبت منتقدو هذه السياسة ومعارضوها المتزايدون العكس.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



طابع سوري في ذكرى الجلاء في 17-4-1962 يظهر البطل يوسف العظمة بلباسه العسكري



أنشطة ثقافية روسية في بكين وأفريقيا والشرق الأوسط
افتتح استوديو «موسفيلم» الروسي، بمناسبة حلول الذكرى المئوية لتأسيسه، مهرجان «أسبوع الأفلام السوفيتية والروسية» في بكين. وأقيم المهرجان بدعم من «البيت الروسي» «مركز العلوم والثقافة»، وستعرض فيه عدة أفلام روسية وسوفيتية من بينها فيلمان عن الحرب الوطنية العظمى، في 9 أيار المقبل، بمناسبة عيد النصر على ألمانيا النازية. وقد أصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرسوماً خاصاً بإقامة مهرجان الثقافة الروسية في الصين عام 2024. كما أكد مستشار الرئيس الروسي لشؤون الثقافة والفن فلاديمير تولستوي في حديث أدلى به لوكالة «تاس» الروسية على هامش المنتدى الدولي لمدرسي اللغة والأدب الروسية الذي بدأت أعماله يوم 16 نيسان الجاري: «إن احترام القيم التقليدية والسعي إلى الحفاظ عليها هو ما يجمع بين روسيا وبلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط... وإن الحفاظ على التقاليد هي الطريق الصحيح للتواصل، وهذا ما يجمع بينها وبين روسيا، وإننا قريبون من هذه البلدان، ويجب تعزيز هذا التقارب ودعمه، بما في ذلك استخدام أدوات ثقافية ولغوية».



«هنا فلسطين»

انطلقت فعاليات الدورة الـ 38 من «معرض تونس الدولي للكتاب»، تحت شعار «التضامن مع الشعب الفلسطيني»، تنديداً بجرائم الاحتلال الصهيوني وأكد المنظمون أن تكريم فلسطين سيكون من خلال برمجة مجالس حوارية تتمحور حول «هوية الفلسطيني» و«مصير الإنسان الفلسطيني» و«سردية الإبادة والمقاومة» و«فلسطين في الأدب التونسي»، وندوة بعنوان «المقاومة وقضايا الالتزام في الفكر والفن والأدب». وستشارك 25 دولة في هذا العام وسيعرض أكثر من 109 آلاف كتاب، الذي يستمر حتى 28 نيسان الجاري.

كما احتفل معهد كونفوشيوس بجامعة قرطاج باليوم العالمي للغة الصينية الذي يصادف 20 نيسان من كل عام، شارك فيه طلاب من كلية اللغة الصينية بالمعهد العالي للغات بتونس وبعض عشاق الثقافة الصينية المحليون. ونظم مرسوم اللغة الصينية مسابقات معرفة وأنشطة خاصة بالثقافة الصينية شملت الخط الصيني والطباعة والصباغة بالأسلوب التقليدي الصيني. وقالت رو شين، المديرية الصينية للمعهد إن التبادلات بين الصين وتونس أصبحت متكررة بشكل متزايد لتوسيع تأثير الثقافة الصينية في تونس وتعميق فهم الشعب التونسي للصين.

رد اعتبار الفلسفة وسؤال التحول الحضاري مجدداً (2)



في المادة السابقة وتحت العنوان ذاته حاولنا مجدداً البحث حول كيفية الاستفادة من تاريخ الفلسفة لنقاش الأزمة الحضارية للرأسمالية في نسختها الراهنة، وفي محاولة اقتراح منهجي يسمح بالمقارنة بين مستويات النشاط تاريخياً، عبر اعتبار المستويات الأعلى تجريداً كاختبار تاريخي مبكر لما يمكن أن يتطور في المستويات الأقل تجريداً. وكنا قد استعرضنا بعضاً من تاريخ المذاهب الفلسفية في تطورها التاريخي وحدودها. في هذه المادة سنستكمل المعنى التاريخي-السياسي لهذا الاستعراض.

■ د. محمد المعوش

الفلسفة والهيمنة في المرحلة ما قبل الصعود الاشتراكي-العمالي

بالاستناد إلى بعض مقولات غرامشي في الهيمنة، خلال تاريخ المجتمع الطبقي، وحتى المراحل التي سبقت تصاعد وزن ودور الحركة العمالية والاشتراكية، كانت الهيمنة تتم من خلال نموذج القهر المباشر، وبالتالي كانت علاقة فرد-مجتمع تختلف جذرياً بين القوى والطبقات الاجتماعية. فالقوى المهيمنة عاشت في ظروف هيمن فيها الحرمان المادي والقهر الجسدي المباشر، من العبودية والإقطاع والمراحل المبكرة من الرأسمالية، ولاحقاً الإمبريالية في سياستها العدوانية الاستعمارية «إبادة شعوب المستعمرات كأوضح مثال على ذلك» عالمياً وداخل مجتمعاتها. وبالتالي كان التناقض: رأسمال «جماعي»-عمل «جماعي»، يميل لصالح رأس المال. وهذا يعني فلسفياً أنَّ علاقة ذات-موضوع، وبشكل خاص عملية التحقق الذاتي، انحصرت لدى القوى المهيمنة بمستوى تأكيد الوجود المادي الجسدي-الفيزيولوجي والحفاظ عليه «المأكل، الملبس، المسكن، بمواجهة وقت العمل الطويل والإرهاق الجسدي، والقتل والاعتداء من قبل الطبقات الممسكة بالسلطة، إلخ». ولهذا، لم يكن للفلسفة دور مباشر في الهيمنة بما هي نظرة إلى العالم، إلا عبر نفي أنَّ للطبقات المهيمنة ذات خاصة بها، بل عبر اعتبارها موضوعات يمكن التصرف بها حسب إرادة من يملك قوى الإنتاج. وكانت الذات الساعية للتحقق محصورة لدى الطبقات الحاكمة وحاشيتها من نخب و«فلاسفة». ولهذا كانت المثالية طاغية على الفلسفة المهيمنة بشكل عام. ولم يكن بُعداً للذات الفلسفية مكاناً لدى الغالبية العظمى من القوى الاجتماعية المهيمنة. ولهذا كان المجتمع في تناقضاته،

يعبر عن الانقسام الفلسفي المتطرق من خلال التقسيم الاجتماعي بين الطبقات، فالذات المثالية الصافية التي تنفي الموضوع والواقع والتي تمثلت بالطبقات الحاكمة التي لها حصراً دور الذات في التاريخ، وجدتجنباً إلى جنب مع المادية الصافية التي تنكر وجود العقل-الذات والتي تمثلت بالطبقات المهيمنة التي لا عقل ولا ذات لها. الذات والموضوع كانا تعبيرين عن قوتين اجتماعيتين مختلفتين ومتناقضتين، والمجتمع كان صورة تاريخية اقتصادية-اجتماعية-سياسية عن هذه المثالية المتطرفة في توزيع قواه. وهذا تناسب هو تجريد لا يعبر بدقة عن العلاقة بين القوتين الاجتماعيتين اللتين لم تكونا في انفصال مطلق، وهذا ما سمح في الفلسفة بوجود مذاهب تقاربت فيها الذات والموضوع دون القدرة على التوليف بينهما. ولكن المجتمع بشكل عام كان صورة عن النسخة المتطرفة من المثالية: «ذاتية صافية-موضوعية صافية». طبقة هي الذات وطبقة هي الموضوع. هذا الواقع، الذي قد يبدو -لضرورة التجريد هنا- اختزالاً إلى حد ما، تحول منذ دخول الطبقات العاملة مسرح التاريخ من خلال الفعالية السياسية لأحزابها ونقاباتها وتنظيماتها المعبرة عنها.

الفلسفة والهيمنة في المرحلة ما بعد الصعود الاشتراكي-العمالي

بقيت الفلسفة المثالية مهيمنة خلال المراحل الأولى من الرأسمالية، ولكن مع كل تصاعد للحركة النقيضة العمالية والاشتراكية، ومع كل توازن في معادلة «رأس المال-عمل»، حاولت المثالية التأقلم مع المساحة التي تأخذها الطبقة العاملة لصالح تحسين شروط وجودها المادية. فولدت المثالية الموضوعية الجدلية لدى هيغل، كتعبير عن التقارب بين القوى الاجتماعية، وبالتالي في معادلة رأس المال

«الجماعي»-العمل «الجماعي». ولاحقاً، ولدت الماركسية، كحل مادي لمثالية هيغل، حيث إنَّ الذات جرى توليفها مع الموضوع. ولكن هذا التوليف بقي في نطاق الفلسفة، ولم يتسرب بعد إلى الفضاء الاجتماعي-السياسي. إذا عدنا إلى حالة الطبقة العاملة ما قبل الحرب العالمية الثانية، كان حرمان بعض القوى الاجتماعية من حق التصويت وعدم التساوي بين الجنسين وبين الأعمار واستغلال عمالة الأطفال وطول ساعات العمل، وغياب الضمانات الاجتماعية، والنمط الأخلاقي «الفيتوري البروتستنتي» طاغياً في النمط الهيمني للرأسمالية.

وما حصل بعد الحرب العالمية الثانية هو تنويع لهذا الصعود التاريخي للقوى الاشتراكية والعمالية، وكان من المطلوب أن تجري الرأسمالية مناورتها التاريخية من أجل الحفاظ على الانقسام الطبقي قائماً، واستيعاب الصعود. وبالتالي كان من الضرورة إجراء مناورة تاريخية أمنت حداً أدنى من التحسن في شروط الحياة المادية المباشرة. وهذا بدوره اقتضى تعديلاً في النموذج الاجتماعي للهيمنة لصالح رفع مستوى حضور ومساحة الذات كونها موضوعياً ظهرت هذه المرة من موقع الموضوع. فالطبقات التي كانت ما قبل الحرب العالمية الثانية تسال عن تحققها الفيزيولوجي-الجسدي المباشر، تملك في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية شروطاً للوجود سمح للحاجات المعنوية والروحية بالظهور. وبالأستناد إلى التراث الفلسفي للمثالية، أي في نطاق الحفاظ على انقسام ذات-موضوع، وفرد-مجتمع، الذي هو تعبير عن المجتمع المغترب القائم على التقسيم الاجتماعي للعمل، والعمل المنتشي والبضاعي. بالاستناد إلى هذا التراث كان من الضرورة تغيير النموذج المتطرف السابق، القائم على «ذاتية متطرفة-موضوعية متطرفة»، لصالح مذهب أقل تطرفاً. كان هذا المذهب أقل من توليف للذات-الموضوع، حتى ضمن صيغته المثالية، لأنه ونتيجة لطبيعته الموضوعية الحقيقية، أي في كونه موضوعاً ملموساً لملايين البشر لا يقل تناوله من زاوية النظر المثالية، بل يحتاج حلاً مادياً. ولهذا فمثالية هيغل لم يكن من الممكن قبولها، مما أدى إلى التحول باتجاه الماركسية في حل تناقض «ذات-موضوع»،

لأنه وكما أشرنا في المادة السابقة لمقولة لينين بأنه في هيغل يكمن الكثير من المادية والقليل من المثالية. ولم يكن أمام القوى المهيمنة إلا أن تقوم بتوسيع مساحة الذات في الصيغة الاجتماعية-السياسية لنمط حياتها مع الحفاظ على الانقسام ذات-موضوع قائماً. عند قيامها بذلك نقلت الفلسفة من فضاء الأقلية والنخبة إلى فضاء المجتمع بشكل عام. فتسرب الذات إلى الطبقات المهيمنة -ومن موقعها الطبيعي والمنطقي والضروري في تغيير علاقات الإنتاج وتجاوز العمل المغترب والإنتاج البضاعي- هذا التسرب فرض بدوره تسرب الفلسفة إلى نموذج الهيمنة من أجل التغطية المثالية على الحاجات الذاتية التي ظهرت نتيجة المناورة التي سميت بالرؤى التاريخية، أو الدولة الكينزية كتسوية تاريخية. ولكن توسيع حضور الذات تطلب تسيد النموذج الذاتي الصافي، ولكن هذه المرة من موقع القوى النقيضة للمثالية في مصالحها التاريخية، بعد أن كان من موقع الطبقات التي من مصلحتها الحفاظ على الانقسام. فعاش العالم في النمط الفردي الاستهلاكي كمنوذج وحيد مقبول من قبل القوى المهيمنة لاستيعاب الذات الظاهرة من موقع الموضوع، أي الذات الموضوعية في تحققها لا الذات المثالية في تحققها. هذا هو أقصى ما يمكن أن تسمح به الترسنة الفلسفية تاريخياً لتخديم المجتمع المنقسم على نفسه.

خلاصة وتمهيد

إنَّ الانتقال نحو نمط من الهيمنة القهرية إلى الهيمنة من خلال القبول، حسب مقولات غرامشي، جرى من خلال الاستعانة بمذهب المثالية المتطرفة وتحويله إلى جوهر النمط الفردي الاستهلاكي من التحقق. ولكن هذه المناورة، استناداً إلى المذهب الذاتي المثالي المتطرف في تناقضه الداخلي، كانت مؤقتة كما نرى اليوم. وفي المادة القادمة سنستكمل انهيار تلك المناورة وانفجار تناقضها، ومعانيه الفلسفية والسياسية، وماذا يعني بالتحديد فراغ الترسنة الفلسفية من أي عناد فلسفي مثالي يسمح بمناورة جديدة على ضوء علاقة ذات-الموضوع، التي نتجت عن المناورة السابقة؟